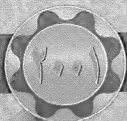


مكتبة الأسرة



مهرجان القراءة للجميع

جون ديوى

ترجمة: خيرى حماد مراجعة: مروان الجابرى

الفردية قديماً وحديثاً



أمهات الكتب



الهيئة المصرية
العامة للكتاب

الفردية قديماً وحديثاً

الفردية قديماً وحديثاً

لوحة الغلاف

اسم العمل الفني : فروسية

التقنية : خامات مختلفة على خشب

حسن الشرق

فنان مصرى تلقائى، من مواليد زاوية سلطان بالمنيا، تعلم على يد الفنان محمد نادى، أقام وشارك فى العديد من المعارض المحلية والعالمية، فى ألمانيا ١٩٨٨، ١٩٩٤، ١٩٩٧، فى باريس وفرنسا ١٩٩٤، فى هولندا ١٩٩٦. أصدرت ألمانيا كتاب باللغة العربية والألمانية تحت عنوان: حسن الشرق والريف المصرى ١٩٩٥. وله مقتنيات فى فلسطين وألمانيا وإيطاليا وفرنسا وكندا وسويسرا وأمريكا ودار الأوبرا المصرية ومتحف الفن الحديث بالقاهرة.

محمود الهندى

إهداء 2006

ورثة الكيميائي/ محمد فاروق الفران
الإسكندرية

الفردية قديماً وحديثاً

جون ديوى

ترجمة: خيرى حماد

مراجعة: مروان الجابري

تحرير: د. محمد هلالى



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠١

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(أمهات الكتب)

الجهات المشاركة :

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة الإدارة المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

الفردية قديماً وحديثاً

جون ديوى

ترجمة : خيرى حماد

الغلاف

والإشراف الفنى :

الفنان : محمود الهندى

المشرف العام :

د. سمير سرحان

على سبيل التقديم :

كان الكتاب وسيظل حلم كل راغب في المعرفة واقتناؤه غاية كل متشوق للثقافة مدرك لأهميتها في تشكيل الوجدان والروح والفكر، هكذا كان حلم صاحبة فكرة القراءة للجميع ووليدها «مكتبة الأسرة» السيدة سوزان مبارك التي لم تبخل بوقت أو جهد في سبيل إثراء الحياة الثقافية والاجتماعية لمواطنيها .. جاهدت وقادت حملة تنوير جديدة واستطاعت أن توفر لشباب مصر كتاباً جاداً وبسعر في متناول الجميع ليشتبع نهمة للمعرفة دون عناء مادي وعلى مدى السنوات السبع الماضية نجحت مكتبة الأسرة أن تتربع في صدارة البيت المصري بثراء إصداراتها المعرفية المتنوعة في مختلف فروع المعرفة الإنسانية .. وهناك الآن أكثر من ٢٠٠٠ عنواناً وما يربو على الأربعين مليون نسخة كتاب بين أيادي أفراد الأسرة المصرية أطفالاً وشباباً وشيوخاً تتوجها موسوعة «مصر القديمة» للعالم الأثري الكبير سليم حسن (١٨ جزء) . وتنضم إليها هذا العام موسوعة «قصة الحضارة» في (٢٠ جزء) .. مع السلاسل المعتادة لمكتبة الأسرة لترفع وتوسع من موقع الكتاب في البيت المصري تنهل منه الأسرة المصرية زاداً ثقافياً باقياً على مر الزمن وسلاحاً في عصر المعلومات .

د. سمير سرخان

المؤلف

جون ديوى :

ولد فى ولاية فيرمونت الأمريكية عام ١٩٥٨ ، وكان والده بقالاً . التحق بجامعة فيرمونت عندما كان فى الخامسة عشرة من عمره حيث حصل على أعلى الدرجات ، التى أعطيت فى تلك الجامعة ، فى الفلسفة . تخرج فى الجامعة عام ١٨٧٩ ونشر أولى كتاباته الفلسفية فى مجلة علمية ومن هنا حزم أمره على احتراف الفلسفة . حصل على الدكتوراه فى الفلسفة عام ١٨٨٣ من جامعة جونز هوبكنز وأصبح بعدها مدرساً فى قسم الفلسفة بجامعة ميشيجان . فى عام ١٨٩٤ انتقل إلى الجامعة المنشأة حديثاً فى شيكاغو ليرأس القسم الذى يضم فروع الفلسفة وعلم النفس والتربية ، وفى هذه الجامعة برزت ثورته التربوية المسماة «التربية المتجددة» ؛ فأوجد مدرسة أجرى عليها اختبارات لإثبات نظرياته الجديدة وتأكيد صحتها ، ولم تلق اختباراته هذه ترحيباً من إدارة الجامعة . وهكذا قدم استقالته عام ١٩٠٤ وانضم إلى كلية المعلمين فى جامعة كولومبيا حيث ظل يعمل لحين إحالته إلى التقاعد عام ١٩٣٠ . بقى

جون ديوى عضواً نشيطاً فى اتحاد المعلمين فى نيويورك ولما غدا الاتحاد تحت سيطرة الشيوعيين تركه وساعد فى تنظيم نقابة المعلمين المعادية للشيوعية ، وكان أحد مؤسسى اتحاد الحريات المدنية الأمريكى واتحاد الاساتذة الجامعيين الأمريكى .

توفى فى أول يونيو عام ١٩٥١ .

الفصل الأول

البَيْتُ الْمُنْقَسِمُ عَلَى نَفْسِهِ

مع أننا ماديًا وظاهريًا ننتهي إلى القرن العشرين ، فقد بات من الشائع القول أننا نعيش فكرًا وإحساسًا ، أو على الأقل باللغة التي نعبر بها عن الفكر والإحساس ، في قرن ماض ، يتراوح بين القرن الثالث عشر والثامن عشر . وفي وضع متناقض كهذا ، ليس من الغريب أو المدهش ، أن نرى بحثًا عن الحياة الأمريكية ، كذلك الذي ظهر مثلاً عن «مدلتاون»(*) ، يشير في أكثر من مرة أو مكان ، إلى الحالة الفكرية «الخاترة» أو «المرتبكة» ، كطابع مميز لنا .

فنحن نعيش ، من ناحية دراسة طبائع البشر ، في حضارة مالية أو نقدية ، عقائدها وطقوسها هي السائدة . فالمال وسيلة التعامل والتبادل ، وما يتعاقد حوله من الفاعليات المتعلقة باكتسابه ، يكيّفان جذريًا فاعليات الناس الأخرى . وهذا بالطبع ، ما يجب أن تكون الحال عليه ، إذ أن على الناس أن يكسبوا معيشتهم . أو ليس كذلك ؟ ولماذا يشتغل الناس ، إذا لم يكن عملهم في سبيل المال ؟ وكيف يتيسر لهم الحصول على ما

(*) مدينة أمريكية متوسطة اتخذت نموذجًا لبحث عن تأثير التطورات الصناعية في الكيان الاجتماعي - المترجم .

يريدونه من حاجيات ومباهج ، إلا إذا دفعوا المال لشرائها ؟ وهكذا فهم
يكتنون غيرهم من كسب مزيد من المال وبالتالي يمكنونهم من إنشاء
الحوانيت والمصانع ، لتشغيل عدد آخر من الناس ، حتى يكسبوا مزيداً
من المال ليتمكنوا أناساً آخرين من كسب مزيد من المال ببيع البضائع ،
وهكذا دواليك . وحتى الآن ، فكل شيء يتجه نحو الأفضل ، فى نطاق
هذه الحضارة التى هى خير ما يمكن ، وأعنى بها فرديتنا الخشنة ؟ أو هل
هى فرديتنا المهلهلة ؟

وإذا كان من شأن قاعلية طراز حضارتنا أن تجزئ المجتمع إلى
طبقتين ، أولاهما الطبقة العاملة ، وثانيتهما طبقة رجال الأعمال - وهى
تشمل ذوى الحرف - وأن تجعل عدد أفراد الأولى ضعفى ونصف ضعف
الطبقة الثانية ، وإذا كانت أيضاً قد ركزت طموح الآباء من أفراد الطبقة
الأولى على رؤية أولادهم يصعدون إلى الطبقة الثانية ، فذلك مما لا شك
فيه ، لأن طريقة الحياة الأمريكية تقدم فرصاً لا مثيل لها لكل فرد ،
لينجح طبقاً لفاعليته . وإذا كان قليل من العمال يعرف ما يعمل ، أو
يدرك معنى ما يعمل ، وإذا كان أقلهم ، يدركون ما سيؤول إليه عملهم
- إذ الواقع أن واحداً فى الألف فقط من إنتاج أكبر صناعة من صناعات
ميدلتاون يستهلك محلياً فى المدينة - فهنا عائد بدون ريب إلى أننا مضينا
فى اتقان نظام توزيع إنتاجنا ، حتى غدت البلاد بأسرها كلاً (وحدة
واحدة) . وإذا كانت جمهرة العمال تعيش فى خوف دائم ، من فقدان

عملها ، فهذا يعود حتماً إلى أن روح التقدم عندنا ، المتجلية فى تفسير الأنماط والأرياء ، واختراع آلات وقوى جديدة لزيادة الإنتاج ، تجعل كل شىء دائم التحرك . ولا شك أن ثمار صناعتنا وإدهارنا قد ضببطت بدقة لتتفق مع القدرة الفردية ، حتى بات من الطبيعى ومن المعقول أيضاً ، أن يتطلع العمال بقلق وفزع ، إلى مستقبلهم عندما يبلغون الخمسين أو الخامسة والخمسين من العمر ، فيوضعون هم وخدماتهم على الرف .

وإننا نسلم بكل هذا ، ونعتبره جزءاً حتمياً من نظامنا الاجتماعى بينما نعتبر إطالة الشرح فى الناحية القائمة منه كفراً بحق شريعة إدهارنا . لكنه نظام يتطلب فلسفة جاهدة وقاسية . وإذا ما تطلع المرء إلى ما نعمل ، وإلى ما يجرى ، وتوقع بعد ذلك أن يجد للحياة نظرية تنسجم مع الوضع الحالى الفعلى ، فسيصدمه التناقض الذى سيقع عليه . إذ أن الوضع يتطلب إثباتاً لمذهب الجبر الاقتصادى كاملاً . فنحن نعيش وكان القوى الاقتصادية هى التى تقرر نمو مؤسساتنا أو تدهورها ، وكما لو أنها هى التى تقرر مصير الأفراد . وفى هذا تصبح الحرية اصطلاحاً منسوخاً . ونصل نحن إلى مرحلة تسيرنا فيها إشارة من آلة صناعية ضخمة . ولذلك يصبح النظام الفعلى القائم كناية عن لائحة تسميرية للقيم ، محددة تحديداً دقيقاً ، فتقاس قيمة الإنسان بقدرته إما على الاحتفاظ بما هو عليه ، أو على إحراز السبق فى سباق تنافسى مالى . « وضمن نطاق بيوت ذوى الإمكانات أو الفقراء ، تستمر المقومات الشخصية للحياة

العائلية ، كالزواج والولادة وتربية الأطفال ، والوفاء . لكن ضرورات الحياة الواقعية هذه ليست هى ، التى تقرر الاحتياجات المادية ، وطريقة الحصول عليها ، إنما تقررهما التفصيلات الخارجية المتعلقة بمدى ما يحصل عليه رب العائلة من مال » . والفلسفة الصالحة لوضع كهذا ، هى التى تقول بتنازع البقاء ، وبقاء الأصلح اقتصادياً . وقد يتوقع المرء ، أن يجد أن النظرية السارية على الحياة ، إذا كانت تعكس الأوضاع القائمة هى نظرية التطور أو الداروينية ، فى أقوى صورها وأشكالها . أو قد يتوقع المرء أخيراً أن يجد أن أكثر السمات الشخصية مدعاة للاعتراز ، هى التقدير الواضح للمنافع الشخصية ، والطموح المصمم على الحصول عليها مهما كان الثمن . وفى هذه الحالة لا يحسب للمواطن والتعاطف إلا الحساب الأدنى .

وليس من الضرورى القول ، إن الصورة الراهنة للحياة فى «مدلتاون» أو فى أية مدينة أخرى ، هى ليست من هذا النوع . ولا يخيفنا نحن الأمريكين شيء ، بقدر ما يخيفنا أن نسمع بأن مخلوقاً مضللاً فى مكان متأخر من الكرة الأرضية ينادى بما نحن نطبقه - مع العلم أن تطبيقنا له أكثر كفاءة ودقة من تطبيق أى شعب آخر - وأعنى بذلك الحتمية الاقتصادية . وجماع نظريتنا ، هى أن الإنسان يخطط ، ويستخدم الآلات من أجل أغراضه الإنسانية والروحية بدلاً من أن تحمله هذه الآلات حيث تشاء . ولعلنا فى دعوتنا إلى مذهبنا المثالى ، أعلى صوتاً وأقوى جهرية

منا فى دعوتنا إلى مذهبنا المادى ، ولعل مذهبنا المثلثى هو أكثر الفلسفات التى سمعها العالم ضجيجاً وأعلها عقيرة . فنحن نمتدح حتى أكثر رجالنا نجاحاً ، ليس لحيويتهم الهوجاء الأثانية فى الماضى قدماً فى طريق النجاح ، إنما نمتدحهم لولعهم بالأزهار وحبهم للأطفال وحديثهم على الكلاب ، أو عطفهم على الأقارب من الكهول والشيوخ . فكل من يحث صراحة على اتباع مذهب أنانى يلقى حينما توجه النفور والعبوس والتقطيب . وهكذا فعلى الرغم من اختفاء البيت وريادة الطلاق فى جيل واحد ريادة بلغت ستمائة بالمائة ما يزال التاريخ يستطيع أن يسجل أبلغ ما يمكنه من التمجيد العاطفى لقداسة البيت ومناحى الجمال فى الحب الدائم . إننا مثقلون بالغيرة «الايثارية» ، متفجرون بالرغبة فى «خدمة» الآخرين .

هذه هى بعض التناقضات الواضحة بين سلوكنا ومؤسساتنا من ناحية ، وبين معتقداتنا ونظرياتنا من الناحية الأخرى ، وهى متناقضات يحسر عنها النقاب أى استقراء لأحوال أى من مدننا الشبيهة بمدلتاون . وليس من المدهش أن نرى سكان هذه المدن حائرين ، قلقين ، ذاهلين ، يتطلعون دوماً إلى كل ما هو جديد ومختلف ، ليسجدوا ، كقاعدة عامة ، القديم ذاته ، مرتدياً رياءً جديداً . ومن الممكن أن نلخص رأينا قائلين إن الديانات لم تحترم ، فى الغالب ، فى أى مكان من العالم ، وفى أى عصر ، كما تحترم عندنا ، كما أنها لم تكن فى أى وقت ومكان منفصلة

عن الحياة كما هي منفصلة عندنا . وأكاد أتردد فى القول بأن هذا الكتاب يتناول الحياة «الدينية» فى «مدلستان» . إن تمجيد الديانة ، على أساس أنها قد ختمت موافقتها النهائية على الازدهار المالى ، وقدمت الحافز الفعال لنضال أقوى من أجل مثل هذا النجاح ، هو أمر مناسب ، إلا أن تبني الكنائس لآخر مبتكرات الشاشة السينمائية والإعلان ، أمر يقرب كثيراً من السوقية . ولقد تطور التعليم فى المدارس إلى الحد الذى أصبحت فيه نسبة من يصل من الطلاب إلى الدراسة الثانوية أكثر منها فى أى بلد آخر . ويعتقد أكثر من نصف الطلاب فى الصفوف الثانوية العالية أن الفصول الأولى من تورااة اليهود ، تقدم صورة أكثر دقة ، عن تاريخ الإنسان وأصله من الصورة التى يقدمها العلم . بينما لا يقول بالعكس إلا الخمس فقط . ولو قمنا باستفتاء شامل بين الطلاب عن طريق توزيع الأسئلة عليهم ، فإنه قد يتبين لنا أن نسبة مماثلة خليقة بأن تعرب عن اعتقادها بأن هاردنغ هو أعظم من أنجسته البشرية فى العالم . ويمكن وضع هذه القصة فى شكل مختصر آخر ، إذا قارنا بين ما يجرى فعلياً للحياة العائلية وللحياة اليومية حيث ترتدى أوجه النشاط ثوباً علمانياً كاملاً وبين خطبة يلقيها أحد القس على منبر الكنيسة قائلاً : «إن أنبل كلمات ثلاثة فى اللغة الانكليزية هى : الأم والبيت والسماء» فمن طريق هذه المقارنة نستخلص ملاحظة تؤكد أن مثل هذا القول سيتقبله أى جمهور مستمع أمريكى دون سؤال أو تردد .

وليس من المهم ، اختيار النواحي البارزة أو التافهة فى التناقض بين الحياة الخارجية التى نعيشها وبين أفكارنا ومشاعرنا أو ما نسميه على الأقل بمعتقداتنا وأحاسيسنا . والسؤال المهم هنا هو : ما العلة فى هذا الانقسام والتناقض ؟ هناك ، بالطبع ، فئة تعزو السبب إلى الحقيقة الماثلة وهى أن الناس ، لكونهم بصورة عامة أطفالاً فى شكل رجال ، أو بلداء خاملين ، لا ينتظر منهم ، إلا تمثيل الأدوار التى يعهد إليهم بأدائها . لكن هذا «التفسير» لا ينقلنا بعيداً ، حتى ولو قبلناه ورضينا به . إذ أنه لا يشرح الصور المعينة التى تبدو فيها البلادة المشار إليها . فكلمنا تعمق الإنسان فى معرفة التاريخ ودراسته ، كلما تأصل اعتقاده ، بأن التقاليد والنظم ، تلعب دوراً أبرز فى تحليل الأمور من القدرة الفطرية أو العجز الفطرى ، ومن الواضح الجلى أن التصنيع السريع فى حضارتنا ، قد بغتنا وأخذنا على حين غرة ، ولما كنا غير متاهين له عقلياً وروحياً ، فإن عقائدنا القديمة ، توقفت عن النمو ، وإن كنا كلما ابتعدنا عنها ، كلما تظاهروا بالتمسك بها واعتناقها . والواقع أننا نعتبر تلك العقائد كوصفات سحرية ، فمن طريق ترديدنا لها باستمرار ، نأمل فى إبعاد مساوئ الوضع الجديده ، أو على الأقل فى منع أنفسنا من رؤية هذه المساوئ . وإن معتقداتنا الاسمية لتقوم بالمهمة الأخيرة بصورة فعالة .

ونحن ، بدلاً من أن نتساءل جدياً كيف لنا أن نستخدم ما فى متناول أيدينا من وسائل لإقامة مجتمع عادل مستقر ، لنلجأ ، بالاستناد إلى

سيطرنا الضخمة على التلذذات^(١) وإلى امتلاكنا لتكنولوجيا موثوق بها راسخة ، إلى تعجيد الماضي وتقنين الوضع الراهن (إيجاد المبررات الشرعية له) ثم جعله مثلاً أعلى . هذا هو استكافنا العظيم ، وأنه لاستكاف يفسر العلة والطريقة التي تجعل منا بيتاً منقسماً على نفسه . وتراثنا وتقاليدنا في حد ذاتها ، مزدوجة الطابع ، فهي تنطوي على المبدأ المثالي القائل بتساوي الفرص والحرية للجميع دون الاكتراث بالمنشأ أو الحالة كشرط أساسى لتحقيق هذه المساواة بصورة فعالة . وهذا المثل الأعلى ، والمحاولات لتطبيقه ، هي التي كونت يوماً ما فلسفتنا الأميريكية الجوهرية ، تلك الفلسفة التي لقيت رفعة القدر باعتبارها رسالة عالم جديد . أنها العنصر الروحي الأصيل في تقاليدنا ، وليس في استطاعة أيّاً كان الادعاء صدقاً ، بأنها قد اختفت كلياً من حياتنا وإن كان ما بشرت به من نظرة روحية ودينية جديدة لم يتحقق . إنها لم تصبح ، (حتى وبصورة لا واعية) المصدر الحيوى لفلسفة مشتركة تميزنا بطابعها ، إنها توجه سياستنا بصورة تشنجية ، وعلى الرغم من أنها قدمت لنا العديد من المدارس ، إلا إنها لا تسيطر على أهدافها أو مناهجها .

وتتضم شرائعنا فى الوقت نفسه سنة أخرى أكثر قدماً ، فترجيح

(١) جمع تلذذات (واسطية) مشتقة من مذهب الفلسفة الذرائعية وهى القائلة بأن قيمة الفكرة هى فى صلاحيتها لأن تكون ذريعة للعمل . (الترجم) .

الصناعة والتجارة من أجل كسب المال ليس بالأمر الجديد ، ولا هو بشرة
عصرنا وثقافتنا ، بل توارثناه ، من الماضى البعيد . لكن اختراع الآلة قد
أعطى لهذا التوجيه قوة ومدى لم يكونا لديه فى الماضى . وتعتمد قوانيننا
ومياساتنا وقائع المشاركة الإنسانية ، على اتلاف مبتدع بين الآلة والمال ،
سيتج الثقافة المادية أو المالية التى نتميز حضارتنا . وهكذا بدأت سجن
النسيان تغطى وتحجب العامل الروحى من تقاليدنا ، وأعنى به الفرص
المتساوية للجميع وحرية التعامل والتبادل . وبدلاً من تطوير الفرديات
طبقاً لذلك العامل الروحى ، بدت ظاهرة جديدة ، تدعو إلى قلب جميع
مبادئ الفردية لتنسجم مع مناهج حضارة مادية ، وغدت تبعاً لذلك
المصدر والمبرر لكل ظلم وكل إجحاف وعدم مساواة . وهكذا قامت
محاولات التسوية ، وقام الصراع الذى اختلطت فيه الأهداف والمقاييس
اختلاطاً يصعب معه التمييز فيما بينها .

الفصل الثاني دراسة قاعدية لأمریکا

سمعنا كثيراً فى السنوات الأخيرة عن الوعى الطبقي . ومع أن اصطلاح «الوعى القومى» ليس شائعاً ، إلا أن قومية الحاضر ليست فى الحقيقة إلا تعبيراً حماسياً لهذا الاصطلاح . وهناك ظاهرة بدت مؤخراً يمكن إطلاق اصطلاح «الوعى الثقافى» أو «الوعى الحضارى» عليها ، وهذا الاصطلاح ، مثله فى ذلك مثل الوعى الطبقي والقومية ، يرتدى شكلاً مثيراً للبغض والنفور - فهو أساس النزاع بين الجماعات ومسماه . وقد لا تكون الحرب وتناجها ، قد خلقت فى بلادنا شعوراً بالتزعة القومية الأمريكية كطراز ذى خصائص من الحضارة ، ولكنها أى الحرب ، قد خلقت مثل هذا التأثير حتماً لدى النخبة المثقفة فى أوروبا .

ولم يكن الأوروبيون ، قبل الحرب ، يعتقدون ، بوجود «الأمريكانية» كطراز للثقافة ، ولكنهم الآن ، يرونها ، ويعتقدون بوجودها كخطر يهددهم . وكرد فعل لذلك ، أو كمظهر من مظاهر الاحتجاج ، فما ، على الأقل لدى رجال الأدب فى أوروبا ، وعى بثقافة أوروبية الطابع والمميزات ، يرون أنها ثمينة ومهددة الكيان بغزو من شكل جديد من أشكال البربرية منبثق من الولايات المتحدة . وهكذا فإن عداءً حاداً لنفوذ أجنبى قوى يحل الآن محل ذلك التجاهل المجامل لما كان

يعتبر قليل الشأن والخطر . ولقد يتطلب الأمر معرفة أغزر وأوسع من معرفتي لسرد حتى عناوين الكتب والمقالات التى تصدر سنوياً من المطابع الأوروبية والتى تحمل عبء إيضاح خطر أمريكا على الحضارة الأوروبية التقليدية .

ولا تهمنى هنا الناحية الأوروبية فى الموضوع : فأكثر عمليات التوحيد الاجتماعى يحدث استجابة لضغط خارجى . وقد يصدق هذا على ولايات متحدة أوروبية إذا ما تألفت وتحققت ، إذ تكون بمثابة رد فعل وقائى ضد السيطرة الاقتصادية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية . وقد تكون الثمرة ، طيبة بالنسبة لأوروبا ، فنكون بذلك ، ومن ناحية دولية ، قد أسدينا خدمة لهدف طيب ، وإن كان ذلك بدون ذكاء منا ، إذ فى النهاية ، لا يعزينا كثيراً أن نعرف بأننا كنا ، إذ فقدنا روحنا ، وسيلة للمساعدة على إنقاذ روح الغير . والآن ما هى الصورة التى ترتسم لأمريكا فى أذهان النقاد الأوروبيين ؟

لا شك أن بعض الكتاب جاهل وحقوق . هؤلاء يمكن تجاهلهم . لكن بعضهم على جانب من الذكاء وحسن الاطلاع ، بقدر ما يتوفر لأجنى من حسن الاطلاع على أحوال بلد أجنى ، ودون أن يكون مجرداً من العطف والود . ولا تتفق آراء هؤلاء بعضها مع بعض فحسب ، بل مع اعتراضات المنشقين وأحاجيجهم كذلك . وأتناول هنا كنقطة انطلاق

الوصف الذى طلع به ميولر فرانفلز(*) للعقلية والسجية الأمريكية ،
 فذلك يلائمنى بالإضافة إلى نباهة عقل ميولر ونزاهته . ويلوح لى أن
 معالجته للموضوع ، هى أكثر مثيلاتها إنصافاً ، لأنه يفهم «الأمريكى»
 على أنه طراز من العقلية ، ينمو ، لأسباب متشابهة ، فى جميع أنحاء
 العالم ، وكان بالإمكان ظهوره فى الوقت المناسب فى أوروبا نفسها ،
 حتى ولو لم تكن هنا ما يسمى جغرافيا بأمريكا ، على الرغم من أن نمو
 هذا الطراز فى بقية أنحاء العالم ، يشهد قوة ، ويفذ سيراً بتأثير أمريكا
 نفسها .

وخليق بأى أمريكى تنطبق عليه صورة ما يدعى نموذج الفرد
 الأمريكى ، أن يفعل بهذه الصورة التى ترسم له . ذلك أنه يقال لنا أن
 ذلك النموذج هو طفرة أصيلة حقيقية فى تاريخ الحضارة ، وأنه جديد
 مبتدع ، وأنه نتاج القرن الأخير وأنه موسوم بالنجاح . ويقال لنا كذلك
 إن هذا النموذج يحول أوضاع الحياة الخارجية ، وبذلك يتفاعل ويفعل
 فعله فى المحتوى المادى (الفيزيقي) للحياة ، وأنه يجمع نماذجه الأخرى
 ويعيد صياغتها وسكها من جديد وأن ما من فتوحات عالمية النطاق ،

(*) كتاب «أسرار الروح» ترجمة عن الألمانية إلى الانكليزية بيرنارد ميل وطبع فى نيويورك
 عام ١٩٢٩ . ومن المناسب أن يضاف هنا ، بالنسبة إلى الكتاب ، أن ليس هناك فيه -
 أى فى الكتاب - أى غموض أو أسرار أو خفايا . ويعنى المؤلف بالروح «التأثيرات
 الاستجابية للحية والمبادلة والمتعددة بين الفرد والعالم» .

سواء أكانت فتوحات روما أو فتوحات المسيحية ، يمكن أن تقارن بفتوحات «الأمركة والتأمرك» فى مدى فاعليتها . وإذا كان النجاح وكانت الكمية هما فى الواقع مقياس «الأمريكى» فإن الإقرار بهما خليف بأن يرضى روحه . وما قيمة الانتقادات المعادية إذا كان الأمريكى يقر هذا النموذج المنسوب إليه .

وسواء أكانت معالم هذا الطراز النموذجى لم تحدد بعد تحديدًا نهائياً بالشكل الذى يرسم به ، وسواء أكان الأمر غير ذلك ، فإن هناك أفراداً أمريكيين ينحرفون عن هذا الطراز ولا ينطبقون عليه . ذلك لأن هناك كثيرين سينطون على تحفظات فى إعجابهم بالصورة التى ترسم عنهم . وبالطبع قد يكون هؤلاء المنشقون ، كما يقول عنهم النقاد الأوروبيون ، من قبيل الشذاذ العجزة ، كأسماءك خارج الماء ، المصابين بمرض الحنين إلى التقاليد والسنن الأوروبية . ومع ذلك فإنه من المجدى التساؤل عما إذا كان النموذج الأمريكى ، على افتراض أن هناك نموذجاً للفرد الأمريكى ، قد اتخذ شكلاً نهائياً . ثم ما هى قبل كل شىء المناقب المزعومة لهذا الطراز ؟

تنبثق هذه الخصائص بصورة مبدئية ورئيسية من اللاشخصية ، فجذور الملكة العقلية لا واعية ولكنها حية فى الغرائز والشاعر ، أما فى أمريكا فيقال لنا أن الدووعية ، لا قيمة لها وبالإمكان تجاهلها ، وأنها قد تخضع أو تتبع التعقلية الواعية ، مما يعنى تكيفها وفقاً لحاجات العالم

الخارجى وأوضاعه. فنحن نملك «الفكر» ولكن على طريقة برجسون وتفسيره ، أى العقل وقد ضبطت أوتاره على أحوال الفعل فى المادة وفى العالم . إن حياتنا العاطفية ، سريعة ، وجياشة هيجانية وغير مدققة ، ويعورها الاستقلال الفردى والتوجيه من الحياة الإدراكية . وهنا تبرر فكرة «الروح الأمريكية ذات الاصطناع والمظهر الخارجى» التى لا وحدة داخلية فيها ولا طرافة حتى ولا شخصية حقيقية .

إن علائم وسمات «تجريد الروح الإنسانية من عنصر الشخصية» هى تكريس لأخذ الحياة بالمقياس الكمى وما يتبع ذلك من امتهان النوعية ، ثم جعل الحياة آلية الكيان ، والتدرج العام على اعتبار التكنيك غاية وليس وسيلة وذلك من أجل استعقال الحياة العضوية والعقلية أيضاً ، بإيجاد المبزرات العقلانية لها ، وأخيراً استقياس هذه الحياة وحصرها بمقاييس معينة . وفى هذا المجال تكون الفروق والمميزات الفارقة موضع التجاهل بينما يصبح التوافق والتماثل المثل الأعلى المنشود . وفى هذا لا يزول التمييز الاجتماعى فحسب إنما يغيب كذلك التمييز الثقافى ، ومن جراء ذلك يزول التفكير الانتقادى فلا يحس به إلا بسبب انعدامه . ولما كانت سمات الصارخة هى الإيمارية الموجهة للجماهير على نطاق واسع ، فإن ما نظهره من قابلية للتكيف والمرونة فى تفكيرنا العملى ، عندما نعالج الأوضاع الخارجية ، قد وجد طريقه إلى نفوسنا وأرواحنا وأصبح التجانس فى الفكر والعاطفة مثلاً أعلى .

فرمور «الأمركة» التى تغزو العالم هى إذن ، الاهتمام بالكمية ، والتصنيع الآلى والاقتباس . ولهذه الرموز حسنتها بالطبع ، إذ أنها تودى إلى تحمين مستوى المعيشة والأوضاع الخارجية للحياة ، لكن تأثيرها لم يقتصر على هذه الأمور ، فقد غزت العقل والشخصية أيضاً وأخضعت الروح لصبغتها الذاتية . ولما كان الانتقاد الذى يوجه إلى هذا رأى معروفاً مألوفاً ، ولما كان يؤلف العبء الملقى أكثره على كاهل نقادنا الأمريكين بالذات ، فإن المرء لا يسعه أبداً أن يجزم بمدى ما يستقيبه النقاد الأجانب من الملاحظة المباشرة ومدى ما يستقونه من الروايات والأبحاث الأمريكية التى لا تتفق وواقع الوضع الأمريكى ، وذلك فى الصورة التى يرسمها أولئك النقاد لنا ولحياتنا . إن هذه الحقيقة لا تستقص من قوة الاتهام . إنما تزيد منها وتثير بمزيد من الإلحاح مسألة ماذا تعنى حياتنا ؟

لن أنكر وجود هذه السمات المميزة ، ولا وجود تلك المساوئ العديدة للاصطناع والاهتمام بالمظاهر الخارجية التى تخلق تلك الحالة من الوسطية الفكرية والخلقية . فهذه الخصائص توجد حقاً ، وتطبع الحياة الأمريكية ، بينما شرعنا فى السيطرة على حياة البلاد الأخرى . لكن أهميتها شئ آخر يختلف عن وجودها ، وقد كان مويلر فرانفلز على جانب عظيم من الذكاء ، عندما اعترف بأن هذه الخصائص انتقالية وليست دائمة ونهائية . كما أقر بأن تلك القوى هى من الأصالة والقيمة الذاتية ، بحيث يكون من الحماسة الشورة عليها والتفجع على الماضى .

والسؤال الآن «كيف يمكن لنا أن نجتاز مرحلة هذه الخصائص وأن نرتفع عليها» ولا شك أن هذه الملاحظة الأخيرة ، هي التي تميز بحثه التقديرى عن أبحاث الآخرين .

وفى وسع المرء ، رداً على هذا السؤال ، القول بأننا مازلنا ، فى المراحل الأولى من دور الانتقال ، فلا يكاد يتهاى لى شىء لم يعض عليه سوى مائة عام من الزمن ما يكفى ليتكشف عن معناه فى غمرة السير البطئ للعملية الزمنية فى التاريخ الإنسانى ، وقد نتساءل أيضاً ما إذا كان مؤلفنا المشار إليه ، لم يقع أحياناً فى خطيئة الآخرين من صغار النقاد ، إذ وصف الظواهر العابرة على أنها خصائص دائمة . وعندما أقول هذا ، لا يخامر فكرى «رجاء تفاؤلى» بالمستقبل وما فيه من احتمالات ، وإنما أود إثارة قضية كم من العيوب والمساوئ التى افترض بأنها تنتمى إلى النظام القائم حاضراً ، هي فى الحقيقة ، ظواهر ترسبت إليه من النظام السابق الزائل ؟

إن القوة ، والسلطة هما دوماً شيان نسيان ، وليس من الأشياء المطلقة ، والفتح عرض للضعف لدى الشعب المغلوب على أمره وللforce لدى الشعب المنتصر . والانتقالات تنبع من شىء لتصب فى شىء آخر . إنها تكشف عن الماضى وتشير إلى معالم المستقبل ، وفى هذا المجال لا بد أن نوعية الماضى وروحانيته وتنوعاته الفردية كانت تعانى نوعاً من الانحراف والعوج الشديد ولا لما استسلمت بهذه السهولة التى يقال لنا

أنها استسلمت بها لطريقة أخذ الحياة بالكم وتكييف الحاضر بشكل آلى .
ذى مقاييس معينة محددة . وما لا شك فيه أن هذه العناصر الفاسدة
والضعيفة لم تتأصل فهي ما زالت تعيش فى الحاضر ، وإن الأوضاع
الراهنة لتعطيلها الفرص لتكشف عن ذاتها . ناهيك عن أنها غير مغلوطة
ولا خافية عن الأنظار . ومع أن منظرها المكشوف ليس مما يلد للنظر ،
فإنها ستظل لا تترعى انتباهاً ولا تستدعى معالجة ، طالما كانت لا تبدو
نافرة مثيرة للاهتمام . وإنى لأساءل بشدة إذا لم يكن الكثير من هذه
الاشياء المتعرض عليها - عن حق وحقيق - فى واقعنا الحالى ، كشفاً لما
كان يخفيه ويطنه الطراز القديم من الحضارة ، وإذا كان يجب اعتبار
وجودها المحسوس المنظور من مساوئ أو من محاسن القوى الفاعلة الآن .

ومن الممكن طبعاً أن نحتاج ، كما يفترض كيسلرغ مثلاً ، بأن
النظام الجديد أو النظام الأمريكى ، يرمز ببساطة إلى أن الغرائز الحيوانية
للإنسان قد انطلقت من عقالها ، بينما أبقتها تقاليد أوروبا القديمة ،
مغلولة ، خاضعة خضوعاً نظامياً لشيء اسمى يدعى بكثير من الإبهام
بالروحانية . إن الشك فى أن يكون كبت هذه الغرائز حلاً لمشكلتها لا
يقتصر على أمريكا . فما يندى عن مخلوق ما من شرارة عارمة لا محل
لها أمام طعام ميسور ، قد يكون ظاهرة تشير إلى مسغبة سابقة أكثر مما قد
يكون تكشفاً حتمياً عما كان عليه الإنسان القديم من جوع وحرمان ،
والثقافة التى تقوم سنتها على الخط من قيمة الجسد وعلى إيجاد الفروق

الحادة بين الجسد والعقل والغريزة والفكر والناحية النظرية والعملية قد
تؤدى إلى إفساد الجسد والروح معاً . ولقد يتطلب الأمر قدراً من الحكمة
لا يتوفر للإنسان للتمييز بين ما هو انعكاس نظام حياتى وفكرى قديم لم
يتغير بعد وبين ما هو إنتاج أصيل حقيقى للقوى الجديدة وذلك فى ميدان
ملامح الحاضر المموجة .

وهناك شيء واحد يبدو بصورة معقولة ، كحقيقة ، وهو أن «فردية»
الحضارة الأوروبية التى يعظمون شأنها ويفاخرون بها ، والتى أضحت
مهدة بما فى الطراز الأمريكى من اقتياس ونجاس ، كانت شيئاً محدوداً
للفاية . وإذا كان لأحد أن يرد بالمثل فى وسعه أن يتساءل عن الحصنة
التي كانت للفلاح أو للعالم فى تلك الحضارة . وأنه لأكثر من رد للحجة
أن نقول أن طبقة العمال والفلاحين ، التى حررت من العبودية الفكرية ،
ستثار أمداً ما لنفسها . ولما كانت الديمقراطية لا تملك قوة الاهتمام
بالتكنيك هو بالدقة أكثر ما يدعو إلى الرجاء فى حضارتنا ، إذ سيؤدى
فى النهاية ، إلى تحطيم الولاء للاقتياس الخارجى ، وللمثل الأعلى القائل
بالكمية الضخمة . وبعد فإن تطبيق هذا التكنيك لم يخط خطوات بعيدة ،
والاهتمام به لا يزال إلى حد كبير ناشئاً من الانبهار به أكثر مما هو ناشئ
عن التمود على استخدامه وأقلته . وأخيراً فإن التكنيك يمكن أن يكون
فحسب التحرر من الفردية تحركاً على نطاق أوسع من أى نطاق مضى .

ويلفت فرانكفيلز الانتباه ، فى تكهن مغمم بالأمل فى المستقبل ،

الذى قد نكون متجهين نحوه ، إلى الحقيقة القائلة بأن إفقار الفرد يصحبه ، حتى فى وقتنا الحاضر ، إثراء لموارد المجموع . ويقول ، أن المجتمع الراهن ، بصورة إجمالية ، متميز بالسيطرة على الطبيعة وبقوة عقلية وموارد إدراكية تفوق ما كان لدى المواطن الأثينى فى العصور الكلاسيكية أو لدى رجل عصر النهضة ، فلماذا لا يعمل هذا الشراء الجماعى إذن على رفع مستوى معيشة الأفراد بصورة مماثلة ؟ ولكن فرائيفلز لا يسأل هذا السؤال . وفى رعى أن عدم البحث فى هذه المسألة يولف الحجة الأساسية للنقاد ، سواء أكانوا من الأجانب أو المواطنين . فمذهبنا المادى وتعلقنا بكسب المال ويقضاء أوقات طيبة ، ليست بأشياء مجردة قائمة بنفسها ، إنما هى ثمار لحقيقة كوننا نعيش فى حضارة مالية ، وفى أن تنفيذنا الفنى وتكنولوجيانا يسيطر عليهما الاهتمام بالكسب الفردى الخاص . وهنا يكمن الخلل الأساسى الخطير فى حضارتنا ، كما يكمن مصدر المساوئ الفرعية التى تستأثر بالكثير من الاهتمام . إن النقاد يتناولون العواض والآثار ، وإن تجنبهم ، سواء أكانوا من الأجانب أو المحليين ، الخوض فى بحث الدوافع الاقتصادية الرئيسية ، يبدو لى كدليل على سيطرة التقاليد الأوروبية القديمة التى تزدرى الجسد والأمور المادية والمشاكل العملية . وأن نمو الطراز الأمريكى ، هو فى رأى النقاد ، تعبير عن حقيقة أننا قد حافظنا على هذا التقليد ، وعلى النظام الاقتصادى القائم على الكسب الشخصى ، بينما قمنا بتنمية مستقلة للصناعة

والتكنولوجيا تكاد تكون تنمية ثورية . وعندما يتناول نقادنا هذه الناحية بدلاً من تجنبها ، فإنهم يفعلون شيئاً مجدياً .

والى أن نواجه هذه المسألة ، فسيستمر الاضطراب والفوضى فى الحضارة المنقسمة على نفسها . ذلك أن التنمية الضخمة التى يقول نقادنا الأوروبيون ، أنها قد طغت على الفردية وأغرقتها ، هى فى الحقيقة ثمرة العصر الآلى ، ولابد أن تحذو البلاد الأخرى حذونا فيها ، نتيجة توسع التكنولوجيا الآلية . ولا ريب أن تأثيرها المباشر كان فى السيطرة على أشكال معينة من الفردية . وما دامت الفردية مقترنة بأرستقراطية من طراز تاريخى ، فإن امتداد العصر الآلى ، سيكون فى الظاهر ، معادياً للفردية فى معانيها التقليدية فى جميع أنحاء العالم . لكن انتقادات نقادنا الأوروبيين ، تحدد فقط ، الموضوع الذى أشرنا إليه فى الفصل السابق ، وستظل مشكلة بناء فردية جديدة منسجمة مع الظروف الموضوعية المنظورة التى نعيش فيها ، أعمق مشاكل أيامنا الحاضرة .

وهناك «حلان» يفشلان ، فى حل هذه المشكلة . أولهما أسلوب الاجتناب الذى يترتب على التسليم بالادعاء القائل بأن طراز الفردية السليم الوحيد هو ذلك الذى توارثناه من الأجيال المتعاقبة التى سبقت عصر تكنولوجيا الآلة والمجتمع الديمقراطى الذى تخلقه . أما «الحل» الآخر الذى يعتبر مكماً للأول ، فينبع من الزعم بأن الأحوال الحاضرة دائمة ونهائية ، وأنها تقدم شيئاً نهائياً وثابتاً بالقطرة . ولا يمكن أن

تكون فكرة إيجاد حل ، أصيلة وفي محلها ، إلا إذا اعتبرنا الظروف الحاضرة انتقالية ومتحركة ، واعتبرناها أيضاً مادة نعالجها لاستخلاص نتيجة أخرى منها ، أو بعبارة أدق ؛ إلا إذا اعتبرنا الظروف نفسها مشكلة يجب حلها . وفي وسعنا أيضاً أن نأخذ القاعدة التى قدمها النقاد الأوروبيون كوسيلة لتنمية إدراكنا لبعض أحوال المشكلة . وإذا ما أخذنا بهذا الاعتبار ، تبين لنا ، أن المشكلة أصبحت جوهرية مسألة خلق فردية جديدة، لها من الأهمية بالنسبة للأوضاع المعاصرة ، مثلما كان للفردية القديمة يوم عزها . والخطوة الأولى فى توسيع تعريف هذه المشكلة هى فى إدراك العصر الجماعى الذى ولجنا إليه . وعندما نفهم ذلك ، فإن المشكلة ستعرف نفسها بأنها استخدام حقائق حضارة متكاملة متحدة لإرضاء الطابع الشرعى على العنصر الروحى الفارق فى النسخة الأمريكية للمذهب الفردى ، ولتجسيد هذا العنصر فى ذلك المذهب : عنصر المساواة والحرية المعبر عنه ليس ظاهرياً وسياسياً فحسب ، بل المعبر عنه بالمشاركة الشخصية فى تنمية حضارة مشتركة .

الفصل الثالث

الولايات المتحدة كيان متحد

حتى عهد قريب كان من الشائع لدى كل من يراقب الأوضاع فى بلادنا من أمريكيين وأجانب ، أن يلخصوا ظواهر حياتنا الاجتماعية تحت عنوان «الفردية» . وكان بعضهم يرى فى هذه الفردية المزعومة أبرر ما حققناه ، بينما رأى فيها بعض النقاد ، مصدر تأخرنا ، وعلامة وجود كيان غير متحضر نسبياً . لكن كلا التفسيرين يبدو الآن تافهاً وفى غير محله . فالفردية ما رالت الراية التى نحملها ، وكثيراً ما نحاول استعمالها كنداء حربى لجمع الصفوف ، ولا سيما إذا رغبتنا فى هزيمة تنظيم حكومى لآى نوع من أنواع الصناعة ، كان حتى الآن معفياً من الرقابة التشريعية . فحتى فى الدوائر العليا ، تمتدح الفردية الشرسة على إنها فخار الحياة الأمريكية . لكن ليس لهذه الكلمات أدنى علاقة بالحقائق المتحركة لهذه الحياة .

ولست هناك من كلمة تعبر تعبيراً وافياً عما يحدث . فكلمة «الاشتراكية» لا تفى بالغرض لكثرة ما يتصل بها من الارتباطات السياسية والاقتصادية المحددة ، و «الجماعية» قد تكون أكثر حياداً ، ولكنها أيضاً تعبير حزبى أكثر من كونها اصطلاحاً تفسيرياً . وقد يؤدى الدور المتزايد باستمرار ، الذى تلعبه الشركات التجارية والطوائف الحرفية فى حياتنا

الاقتصادية إلى استنباط كلمة أكثر موافقة وصلاحا ، يمكن استعمالها في نطاق أوسع مما يوحي به معناها القانوني الفني . ففي وسعنا القول ، إذن ، بأن الولايات المتحدة قد انتقلت باستمرار من فردية رائدية مبكرة إلى حالة من التجمعية الاتحادية المسيطرة . فالأثر الذى تسرعه اتحادات العمل فى تقرير مجالات نشاطنا الصناعى والاقتصادى ، هو فى الحقيقة السبب والرمز لهذا الميل إلى التجميع فى جميع وجوه حياتنا . فالتجمعات العمالية والحرفية والتجارية ، سواء أكانت صلبة أو رخوة فى تنظيماتها ، تحدد أكثر فأكثر فرص الأفراد ومجالات اختيارهم وأعمالهم .

ولقد ذكرت أن نمو الاتحادات المهنية القانونية فى الصناعة والنقل والتوزيع والتمويل هو رمز لتطور الاتحادية التجمعية فى جميع وجوه الحياة . ولقد انقضى عهد التخوف من الشركات الموثقة(*) (الاحتكارات) وأصبح نسبيا منسيا ، ولم تعد التجمعات الاقتصادية الكبرى القاعدة اليومية المألوفة فحسب بل أخذ الرأى العام يتطلع إليها الآن باعتزاز أكثر مما يتطلع إليها بخوف . إن الحجم هو مقياسنا الحاضر للعظمة ، فى هذا الشأن كما فى غيره من الشئون ، وليس من الضرورى أن ننسأل ما إذا كان إعطاء الفرص للمناورات والمضاريبات التجارية ، من أجل الربح الذاتى ، أو ريادة الخدمات العامة بكلفة أدنى ، أصبح الدافع المسيطر . فالدوافع الشخصية تكاد لا تحسب كأسباب متجة إذا ما قورنت بالقوى

(*) الموثقة : اتفاق اندماجى بين عدة بيوت صناعية .

غير الشخصية . لقد أتى الإنتاج الضخم والتوزيع الضخم ، بصورة حتمية فى أعقاب عصر البخار والكهرباء ، وخلقاً سوفاً مشتركة تترابط أجزاؤها بالمواصلات المشتركة المتبادلة وبالاتكال المتبادل فيما بينها ، فلقد رالت المسافات وزيدت من سرعة العمل وتسارعه زيادة هائلة . فكان الرأسمال المجمع والسيطرة المركزة من النتائج الراهنة لذلك .

الرقابة السياسية أمر لازم ، لكن الحركة لا يمكن إيقافها عن طريق التشريع ، والشاهد على هذا هو البطلان التقرى لمفعول قانون شيرمان لمحاربة الاحتكار ؛ فقد امتدت حركة التجمع والتوائت المهني ، فشملت الصحف والمصانع ومشاريع الإنارة والنقل المحلية والبنوك ، ومخازن البيع بالمفرق ، والمسارح والسينما ، ولعل أبرز الحقائق المعروفة التى تمثل هذه الحركة ظهور شركات الجنرال موتورز ، والشركة الأمريكية للبرق والهاتف ، وشركة الفولاذ الأمريكية (يوناييتد ستيتس ستيل)، ونشوء نظام سلسلة المخازن ، وتجمعات شركات الإغاثة مع الشركات التى تدير المسارح فى كافة أنحاء البلاد . وقد أدت المشاكل السياسية وبعض المصاعب الداخلية إلى الإبطاء فى تجمع شركات السكك الحديدية ، لكن مما لا شك فيه إن هذا التوحيد قادم أيضاً . وعلى السيطرة السياسية ، فى المستقبل ، إذا أرادت أن تكون فعالة ومثمرة ؛ أن تأخذ شكلاً إيجابياً لا سلبياً .

ذلك أن القوى التى تعمل فى هذه الحركة ، هى من الضخامة والتعقد ، بحيث يتعذر وقفها عن العمل بإشارة من القانون أو التشريع .

فبالإضافة إلى إمكانية التهرب المباشر من القوانين ، هناك طرق قانونية عديدة للدفع بالحركة إلى الامام ؛ فالترابط الضمنى بين إدارات الشركات (التوشيج) وقيام الافراد والشركات بشراء الأسهم والمخزونات من الباطن والتجمع فى شركات مساهمة ، وتزويد الشركات بالأموال اللازمة للسيطرة على السياسات ، أشياء كلها تؤدي إلى نفس النتائج التى تؤدي إليها عمليات الاندماج المباشرة بين الشركات . ولقد ذكر فى مؤتمر أخير للسياسة أن ثمانين بالمائة من رأسمال جميع المصارف الموجودة فى البلاد ، هى الآن فى أيدي اثنتى عشرة شركة مالية . ومن الواضح أن السيطرة العقلية على العشرين بالمائة الباقية ، باستثناء ما لدى بعض المؤسسات الصغيرة ذات الطابع المحلى أمر سيتلو بصورة آلية .

وفى وسع عالم الاقتصاد ، أن يضاعف الأمثلة وأن يضاف عليها شكلاً أكثر دقة . لكننى لست من علماء الاقتصاد ، بالإضافة إلى أن الحقائق معروفة للجميع ، ولا تتطلب إيضاحاً تفصيلياً ، وغرضى هو إبراز أثر نمو هذه الشركات الاتحادية فى تحول حياتنا الاجتماعية من قضية فردية إلى قضية اتحادية . أما انعكاسات هذا التبدل ، فهى نفسانية ومهنية وسياسية ، ذلك لأنها تؤثر على أفكارنا العملية ومعتقداتنا وسلوكنا جميعاً .

وليس بالإمكان فهم التدهور المؤسف فى حالة المزارع ، إلا على ضوء تصنيع البلاد تصنيعاً صادف فى آن واحد هذا التحول نحو تجمع

المصالح الحرفية والاقتصادية . وستحاول الحكومة الآن أن تعمل من أجل خلق كيان تعاونى للمزارعين يجمعهم ويوحد شملهم ، وهو ذات ما سبق للفتنة التجارية أن فعلته - خلافاً لرغبة الحكومة فى حينه - من أجل الإنتاج الصناعى والنقل . إن الشدة التى تعانيها الفئات غير المترابطة وغير المتجمعة هى الدليل على مدى سيطرة الفكرة التجمعية المهنية . إن علماء الاجتماع الذين يمتنون بالحياة الريفية يركزون الآن اهتمامهم بصورة رئيسية على إبراز تأثير المناطق العمرانية المدنية - أى المناطق التى يهيمن عليها التنظيم الصناعى - فى تقرير الأوضاع والأحوال فى المناطق الريفية .

وهناك مظاهر أخرى لهذا الوهن والتضعف ، نتحدث عن القصة ذاتها ، فالطراو القديم من العامل الحرفى المدرب تدريباً فردياً ، للقيام بعمل فردى فنى ، أخذ فى الزوال الآن ليأخذ محله فى العمل ، إنتاج ضخمة مكثلة ، يقوم به رجال كملوا لإدارة الآلات التى جزأت العمل ، تجزئة دقيقة . فى معظم الحالات ، يكون التدريب ، مدة بضعة أسابيع على استعمال الآلة ، كافياً لتدريب العامل عليها . فالإنتاج المكثل الضخم ، يخلق نوعاً من التعليم الجماعى الذى تضيق فيه القدرة الفردية والمهارة . وبينما يصبح العامل الحرفى عاملاً آلياً أكثر منه فنياً ، فإن من نواصل تسميتهم بالفنيين ، كالكتاب والرسامين ، يجدون أنفسهم فى وضع يحتم عليهم إما أن يضعوا أنفسهم تحت تصرف العمل المنظم (الشركات المنظمة) أو يطردوا إلى خارجه كبوهيمين فى عقولهم لوثة .

وقد يقول قائل إن الفنان يبقى كقوة فردية ناجية صاعدة ، لكن الاحترام الاجتماعى الذى يضى عليه فى هذه البلاد ، يقاس بمقياس قوته . ووضع الفنان فى أى شكل من أشكال الحياة الاجتماعية ، يقدم القياس الصحيح لحالة ثقافتها ، ولا ريب أن مركز الفنان فى الحياة الأمريكية الحاضرة ، وهو مركز غير أساسى ، دليل مقنع لما ستؤول إليه حالة الفرد المنعزل ، الذى يعيش فى مجتمع آخذ بأسباب الاتحادية النامية .

وجه الاهتمام مؤخرًا إلى ظاهرة جديدة فى الحضارة الإنسانية : ظاهرة العقلية التجارية ذات اللغة والمصطلحات الخاصة بها ، وذات المصالح الخاصة والتميزة بتكتلاتها الشخصية التى يقرر فيها مفكروها ، بصفتهم الجماعية ، نسق المجتمع بشكل عام وكذلك نسق حكومة المجتمع الصناعى ، وهم فى ذلك يتمتعون بنفوذ سياسى يفوق نفوذ الحكومة بالذات . ولا يهمنى هنا ، أن أبحث فى مدى قوتهم السياسية ، لكن ما أهتم به فى بحثى الحال ، هو أن لدينا الآن ، على الرغم من افتقاره للكيان الرسمى أو القانونى ، اتحادًا مجعياً عقليًا ومعنويًا لم يشهد التاريخ مثيلاً له من قبل . فأبطالنا الوطنيون هم آل فورد ، وآل اديسون الذين يمثلون هذه العقلية للعالم . وقد يجد بعض النقاد ، تسلية ، فى الاستهزاء بنوادى الروتارى والكيوانيين والأسود ، ولكن فى وسع هذه النوادى جميعها ، أن تتجاهل الهزء ، لأنها الممثلة للعقلية الاتحادية المسيطرة .

ويبدو انحطاط الطراز القديم للفرد والفردية فى وسائل التسلية وقضاء أوقات الفراغ والألعاب أكثر بروزاً منه فى أى أمر آخر . ولا ريب أن معاهدنا وكلياتنا ، عندما جعلت من الرياضة عملاً منظماً عهدت بالإشراف عليه وخلقه إلى مديرين من ذوى الرواتب ، إنما كانت تجارى روح العصر ، فى اتباع الطريقة الجماعية الصرفة ؛ ولقد أدى ظهور سلسلة من المسارح المترابطة ، إلى القضاء على حياة التسلية القديمة المستقلة التى كانت تقوم فى بيوت الأفراد ، كما كان نتيجة له . وتعمل الإذاعة والأفلام السينمائية والسيارة جميعاً على خلق حياة عقلية وعاطفية مشتركة ومتجمعة . ومع بعض الاستثناءات الفنية الماثلة فى المنشورات الخاصة وفى قسم ما من الصحف ، فإن الصحافة هى أداة التسلية فى وقت فراغ سريع الزوال ، وهى تمكس عملية تكوين الجماعية العقلية بالوسائل والناهج التكتلية التجمعية . بل إن الجريمة تتخذ أيضاً شكلاً جديداً ، فقد نحت منحى التنظيم والتكتل الاتحادى .

إن بيوتنا وطرق مواصلاتنا النفقية (المترو) هى من معالم هذا الغزو الذى تتعرض إليه خصوصياتنا ، وهى شواهد على انهيار هذه الخصوصية ، بل كادت حقوق الخصوصية أن تفقد أى معنى لها فى تناول التعريف والتحديد . أننا نحيا معرضين لأعظم طوفان من الإيحاء الجماعى عاناه أى شعب . فالحاجة إلى عمل موحد والحاجة المزعومة إلى رأى متكتل وشعور مترابط متحد ، إنما هى حاجات تعالجهما وتسدهما

الدعاية الفكرية والإعلانية المنظمة . ولعل الدعاية العامل فى الحقل الإعلاني هو أهم رمز لحياتنا الاجتماعية الراهنة . ولربما كان هناك أفراد يقاومون ويصمدون ، ومع ذلك فإنه يمكن لوقت ما ، اصطناع العواطف والمشاعر بوسائل جماعية لمصلحة أى شخص أو أية قضية .

ولا أقصد من كل ما قلت ، استتكار هذه الأمور ، أو وزن ما فيها من حسنات وسيئات ، وإنما سردتها كدلائل على طبيعة صورتنا الاجتماعية . وعلى المدى الذى يتم فيه تشكيلها وتوجيهها ، بواسطة عوامل اتحادية وجماعية نحو أهداف جماعية أيضاً ، وفى هذا ترافق هذه التغيرات التى تطرأ على العقلية وعلى مقياس المقام الاجتماعى ، تغيرات أساسية تطرأ على الأفكار والآراء التى تفسر الحياة بواسطتها . وفى هذا المقام نمثنا الصناعة أيضاً بالرموز البارزة على ذلك .

فمثلاً ، ماذا حل ، بالمثل الأعلى القديم للتوفير الاقتصادى وحسن التدبير ؟ عندما قام هنرى فورد يدعو إلى مقياس حر للإنتاج بدلاً من المقياس الضيق للتوفير الشخصى ، ثارت جمعيات تشجيع التوفير بين الشباب ، فقد صدم فورد إحساساتها ، على الرغم من أن توصياته كانت منسجمة كل الانسجام من جميع اتجاهات العصر الاقتصادية . فالإسراع فى الإنتاج الممثل يتطلب زيادة فى الشراء ، لا تتم إلا بطريق الإعلان على نطاق واسع ، وبطريق البيع بالتفصيل وتسليم عملية البيع إلى وكلاء خبيرين فى تحطيم المقاومة الشرائية لدى الأفراد . وهكذا غدا الشراء

«واجباً» اقتصادياً ، كما كان التوفير «واجباً» فى عهد الفردية . ويعتمد كيان الجهاز الصناعى على إيجاد نوع من التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، فإذا ما اختل هذا التوازن ، فإن البناء الاجتماعى يتأثر بأسره ، ولا تعود الرفاهية ذات معنى . ويصبح تبديل رأس المال وتوسيعه ، أكثر ضرورة من أى وقت آخر . لكن ما يوفره الأفراد ، بالنظر إلى ضآلته ، لا يكفى للقيام بهذه المهمة ، ومن هنا يستقى الرأسمال الجديد بصورة رئيسية من الأرباح الإضافية للشركات الكبرى ، وفى مثل هذه الحالة ، يقدو من السخف القول للأفراد بأنه يمكن الإبقاء على عجلة الصناعة مستمرة الدوران عن طريق امتناعهم عن مقارفة متع الاستهلاك ، كما تصبح دعوى «التضحية» بالعدول عن شراء ما يريده الإنسان سعياً وراء التوفير ، ضعيفة مهلهلة . وهكذا فإن ما يقال للفرد ، فى الواقع ، هو أنه بمقارفته مباحج الشراء الطليق إنما يؤدى واجبه الاقتصادى ، إذ يحول دخله الإضافى إلى المخزن التجارى حيث يمكن استغلاله ، بصورة أكثر فعالية . وهكذا يفقد التوفير ما كان له من فضيلة .

ومقابل ذلك يتبلور التغير الذى يطرأ على المفاهيم السائدة للنظرية الاقتصادية القديمة ، بإلزام أصحاب الأعمال بزيادة ما يدفعونه من أجور ، إذ أن زيادة الاستهلاك عن طريق زيادة الإنفاق ، الذى يؤدى إلى زيادة كبرى فى الإنتاج من جديد ، لا يمكن المحافظة عليها ، إلا إذا توفر لدى المستهلكين ما يتفقونه . فعدد الأثرياء محدود ، وحاجتهم الاستهلاكية

محدودة أيضًا . وشراء هذه الطبقة للكماليات ، أصبح ضرورة أكثر منها رذيلة ، بالنظر لما تسهم به فى تسيير عجلة الصناعة والتجارة . ولربما ظل الترف يشجب كرزيلة مثلما تمتدح الاعراف القديمة التوفير باعتباره فضيلة ، لكن هذا الشجب ، أشبه بالدق العقيم للماء لتناقضه مع حركة الصناعة والتجارة . ولكن هناك على كل حال حدًا معينًا لاستهلاك الطبقة المثيرة للكماليات ، ومواد الترف وما كنا ندعوه بالضروريات . أما الاحتياجات التى تجعل عجلة الإنتاج والتوزيع متواصلة الدوران ، فيجب أن تتبع من جماهير الشعب ، أى من طبقة العمال ، والموظفين من ذوى الرواتب . وهكذا ينشأ «الاقتصاد الجديد» القائم على فكرة الارتباط والاقتران بين الأجور المرتفعة والرخاء الاقتصادى .

وقد يصعب ، بل يستحيل ، قياس الأهمية الكلية لإعادة تقييم تلك الآراء المتصلة بالتوفير ، والأجور المخفضة ، وهى التى كانت أساسية فى المذهب الاقتصادى القديم . ولو كانت هذه الأهمية ترمز إلى تبدل فى النظرية الاقتصادية المجردة فحسب ، لما كان لها هذه القيمة العظيمة ، لكن التبدل ، فى النظرية ، هو فى الحقيقة انعكاس لتغير اجتماعى لا يكاد يقل كثيرًا عن أن يكون تغييرًا ثوريًا . ولست أعنى أن «الاقتصاد الجديد» قد تم تركيزه فأصبح حقيقة ، أو أن تلك العملية الرامية إلى الإسراع فى الاستهلاك الجماهيرى العام ، لتضخيم الإنتاج والإسراع به ، لا يمكن أن تصل إلى نهاية ، أو إنها منطقية كليًا ، لكن بعض التطورات

لا يمكن أن تعود الفهقرى . فأولئك الذين اعتادوا على الأجور العالية ، وعلى مستوى عال من الاستهلاك ، لا يمكن أن يقنعوا بالرجوع إلى مستوى خفيض . فقد ظهر وضع جديد يجب أن نضعه فى حسابنا فى المستقبل . ولا شك أن أزمات وضائقات اقتصادية ستحل يوماً ما ، ولكن ، ليس فى وسعنا ، أن نعالج هذه الأوضاع الطارئة فى المستقبل بنفس الأساليب التسليمية القدرية والعرضية التى كنا نستخدمها فى علاج مثيلاتها فى الماضى . فستبدو هذه الأزمات طارئة شاذة ، لا عادية ، وسيضطرب المجتمع ، بما فيه أقطاب الصناعة ، إلى تحمل مسئولية ، كان وكانوا معفيين منها . وستضطرب الدعوة إلى الرخاء العام فى هذه الحياة إلى مواجهة اختبارات لم تتعرض لها العقيدة التى تقول بأن الإنسان سينال الخلاص فى العالم الآخر تعويضاً عما يلقاه من شقاء فى العالم الراهن . ولم يبد «الرخاء» فى عام ١٩٣٠ ، كحقيقة مضمونة ، للكثيرين ، كما كان بادياً فى الشطر الأول من العام الذى سبقه . ولا ريب أن الضيق أو الكساد الاقتصادى ، يجعل المشكلة التى لحمت عن نحو التكتل الصناعى والمالى ، أكثر حدة . وإن زيادة فاحشة فى الدخل قلدها ٨ بلايين لن تودى إلا إلى تفاقم الوضع الاقتصادى ، هذا إلا إذا وجدنا منفذاً فى طرق إنتاجية . وهذا لا يمكن أن يتم إلا إذا دعمنا الاستهلاك وقويناه . وهو أمر يتطلب توسيعاً فى التنظيم والإشراف ، ليشمل الاستهلاك بالإضافة إلى الإنتاج والتوزيع ؛ ويبدو لى أن النتائج البديلة

مستبلور ، أما فى توسع محدد للتكتل الاجتماعى بحيث يشمل المستهلك العادى أيضاً أو فى بلاء اقتصادى على نطاق واسع .

سبق لى أن ذكرت بأننى لم أورد ما أوردت فى أمثلة على ما يحدثه التكتل النامى للمجتمع فى التفكير والعرف الاجتماعى ، من أجل استنكار رد فعل ذلك التكتل أو تحبيذه . وإنما أثبت بها ، لأظهر صورة انهيار فلسفة حياتية فردية وتكونُ خطة جماعية من التساند والتكامل تمجد طريقها إلى كل سبيل الحياة الشخصية ، والعقلية والعاطفية ، سواء ما يتعلق منها بالعمل ، أو بأوقات الفراغ ، وسواء ما يتصل منها بالأخلاق أو بالاقتصاد . ولكن ، لما كان هدفى إظهار فساد المفاهيم القديمة ، على الرغم من أنها لا تزال المفاهيم التى ينادى بها علناً وجهاراً ، فإن هذه الإيضاحات تؤكد بصورة جارمة ، مظاهر الاقتياس النامى ، والتجانس الجماعى ، وهو ما يستنكره النقاد ، حقاً وعدلاً . لكننا لا نكون منصفين ، تبعاً لذلك ، إذا تركنا الانطباع سائداً بأن هذه السمات هى كل قصة «الجمادية» الحياة الأمريكية .

فالأشياء التى نتقده ، هى المظاهر الخارجية لحركة داخلية تتجه نحو التكامل على نطاق لم يعرف من قبل . والتكيف الاشتراكى ليس إصلاحاً مفرطاً فى استدرار الثناء أو عملية مستحبة ، إذ أنها تنطوى على بعض المخاطر التى تهدد بعض القيم الثمينة ، كما تنطوى على تهديد لبعض الأشياء التى يجب أن نفقدنا طوعاً . ولكن على الرغم من الكثير

ما يربطون به عن «الخدمة» و «المسئولية الاجتماعية» ، فإن هذه الظواهر تعتبر بداية حقبة جديدة من التكامل ، تكمن احتمالاتها النهائية ومدى ما سيتحقق منها فى ضمير الغيب . وكل ما نحتاج إليه فى الحاضر هو أن نفهم حقيقة بأننا ، سواء أكنّا نسير نحو الأفضل أو نحو الأسوأ ، نعيش فى عصر تكتلى .

ولما كان من طبيعة المجتمع ، كما من طبيعة الحياة ، أن تنطوى على توازن بين القوى المتضاربة المتعاكسة ، فإن الأفعال وردود الأفعال هى بالنتيجة متبادلة متكافئة متساوية . ولما كانت عملية التحضير والتكيف الاشتراكى هى فى خطوطها الكبرى آلية وكمية ، فإنه يصار إلى الإبقاء على المجموعة (البشرية) فى حالة التوازن الخطر المقلقل بالتوجه إلى توجيه تحريض يستهدف الأفراد بصورة مبالغ فيها ومتهورة ولا شرعية . وإذا كان للفوضى والمذهب الألى الميكانيكى أن يخلقا عقلاً وروحاً وشخصية متكاملة فإن ما يخلقانه يجب أن يكون فكراً وشعوراً وفردية من طراز جديد .

وفى غضون ذلك ، فإن الشذوذ والخروج عن القانون من ناحية (وأنا لا أفكر هنا بالإجرام الظاهرى مثلما أفكر بالقلق العاطفى والارتباك الفكرى) ، والافتقار التوافقى من الناحية الثانية ، هما جانبان من المجتمع التكتلى الاتحادى الناجح . وهنا يحتفظ المجتمع بالاتزان فى المظهر الخارجى ليس إلا . وعندما تصبح الاتحادية داخلية ، أى عندما تتحقق فى

الفكرة والهدف فإنها تغدو نوعية كيفية . وفى هذا التبدل ، لا يظل
القانون ، حكماً يفرض من الخارج بصورة استبدادية ، بل يصبح
ارتباطات تجمع الأفراد بعضهم إلى بعض . ويصبح التوازن بين الفردى
والاجتماعى أساسياً عضوياً ، تستثار الإحساسات ويتم إرضاؤها فى
مجرى الحياة العادية ، بواسطة انحرافات فجائية لضمان تحقيق ، ما هو
ممنوع أو محرم عليها فى أوضاع ناقصة لا يمكن تقبلها وجدانياً ، على
الرغم من قوتها النفاذة التى ليس بالإمكان تجنبها . وهذا الوضع يعرف
الفرد بأنه مجزأ ضد نفسه ، منقسم النفس مشتتها .

الفصل الرابع الفرد الضائع

اقتترنت عملية نحو حضارة اتحادية تكتلية فى مظهرها الخارجى - أو الحضارة التى هى فى طريقها إلى أن تصبح ذلك بسرعة - بظاهرة جعلت الفرد مخموراً . على أننى لن أحاول أن أحدد إلى أى مدى ينطبق هذا القول على الفرص المتاحة للفرد فى ميدان العمل ، كما لن أحاول أن أبحث مدى الحدود ، التى تقيدها القوى الاقتصادية العاملة من أجل التكتيل ، على المبادأة والاختيار فى ما يفعله الفرد . على أنه يمكن القول والمحاجة بأن نقصاً قد طرأ على مجال التقرير والفعالية للكثرة ، بينما ازداد زيادة كبرى مبالغ فيها مجال التعبير الذاتى للقلة . هذا وإن كان يمكن الرد على ذلك بأن ما من طبقة مفردة فى الماضى كانت تمتلك السلطان الذى تتمتع به اليوم أقلية صناعية حاكمة . ويمكن القول من الناحية الأخرى أن سلطان القلة ، هو بالنسبة إلى الفردية الحقيقية ، خداع المظهر ليس إلا ، إذ أن هؤلاء ، الذين يدل ظاهريهم على أنهم المسيطرون ، هم فى الحقيقة ، مدفوعون بقوى خارجة عن ذاتيتهم ، لا يفترقون فى ذلك عن الكثرة ، وهذه القوى تدفع بهم إلى قالب مشترك تزول فى إطاره فرديتهم .

ولا أجدنى مضطراً إلى التمييز بين الرايين ، إذ أن ما أعنيه بالفرد

الضائع» هنا ، لا صلة له مطلقاً بموضوعنا . فهذا الفرد فى رأى حقيقة فكرية وإدراكية ، منفصلة كل الانفصال ، عن أى مظهر من مظاهر السلطة الحاكمة . ووباعت الولاء التى كانت فى الماضى تشد الأفراد بعضهم إلى بعض ، وتسندهم وتوجههم ، وتوحد نظرهم إلى الحياة ، قد اختفت تقريباً ، وبنتيجة اختفائها ، أضحى الأفراد حائرين ومرتبكين؛ ويصعب أن نجد فى التاريخ حقبة ، كان فيها الأفراد مفتقرين إلى مواد العقيدة الثابتة والراسخة ، وإلى أهداف العمل المقبولة ، كالحقبة التى نعيش فيها ، إذ أن استقرار الفردية يعتمد على المواد المستقرة التى يرتبط بها الولاء بصورة وثيقة . وهناك بالطبع ، هذا النفر من الناس الذين ما زالوا أصوليين ، متزمتين فى عقائدهم الدينية والاجتماعية ، لكن كثرة صخبهم فى الدعوة إلى رأيهم ، دليل على أن التيار يتجه ضدهم . أما بالنسبة إلى الآخرين ، فقد أصبحت مواد الولاء التقليدية عقيمة جوفاء ، أو أصبحت موضع تفنيد ودحض علنى ، وهم فى ذلك ينساقون مع التيار دون أن يتوفر لهم المرسى الأمين . ويتأرجح الأفراد بين ماضى هو من الفراغ الفكرى بحيث لا يؤمن الاستقرار ، وبين حاضره ، كثير الاكتظاظ ، ملئٌ بالغموض والفوضى ، بحيث لا يمنح الاتزان أو التوجيه إلى الفكر والاحاسيس .

والفردية الثابتة المتكاملة ، هى ثمرة علاقات اجتماعية محددة ، ووظائف معترف بها علانية . وإذا نظرنا إلى الأمور على ضوء هذا

المقياس ، فإن أولئك الذين يبدون فى مركز السلطة ، والذين يسمون بالتعبير عن ملكاتهم الفردية الخاصة إلى ذروة عالية ، هم فى الحقيقة مغمورون . قد يكونون قباطنة موجهين فى ميادين المال والصناعة ولكن إذا لم يتوفر الإجماع فى العقيدة على معنى المال والصناعة فى الحضارة ، ككل قائم بذاته ، فإن هؤلاء ليس فى وسعهم أن يكونوا قباطنة موجهين حتى لأرواحهم ومعتقداتهم وأهدافهم ، فهم يمارسون قيادتهم ضمناً وسراً ، وبالتالي دون وعى أو تفكير ، وهم يقودون ، ولكن تحت متار قوى اقتصادية غير موجهة اجتماعياً ، وغير شخصية . وجزاؤهم ، لا يكون فى ما يعملونه فى مراكزهم ووظائفهم ، بل فى توجيه النتائج الاجتماعية إلى الربح الذاتى . وهم يتلقون تهليل الجماهير ، ويستثيرون إعجابها وحسدها ، لكن هذه الجماهير المهللة تتألف كذلك من أفراد ذاتيين تائهين ، فقدوا الإحساس بالاتجاهات والمنافع الاجتماعية .

إن تأويل ذلك يكمن فى حقيقة أنه بينما تنتج الأفعال نتائج جماعية ومشاعة وتكتلية اتحادية ، فإن هذه النتائج تأتى خارج نطاق المقصود منها ، وبعيدة عن أن تكون بمثابة التعويض المبهج الذى يستقى من الشعور بتأدية خدمة اجتماعية . وبالنسبة لهؤلاء ، كما بالنسبة للآخرين ، فإن أعمالهم المهنية هى شخصية خاصة وبالتالي فإن ثمارها هى كسب شخصى خاص . ويستحيل توفر ترصية وتعويض كاملين حيثما يقوم مثل هذا الانقسام . ولذا فإن انعدام التحسس بقيمة اجتماعية هو تعويض يوفره تسارع حاد فى

الفاعليات التى تزيد من الكسب الشخصى والسلطة الخاصة . إن المرء لا يستطيع أن ينفذ بإبصاره إلى الوعى الباطنى لعشراته ، ولكن إذا كان هنالك أى قدر عام من القناعة الباطنية لدى أولئك الذين يؤلفون أقليتنا المالية الحاكمة ، فإن الدليل على توفر ذلك المقدار مفقود بشكل محزن . أما بالنسبة للكثرة فإنها تساق إلى هنا وهناك بقوى خارجة عن سلطانها .

ولعل أبرز سمة لحياتنا الحاضرة من الناحية الاقتصادية ، هى اللا أمنية (الافتقار إلى الاطمئنان) ، وإنها للأساسة أن نرى الملايين من الرجال الراغبين فى العمل ، عاطلين بصورة دورية متكررة ، إذ بالإضافة إلى حالات الكساد الدورية ، فإن هناك فى جميع الأوقات جيشًا دائمًا من العمال العاطلين ، الذين لا يجدون عملاً دائمًا نظاميًا . ولا تتوفر لنا المعلومات الدقيقة عن عدد هؤلاء ، لكن الجهل حتى بالأرقام ، أمر هين ، إذا ما قيس بعجزنا عن فهم النتائج الأدبية والنفسية للأحوال المقلقلة المضطربة التى تعيش فيها الجماهير الكبيرة . إن تأثير اللا أمنية أعمق وأوسع من البطالة المجردة . والخوف من فقدان العمل ، والفرع من غد الشيخوخة ، يخلقان القننى ، ويجرحان الكبرياء بصورة تؤذى الكرامة الشخصية . وحيث تتوفر المخاوف ، فإن الفردية القوية والباسلة تتعرض للانهار . إن النمو الواسع للموارد التكنولوجية ، الذى قد يجر الأمان فى أعقابها ، قد جاء فى الحقيقة بطراز جديد من عدم الاطمئنان ، نتيجة للتوسع فى استخدام الآليات ، التى تحل محل اليد العاملة . لقد بدأت

الترابطات والاتحادات ، التى ترمز إلى عصر موحد ، تدخل عدم الاطمئنان والقلق فى الحياة الاقتصادية لطبقة أصحاب الرواتب العالية ، لكن هذا الاتجاه ما زال فى مراحله الأولى ، وهكذا فإن التحقق من عبز المتابعة الشريفة والدؤوبة ، لعمل أو وظيفة ، عن تأمين مستوى مستقر من الحياة ، يقلل من احترام العمل ، ويحث الكثيرين على اهتبال الفرص فى بعض طرق المغامرات ، للحصول على الثروة التى تجعل الامان ممكناً . وكذلك على هذا ، فى وسعنا الاستشهاد بمحاول مضاربات البورصة فى السنوات الأخيرة .

والمظاهر البادية فى الحياة الأمريكية ، من قلق ، وعدم ائاة ، وهياج ، وتسرع ، هى حتمياً من مستلزمات وضع لا يجد فيه الأفراد سنداً ورضى فى كونهم أعضاء فى كل اجتماعى واحد ، يعيلهم ويعيلونه . إن تلك المظاهر من الناحية النفسية ، أدلة قائمة على الشذوذ ، ومن العبت البحث عن تأويل لها ، ضمن نطاق القصد المتعمد للأفراد ، كما أنه من العبت أيضاً ، الاعتقاد بأن فى الوسع الخلاص منها عن طريق مناشدات إرشادية روحية . ولا يمكن أن تفسر ، هذه الظواهر المرضية المنتشرة ، إلا عن طريق تبيان ما فى العلاقات بين الأفراد والأحوال الاجتماعية التى يعيشون فيها من سوء استجابة وسوء توافق . فليس فطرة فى الطبيعة الإنسانية ذلك الوله المحموم بأى شىء طالما كان تغييراً يلهمى ، ولا هو كذلك فروغ الصبر وعدم الاستقرار والاضطراب

العصبى والرغبة فى المشير. إن هذه الحالات من الشذوذ بحيث تتطلب تفسيراً لها ، يكمن فى سبب عميق الجذور .

وأرى لزماً على أن أوضح على نفس الأسس ما يبدو أنه نوع من النفاق . فنحن لسنا ، عن وعى منا ، غير مخلصين فى إقرارنا بالولاء لمثل «الخدمة» ، إذ أن هذه المثل تعنى شيئاً . فمثلاً ، لا يستعمل عضو نادى الروتارى ، أو صاحب المشروع التجارى أو رجل الصناعة الكبير ، هذا الاصطلاح ، كمجرد وشاح «يخفى تحته شيئاً آخر» فى سبيل الحصول على ربح مادى . وأن الإقرار الشائع بهذا الأمر يسهل على وجود إحساس بالمهمة الاجتماعية للعمل ، يعبر عنه بالكلمات ، ليس إلا ، لأنه غير موجود واقعياً ، وإن كان موجوداً فى الوهم والإيهام . وإذا كانت تركيباتنا الخارجية فى النشاط الصناعى ، تنعكس فى التكامل التنظيمى لرغبات الأفراد ، وأهدافهم ، وقناعاتهم ، فإن الاحتجاجات الشفوية متخفية من الوجود ، لأن النفعية الاجتماعية تصبح قضية مفروغاً منها .

ويرى بعضهم أن نسخة أصيلة ، عقلية ومطابقة لمخططنا الاجتماعى الخارجى ، هى الآن فى طريق التكوين بصورة فعلية . ويرى هذا البعض أيضاً أن عقليتنا السائدة ، ومثاليتنا هى عقلية «التفكير التجارى» ومثاليته، وهو التفكير الذى أصبح الآن نافذاً شاملاً بصورة مؤسفة . أو ليست المقاييس السائدة الآن للقيم هى تلك المستمدة من النجاح المالى والاردهار

الاقتصادى ؟ وإذا كان الرد على هذا السؤال بالإيجاب لا يصلح ، فعلينا أن نعرف ، بأن حضارتنا الخارجية ، هى فى طريق الحصول على ثقافة باطنية تشابهها وتتفق معها ، مهما يكن عدم احترامنا لكيفية هذه الثقافة وصلاحيها . أما الاعتراض القائل ، بأن مثل هذا الوضع مستحيل ، بالنظر إلى عجز الإنسان عن العيش على الخبز وحده أو على الازدهار المادى ، فإن فيه نوعاً من الإغراء ، ولكن يمكن القول أنه كذلك يستدعى التساؤل . أما الرد القطعى ، فهو إن التفكير التجارى ، غير متحد بذاته ، بل مجزأ على نفسه ، وسيظل كذلك ، ما دام أن نتائج الصناعة ، التى لا تزال القوى الفاعلة المقررة فى الحياة ، تكتلية وجماعية ، بينما دوافعها المحركة وتعويضاتها ما زالت شخصية مفرقة . ولا يمكن أن يوجد التفكير الموحد ، حتى ولو كان من الطراز التجارى ، إلا إذا كان القصد الواعى والسعى إلى الاكتمال ، منسجمين مع النتائج المتحققة عملياً . وهذا القول يعبر عن أحوال ، هى من الرسوخ نفسانياً ، بحيث يمكن اعتباره قانوناً للوحدة النفسانية . ويقوم البرهان على وجود التجزئة والانفصام فى وجود الكثير من التخطيط لتطوير المستقبل ، بالنسبة إلى الحصص والأسهم ، داخل الشركات التكتلية الكبرى ، بينما لا يوجد مقابل ذلك أى تخطيط منسق للتطوير الاجتماعى .

إن نمو التكتلية الاتحادية محدود ، بصورة تعتية ، وتبعاً لذلك ، فهى تعمل على تحديد الفردية وتمثيلها الأعباء ، وإرباكها وإغراقها . فهى

تخشد خارج الحياة المنظمة الآمنة المستقرة أكثر مما توحّد وتكتل داخلها .
وبينما جعلت المناطق الريفية خامدة جامدة ، جاءت إلى المدن ، بحركة
واسعة ولكنها قلقة . ويمكن حصر التكتلية في أنها تبقى على المستوى
المالى . فمن ناحية ، يلتزم شمل الرجال ، عن طريق استثمار أموالهم ،
في نفس الشركة المساهمة ، كما يلتزم شملهم من ناحية أخرى بكون
الآلة تحتم الإنتاج الضخم من أجل أن يحصل المساهمون على أرباحهم .
وتؤثر النتائج في المجتمع من جميع وجوهه ، لكنها نتائج غير أساسية
مثلما هي الدوافع الإنسانية النهائية التى هى ذاتية وأتانية . والفردية
الاقتصادية للدوافع والأهداف ، هى التى تدعم ، ضمناً ، فلسفتنا الآلية
المتحللة الحاضرة ، وهى التى تهدم الفرد .

وضياع الفردية ، أمر جلى في القطاع الاقتصادى ، لأن حضارتنا فى
الغالب ، حضارة عمل وتجارة . ويتضح هذا بشكل أبهر عندما نتطلع إلى
الميدان السياسى . ولا ريب فى أن الإفاضة فى شرح عدم وجود معنى
للمنابر والأحزاب والقضايا السياسية ، مضیعة للوقت وللکلام . وعلى
الرغم من أن الشعارات القديمة ، ما زالت تستعمل وتتكرر ، إلا أنها لا
تحمل أى معنى حقيقى إلا للقليلىن . ولا شك أن سياساتنا عامة ، هى
فى حالة ارتباك ، طالما أنها لا تمارس بصورة خفية ، من أجل المصالح
المالية للجماعات ، وهذا أمر واضح لا يحتاج إلى جدال ونقاش . وهكذا
ترتجل القضايا من أسبوع إلى آخر ، مع استمرار التبدل فى الولاء . ومن

المستحيل على الأفراد ، أن يجدوا أنفسهم سياسيًا باطمئنان وفعالية في ظل مثل هذه الأحوال ، والنتيجة الطبيعية هي الحمول السياسى ، الذى تتنابه بين الفينة والفينة تشنجات وانفعالات متكررة .

ويظهر الاقتفار إلى مواد ثابتة للولاء ، يضيع الأفراد بدونها ، بصورة خاصة فى وضع الأحرار (Liberal) ، فالتحرر فى الماضى أو «الليبرالية» ، كان يتميز بامتلاك لعقيدة ومنهاج فكرى محدودين ، تميزه عن باقى الأحزاب المحافظة التى لم تكن بحاجة إلى نظريات مرسومة تتعدى الدفاع عن الأشياء القائمة . وعلى سبيل المقارنة ، نقول ، إن الأحرار ، كانوا يعملون على أساس فلسفة اجتماعية مدروسة ، وعلى قاعدة نظرية سياسية لها حدودها ، وانسجامها بحيث تسهل ترجمتها إلى برامج سياسية لمختلف القضايا التى تعالجها . أما الليبرالية اليوم ، فليست أكثر من مجرد حالة فكرية ، يطلق عليها بغموض ، اسم التطلع إلى الامام ، دون أن تكون واثقة من الاتجاه الذى تتطلع إليه ، أو الأشياء التى ترمى إليها . ولا ريب فى أن هذه الحقيقة ، بالنسبة للكثيرين من الأفراد ، وبالنسبة لنتائجها الاجتماعية ، ليست أقل من مأساة ، قد لا تحس بها الجماهير تمامًا ؛ ولكنهم فى انحرافهم بدون هدف يظهرون حقيقتها ، بينما ينزعج المفكرون منها ، بصورة واعية ، لأن الطبيعة الإنسانية لا تمتلك أمرها ، إلا إذا وجدت أهدافًا تستطيع أن تربط نفسها بها .

ولا اعتقد أن من الخيال فى شىء الربط بين وطنيتنا المحمسة والعارمة، وبين الوضع الذى قطعت فيه نظرية التكتلية الاتحادية شوطاً بعيداً ، لتفصل بين الأفراد وبين ما كانوا يتوقون إليه من روابط وولاء محلى قديم ، دون أن تعطيهم بدلاً عن ذلك ، نظاماً ومركزاً جديدين للحياة . وتحفظ أكثر الشعوب تشبّعاً بالروح العسكرية بولاء رعاياها ، ليس باستخدام القوة المادية بل بقوة الأفكار والأحاسيس^١ ، فهى تزرع فى نفوسهم مثل الطاعة ، والتضامن والولاء العام المشترك لقضية عامة . وقد خلقت الصناعة والتكنولوجيا والتجارة العصرية شعوباً عصرية فى مظهرهم الخارجى . وإذا تقوم الجيوش والأساطيل بحماية التجارة ، وضمان السيطرة على المواد الأولية ، والسيطرة على الأسواق ، فإن الأحوال إذا عرضت على حقيقتها ، وفى صورتها العارية على الجماهير ، فلن تجد أن أفراد هذه الجماهير سيفضحون بأرواحهم فى سبيل تأمين الربح الاقتصادى للأقلية ، لكن السعى الفاشل للتعاون الأصيل ، والتضامن المشترك فى الحياة اليومية يجد مخرجاً له فى العاطفة الوطنية . فلدى الرجال غريزة تحسب إليهم الاشتراك فى مخاطر العيش والتضال ، وإذا كان المجتمع اليومى لا يغذى هذا الحافز ، فإن الخيال الانطلاقى ، يصور شعباً فخوراً ، يكون فيه الجميع فرداً واحداً . وإذا كانت فروض السلام البسيطة ، لا تنشئ حياة عامة مشتركة ، فإن العواطف ، إذا ما جندت فى خدمة الحرب ، تقدم الصورة الزائفة المؤقتة لتلك الحياة .

ولم أشر حتى الآن مطلقاً إلى ما يعتبره الكثيرون ، أخطر وأوضح أدلة فقدان الأشياء التى تؤلف موضوعاً موثقاً يستهدفه الولاء ، وأعنى بها الدين . وقد يكون من السهل ، المبالغة فى رسم مدى تقهقر الدين فى مظاهر حياتنا الخارجية ، كارتداد الكنائس ، أو الانتماء إليها أو ما شابه ذلك . ولكن من الممكن ، وإن كان بصعوبة ، المبالغة فى ذكر تأخر الدين كقوة موجّهة وتكاملية فى أفكار الرجال ومشاعرهم . فمن المشكوك فيه ، إن الديانة حتى فى العصور المسماة باسمها ، كانت فى الحقيقة ، القوة المركزية الفعالة ، كما يود بعضهم وصفها ، ولكن الذى لا مرية فيه هوانها ، أى الديانة ، كانت رمز وجود الأوضاع والقوى التى منحت لآراء الرجال فى الحياة وحدتها وتمركزها . فقد كانت على الأقل ، تجمع فى رموز لها مكانتها ، واتساع شمولها ، الإحساس بالأمور الوثيقة الصلة بالناس ، ولذا فقد ظل لها مكانتها فى نظرهم إلى الحياة .

لكن الديانة لا تحقق هذه النتيجة اليوم . فالفصل بين الكنيسة والدولة قد عقبه فصل آخر ، بين الكنيسة والمجتمع ، ولما فقدت الديانة ما لها من عمل ذاتى مجرد ، فقد أضحت ، على أحسن تقدير ، موضوع طوائف أو جماعات . يفصل بعضها عن بعض خلاقات عقائدية ، وإن كانت تتحد داخلياً فى إطار مذاهب ذات أصل تاريخى مجرد ، ومعان غيبية أو طقسية . ولم تبق فى عصرنا الحاضر روابط للوحدة الاجتماعية ، كذلك التى ربطت فى الماضى الاغريق ، والرومان ، واليهود والكاثوليك

فى العصور الوسطى . وقد تكون هناك فئة تدرك خطورة ما لضىاع الدين كرابطة وثقى من آثار ونتائج ، لكن الكثرة ، يست من استعادة الديانة لأمجادها ، عن طريق تطوير القيم الاجتماعية ، التى يمكن لخيبالات الأفراد وأحاسيسهم أن تشد إليها بقوة ، وهى - أى هذه الكثرة ، ترغب فى أن ترى عكس العملية ، أى استخدام تجدد الروح الفردية المعزولة كوسيلة لخلق روابط الوحدة الاجتماعية ، ولإيجاد رموز جديدة للولاء .

وبالإضافة إلى الحقيقة القائلة ، بعدم وجود إجماع على ما يمكن لاتجاه دينى جديد أن يركز نفسه عليه ، فإن الإرشاد ، فى هذه الناحية ، يضع العربة أمام الحصان لا خلفه ، إذ أن الديانة ليست جذراً من جذور الوحدة بقدر ما هى زهرة من زهورها أو ثمرة من ثمارها . أما السعى لتأمين استكمال الفرد ولاستكمال المجتمع عن طريق تنمية وتعمد الديانة بشكل متعمد واع ، فإنه فى الحقيقة برهان على المدى الذى وصل إليه الفرد فى ضياعه بانفصاله عن القيم الاجتماعية المعترف بها والمقررة . وليس من الغريب أن المناشدة تمنع ، عندما لا تتخذ شكل التمسك بأصول الدين على أساس عقائدى ، إلى الانتهاء ، إما على شكل إيمان باطنى بالعلوم الخفية ، أو بنظرة جمالية خاصة . إن معنى الوجدانية الذى يعتبر روح الدين وجوهه ، لا يمكن بناؤه والمحافظة عليه ، إلا عن طريق الانتماء إلى مجتمع أحرز قسطاً من الوحدة . ومن سخط الخيال ، أن نحاول ، أولاً ، زرع فكرة الوجدانية بين الأفراد ثم توسيعها لتشكّل

مجتمعاً متوحداً عضوياً ، والإغراق فى هذا الخيال ، يصيب بالعدوى ، تلك المثل ، التى شرح بها المفكرون الحياة الأمريكية ، وسأعطى كمثال يبارز على هذه الشروح ، ما ذكره ولدوفرانك^(*) فى كتابه «إعادة اكتشاف أمريكا» ، فهو يفصح عن أسلوب من الحنين وليس عن قاعدة للتشديد .

ذلك أن القول بأن الآلة قد قلبت المظهر الخارجى إلى فوضى غامرة ، بالنظر إلى أنها أى الآلة نفسها - مبدأ من مبادئ الفوضى ، وإلى أنها ستظل كذلك حتى يقوم الأفراد بإعادة تركيز الوحدة فى نفوسهم ، هو قول يقلب الطبيعة الحقيقية للأمور ، فالمظاهر الخارجية إذا لم تكن قد نظمت كلياً ، فهى نسبياً كذلك فى الحالة التكتلية الاتحادية التى خلفتها الآلة والتقنية الآلية . فدخيلة الإنسان ، هى الغاب الذى لا يمكن إخضاعه للنظام ، إلا إذا انعكست عليه ، قوى التنظيم العاملة فى الخارج ، بنماذج مشابهة من الفكر والخيالات والأحاسيس . والمريض لا يعالج نفسه بالداء ، والأفراد المتفرقون لا يحصلون على الوحدة ، إلا إذا تضامنت

(*) بعد عرض رائع لانهلال التركيب الأوروبى ، يمضى المؤلف ليقول «إن حاجة الإنسان إلى النظام وصياغته له ، هما علمه ، وفنه وحياته ، ومرد هذه الأمور جميعها إلى الإحساس الفطرى بالنظام الذى نسميه بالذات» . وقد نسى المؤلف الحقيقة الغائلة بأن هذه العقيدة عن أولوية الذات هى بالدقة ، انعكاس العصر الانطلاقى الذاتى (الرومانطى) على الانهلال الذى صورته ، ولا معنى لهذا الانعكاس إلا فى ذلك الانهلال .

الطاقات ، المسيطرة على حياة المجتمع ، على تكوين عقولهم ، أما إذا كانت هذه الطاقات فى الحقيقة ، جهوداً مجردة للحصول على الكسب المادى الذاتى ، فإن العملية تصبح يائسة لا أمل فيها . لكنها ، أى الطاقات ، نتيجة فن جماعى من التقنية (التكنولوجيا) التى يسوقها الافراد لتحقيق اهدافهم الذاتية . وهنا تلوح تباشير نظام موضوعى يتمكن الافراد بواسطته من الحصول على مقاماتهم وطاقاتهم .

ولم أذكر شيئاً حتى الآن ، عن الدلائل الشائعة على تفكك الفردية، بسبب فشلها فى إعادة بناء الذات ، لمواجهة حقائق حياتنا الاجتماعية الحاضرة . لقد دلل إحصاء لوجهات نظر قادة الفكر فى حراجة مشاكلنا الاجتماعية الراهنة ، على أن أوضاع القوانين والمحاكم ، ومخالفة القوانين والإجرام تقف فى طليعة القائمة ، مجلية بمسافة بعيدة . ولا شك أننا الآن ، أكثر تشدد أمناء فى أيام كيبيلنغ عندما كتب : إن الناس «يصنعون القوانين التى يزدرونها ، ويزدرون القوانين التى يصنعونها» . ونحن نضع نظاماً ، لا نظير له فى التاريخ ، لسن القوانين، ثم التكرار لها، عرضاً وعن سابق تصميم ، بعد أن تصبح مدرجة فى كتب القانون . وإذا ما حكمنا على ضوء إجراءاتنا التشريعية، فنحن نعتقد أن بوسعنا خلق الأخلاق عن طريق القوانين (لاحظ تعديل قانون منع بيع الخمور فى أمريكا على نطاق واسع) ، متنامين الحقيقة ، وهى أن القوانين، باستثناء ما ينظم منها الأصول الإجرائية والتطبيقية، هى

تسجيل للعادات الاجتماعية القائمة ، وما يلازمها من أعراف وأهداف أخلاقية . وليس قى وسعى ، مع ذلك ، التفكير فى هذه الظاهرة ، إلا على اعتبار أنها دلالة ، لا علة ، فهمى فى الحقيقة ، تعبير طبيعى عن حقبة ، احدث فيها التغييرات ، التى طرأت على كيان المجتمع ، ما كان له من روابط وولاءات قديمة . وقد نحاول إصلاح هذا التراخى والانحلال الاجتماعى بواسطة التشريعات القانونية ، لكن التفسخ الحقيقى يتكشف عن نفسه ، فى تلك الشقاوة التى تظهر الطبيعة المصطنعة لهذه الطريقة فى تأمين التماسك الاجتماعى .

وإذا ما جمعت المقالات ، التى كتبت عن تراخى السنن الأخلاقية التقليدية ، فإنها تملأ الأسفار والكتب . وقد ظهرت حركة جديدة ، استأثرت بالاهتمام العام ، واسميت لسبب غامض «بمذهب الإيمان بالطبيعة البشرية» . وهى تدعو إلى ضبط النفس والاعتدال ، على أن يقوم الإنسان بالتزامهما إرادياً ، كوسيلة لحل مساوئنا . ويرى أصحاب هذا المذهب أن «الطبيعية» ، كما يمارسها الفنانون و «الأكية» كما يدرسها الفلاسفة ، الذين يستمدون وحيهم من التاريخ الطبيعى ، قد قصتاً على الشرائع الداخلية الغريزية ، وعلى الإلزاميات التى يمكن لها وحدها أن توطد النظام والولاء . ويسعدنى أن أتمكن من تصديق القول بأن الفنانين والمثقفين يملكون مثل هذه السلطة فى أيديهم ، إذ لو امتلكوها ، حقاً فإنهم بعد استعمالها للإساءة للمجتمع ، قد يستخدمونها لعلاج المجتمع

وشفائه . ولكن فهماً للواقع ، مشفوعاً بفهم الفكاهة ، يمنع التسليم
باعتماد كهذا . فالادباء والمفكرون الجامعيون (الأكاديميون) ، هم الآن
نتائج ، لا مسييات . وهم يعكسون وينطقون بالتفكك الذى انتجته ،
طرازات الحياة الجديدة باستخدام مظاهر حديثة فى الصناعة والتجارة . وهم
يدللون على اللاواقعية التى دعمت العقائد والقوانين التقليدية التى تسلطت
عليها قوى جديدة ، وينادون بصورة غير مباشرة ، بالحاجة إلى تركيب
جديد (حل وسط) لكن هذا التركيب لا يكون إنسانياً ، إلا إذا أخذت
الأوضاع الجديدة نفسها موضع الاعتبار ، وحورت إلى واسطيات من أجل
حياة حرة وإنسانية . وليس فى وسعى ، أن أرى سبيلاً لكبح جماح
الثورة الصناعية ، ونتائجها ، أو العودة بها إلى الوراء ، ففى انعدام مثل
هذا الكبح (الذى يكون فعلاً إن وجد) يكون حث رادع من روادع
الباطنية، عن طريق مزاوله الإرادة الشخصية الرفيعة ، مهما كانت ،
رجعاً تافهاً فى حد ذاته للفردية القديمة التى انهارت كلية .

وهناك وجوه شتى للحياة ، قد تبين لكل إنسان ، يختار التفكير فى
حدود الحقائق بدلاً من الكلمات ، عدم انطباق العلاج المقترح على
الأوضاع القائمة . وفى إمكان المرء ، أن يأخذ الحالة الراهنة لوسائل
التلية ، وللأفلام السينمائية ، والإذاعات والرياضات البدنية المنظمة .
وأن يتساءل ، كيف يمكن ، عن طريق استخدام ، الضبط الداخلى ،
مواجهة هذا التفجر العنيف فى استعمال الموارد التطبيقية (التكنولوجية) فى

الحصول على النفع الاقتصادي . ولعل أوضح الأمثلة على ذلك يكمن فى الانحلال الناجم عن التغيرات فى الحياة العائلية والخلق الجنسى . فلم يكن العزم البشرى المصمم ، هو الذى وزع الألقام لتدمير البيت التقليدى كمركز للصناعة والتعليم ، ومحور للتربية الاخلاقية ، والذى قوض فى الوقت نفسه الكيان القديم للزواج الدائم . ومجرد الطلب ، من الأفراد الذين يعانون من ثمار هذا الهدم وزرع الألقام ، وضع حد لهذه النتائج بأعمال إرادية شخصية ، هو كالدعوة إلى العقيدة عن طريق السحر الاخلاقى . وشفاء الأفراد القادرين على ضبط الذات ضبطاً فعالاً قوياً لا يكون إلا بتمرين متواضع للإرادة أولاً على التزام الحقائق الاجتماعية الراهنة ، وتوجيهها وفقاً لإمكاناتهم .

والأمثلة على هذا الذوبان الذى يتحلل فيه الأفراد من الروابط ، التى كانت تبنى على حياتهم النظام والعون ، واضحة ومتألقة ، إلى الحد الذى تعنى فيه أبصارنا عن رؤية الأسباب المؤدية لها . فالأفراد يتلمسون سبلهم ، عبر أوضاع لا يقومون هم بتوجيهها ، ولا توجههم هى بدورها . ولا تمت المعتقدات والمثل القائمة فى إدراكهم الواعى دائماً بصلة إلى المجتمع ، الذى يعملون فيه ظاهرياً ، والذى يواصل الانعكاس عليهم ، فمقاييسهم وأفكارهم الواعية هى تراث عصر ، مضى وانقضى ، وعقولهم ، بالنسبة إلى المبادئ التى تتقبلها بوعى وإلى وسائل تفسيرها ،

هى على طرفى نقيض مع الاوضاع القائمة فعليًا . وهذه التجزئة العميقة
هى علة الاضطراب الذهنى والحيرة .

ولا يمكن للأفراد أن يجدوا أنفسهم من جديد ، إلا إذا انسجمت
أفكارهم ومثلهم مع حقائق العصر الذى يعملون فيه . ومهمة تحقيق هذا
الانسجام ليست بالأمر الهين ، لكنها أكثر سلبية مما تبدو . فإذا استطعنا
أن نحجز المبادئ والمقاييس التى هى مجرد تقليدية ، وإذا استطعنا أن
نفصل الأفكار التى لا علاقة حية لها بالأوضاع التى نعيش فيها ، فإن
القوى الباطنة التى تمارس عملها علينا ، بدون وعى منا ، ولكن بصورة
مستمرة ، ستتاح لها الفرصة ، لبناء عقول ، على الانمط التى تريدها .
وقد يجد الأفراد أنفسهم بالنتيجة حائزين على مواد ترتبط بها المخيلة
والمشاعر بصورة وثيقة .

ولا أعنى مع ذلك ، إن عملية إعادة البناء ، يمكن أن تستمر بصورة
آلية ، فالتميز أمر لازم ، لاستشفاف المعتقدات والشرائع ، التى تسيطر
بحكم العادة والقصور الذاتى ليس إلا ، وكذلك لاكتشاف حقائق الحاضر
المتحركة . وعلى الإدراك أن يميز مثلاً بين ميول التكنولوجيا (التطبيق) ،
التي تنتج نظرية الاتحادات التكتلية الجديدة ، وبين التراثات النابعة من
فردية عصر سابق ، وهى التراثات ، التى توقف وتجزئ عمل القوى
الدينامية الجديدة . ومن الصعب علينا أن نفهم الفردية إلا قى حدود
الصور الثابتة المقتبسة من القرون السابقة . لقد قرنت الفردية بأفكار عن

المبادأة والابتكار ، المرتبطين بالربح الاقتصادى الذاتى والخاص . وما دام هذا الرأى مسيطراً على عقولنا ، فإن هدف خلق الانسجام بين افكارنا ورغباتنا من ناحية وبين حقائق الأوضاع الاجتماعية الراهنة من الناحية الأخرى ، سيفسر بأنه يعنى التكيف والاستسلام . وسيفهم أيضاً ، على أنه يمثل استعقال ضرور المجتمع القائم . أما الشفاء الدائم للفردية فيتوقف على إزالة المذهب الفردى القديم السياسى والاقتصادى ، إزالة محور المخيلة وتستهدف جعل المجتمع المتوحد يسهم فى ثقافة أعضائه الحرة . وعن طريق التنقيح الاقتصادى وحده ، يمكن للعنصر الصالح فى المذهب الفردى القديم وأعطى به تساوى الفرص ، أن يصبح حقيقة قائمة .

ولعل من متطلبات الحكمة ، أن نأخذ بعين الاعتبار ، المعنى المزدوج لفكرة التسليم ، فهناك تسليم إدراكى يمثل مواجهة الحقائق على علاقتها ، وهناك نوع آخر من التسليم ، يتعلق بالمشاعر والإرادة ، ويتضمن اشتراط وجود الرغبة والجهد . ويختلف هذان النوعان من التسليم اختلافاً بيناً ، حتى يصبح التسليم ، فى المعنى الأول ، الشرط الرئيسى لكل رفض أريب للتسليم فى المعنى الثانى ، وهناك مظهر تكهنى لكل ملاحظة ، فنحن نستطيع أن ندرك معنى الشيء الموجود ، عن طريق التنبؤ بالنتائج التى يجريها ، وعندما يرتبك الوضع ، ويتجزأ على نفسه ، كما هى الحالة بالنسبة إلى الظرف الاجتماعى القائم ، ويصبح الاختيار جزءاً من الملاحظة ، وعندما تبدو ميول مختلفة ، ونتائج محتملة متباينة ، يتجه

التفضيل فى الحال ، بصورة حتمية ، إلى أحد هذه الميول . ولما كان الإقرار بالتفكير ، يجر معه عادة ، تمييزاً ذكياً ، واختياراً أدبياً ، فإنه يصبح الخطوة الأولى للخلاص من الارتباك والحيرة . وكذلك الحال فى المرحلة الأولى من تكوين هذه الأهداف للولاء البارز ، التى يمكن أن تنمو منها فردية مستقرة وواضحة . فقد يكون فى إمكانها أيضاً أن تحقق معجزة جعل مذهب المحافظة ، مناسباً وفكرياً منطقياً ، مع العلم ، أنها بالتأكيد الشرط اللازم لقيام مذهب تحررى (ليبرالى) وطيد .

الفصل الخامس

نحو فردية جديدة

تتجه حضارتنا المادية - كما يسميها علماء أحوال البشر - نحو الجماعة (الشيوع) والاتحادية ، لكن حضارتنا الروحية ، شأنها شأن إيديولوجيتنا ، ما زالت ، من الناحية الأخرى ، مشبعة بمثل الفردية وقيمها المستمدة من العصر ما قبل الصناعى وما قبل التكنولوجى . وتمتد جذورها الروحية إلى ديانة العصور الوسطى ، التى أكدت الطبيعة النهائية للروح الفردية ، وركزت مأساة الحياة حول مصير تلك الروح . أما مفاهيمها الرسمية والقانونية فقد تكونت وصيغت فى العصر الإقطاعى .

وقد سبقت هذه الفردية الروحية والفلسفية ، نشوء الصناعة الحديثة وعصر الآلة ، لكنها كانت السياق الذى عملت فيه الآلة . فكثيراً ما يخفى خضوع الفرد ، ظاهرياً ، للمنظمات والشرائع الموطدة ، عن الانظار الوجود الحيوى لفردية عميقة الجذور . ولكن حقيقة أن الكنيسة كانت المنظمة المسيطرة ، يجب أن تذكرنا بأن الهدف الأسمى من وجودها كان لتأمين خلاص الفرد ونجاته . ولما كان هذا الفرد يفهم على أنه روح ، وكانت الأهداف التى تعمل من أجلها هذه المنظمة - أى الكنيسة - موجهة إلى حياة سرمدية أخرى ، فإن هذه الحقائق تخفى عن الإدراك المعاصر الفردية المبطنة . وقد تألفت مادة هذه الفردية فى عصرها من الطبيعة

لروحية الأولية للروح الشخصية ، كما نتجت قوة المنظمة الموطدة - أى الكنيسة - من كونها الوسيلة الضرورية ، لتحقيق الغاية العليا للفرد .

أحدثت المرحلة الأولى من الثورة الصناعية تحولاً كبيراً ، فقد أعطت لحياة الفرد انجهاً علمانياً ودنيوياً ، وصهرت المعانى الجامدة للتملك فى الإقطاعية ، عن طريق وحزقة مركز الثقل من الزراعة إلى الصناعة . ومع ذلك ، فقد ظلت الفكرة السائدة ، بأن الملكية والفائدة ، هما من ناحية جوهرية ، أمران فرديان . ومن الحق أن يقال ، أنه كانت هناك عناصر متباينة فى الصور الأولى والمتأخرة من الفردية ؛ ولكن امتزاج الرأسمالية الفردية ، والحقوق الطبيعية ، والأخلاق القائمة على قيم وسمات فردية ، ظلت بتأثير البروتستانتية ، التسوية العقلية المسيطرة .

وعلى كل فإن نمو النظام الصناعى مؤخراً قد حطم أساس هذا الحل الوسط . ذلك أن هذا النمو تمخض عن توحيد الطاقة الشخصية ، والجهد والعمل ، فى وحدات جماعية . وفى غضون ذلك ، أدت السيطرة على الطاقات الطبيعية إلى محو عوامل الزمن والأبعاد ، بحيث أن العمل يضيع فى رحمة المشاريع المعقدة الضخمة ذات المدى اللامتناهى ، حالما يتكيف مع الأوضاع القائمة . ومع ذلك ، فإن المعدات العقلية السابقة تبقى بعد اختفاء أسبابها وأسسها . وهذه هى بصورة أساسية ، التجزئة الباطنية ، التى ينشأ عنها ما نعاينه الآن من حيرة وعدم استقرار .

كان للمذهب الفردى الاقتصادى القديم شريعة ووظيفة محددين ،

فقد سعى إلى تحرير حاجات الإنسان ، وجهوده لإرضاء هذه الحاجات ، من القيود القانونية ، وكانت - أى هذه الفردية - تمتد أن مثل هذا التحرير ، سيستحث الطاقات الكامنة ، على العمل ويخصص بصورة آلية، لكل قدرة فردية ، العمل الذى يوافقها ، ويحملها على إنجازها بحافز من الفائدة التى سيحصل عليها ، ويؤمن للقدرة والعزيمة الجزاء والمركز ، اللذين تستحقانهما . وفى الوقت نفسه ، فإن الطاقة الفردية والتوفيرات ستقدم الخدمات لحاجات الآخرين ، وبذلك تروجان للنفع العام ، وتتجان توافقاً عاماً فى المصالح .

وقد قطعنا شوطاً بعيداً منذ تكونت هذه الفلسفة . وفى يومنا هذا فإن أشد المدافعين عن هذا الطراز من الفردية عناداً ، لا ينامرون بتكرار تأكيداتنا المتفائلة . بل أنهم على الأغلب يقتصرون ، قانعين ، على إعلان توافقها وتلازمها مع الطبيعة البشرية ، غير المتغيرة ، التى يقال أنها لا يحفزها على بذل المجهود . إلا الأمل فى النفع الشخصى الشخصى، وهم راضون برسم صور قائمة للنتائج المحتملة ، التى يجرها التغير ، الذى يطراً على أى نظام آخر . وهم يعززون جميع المنافع المادية فى حضارتنا الراهنة إلى هذه الفردية ، وكان الآلات قد صنعتها الرغبة فى النفع النقدي لا العلم المجرد ، وكان ما يدفعهم ، فى هذه الحياة ، هو المال وحده ، لا الكهرباء ، ولا البخار ، فى ظل من التكنولوجيا المشتركة الجماعية .

واتخذت الفردية القديمة فى أمريكا شكلاً انطلاقاً (روماتيكياً) . ولم يكن من الضرورى وضع نظرية تعادل بين الريح الشخصى والتقدم الاجتماعى . فلقد اقتضت متطلبات الوضع العملى ، استشارة المبادأة ، والعزائم والحسوة لدى الافراد فى جميع الأعمال الفورية ، التى اقتضى عملها ، وأدى تنفيذها إلى تقدم الحياة القومية . وقد عبر الدكتور كروزر عن روح العصر ، فى الكلمات التى اقتبسها المستر سيمس اقتباساً لائقاً وجعلها جزءاً من كتابه «أمريكا المغامرة» .

إذا أردت أن تفهم قوة أمريكا الدافعة ، فعليك أن تفهم «مختلف الشبان المتباينين وغير الراضين والفارغى الصبر ، الذين وجدوا فى كل عصر منطلقاً لحبوتهم . والأصوات التى تزعجك ، ليست صيحات طبقة عاملة غاضبة ، بل هتافات شبان متحمسين ، وجدوا فرصاً جديدة . . . أن هذا الضجيج يمثل اليوم حماسة جيل جديد ، بل يمثل المناطق الأوريفونية والكاليفورنية(*) التى يزحف نحوها الرواد الأشداء ، غير أبهين بالصعاب . أن هذا هو ما يعنيه القلق الاجتماعى فى أمريكا» .

وإذا لم يكن هذا رجماً لصدى صوت قديم ، فإننى لا أعرف فى الحق كنهه . وأنا لا أسمع بالفعل ، أصوات الطبقة العاملة الغاضبة ،

(*) نسية إلى مناطق ولايتى أوريفون وكاليفورنيا ، التى اجتذب اكتشافها وما تنطوى عليه من السوانح ، قوافل الرواد الذين اندفعوا إلى استثمارها - المترجم .

ولكننى اقترض ، أن ما اسمعه من أصوات هى مهمة الفرص الضائعة ، مختلطة بدوى الآلات ، والسيارات والمشارب الحفيرة ، التى تضع معها دمدمات السخط ، لا كما قال المؤلف ، هتافات الحماسة والتشوق للفرص المثيرة .

كان للصورة الأوروبية عن الفردية القديمة قيمتها ومبررها الوقتى ، لأن التقنية الجديدة (التكنولوجيا) تطلبت فيما تطلبت ، التحرر من القيود القانونية المغيظة . فالصناعة الآلية ، كانت فى حد ذاتها لا تزال فى مرحلة ارتيادية . وأولئك الذين دفعوا بها إلى الأمام ، فى وجه عقبات من السبات القديم ، والشكية والخواجز السياسية كانوا يستحقون جزاءً خاصاً . يضاف إلى هذا ، أن التفكير فى تكديس الراسمال ، كان فى حدود مشاريع ، تبدو اليوم صغيرة وتافهة ، ولم يكن أحد ليحلم بأن وقتاً كهذا سيجىء ، تبلغ فيه الرساميل حداً متضخماً ، يقرر شكل النظام السياسى والقانونى . وكان التسليم بالفقر فى السابق يجرى على اعتبار أنه قدر من أقدار الطبيعة التى لا يمكن تجنبها ، فجاءت الصناعة الجديدة ، تفتح الطريق ، على الأفضل ، أمام هؤلاء الذين يملكون الطاقة والإرادة للتوفير والتكديس . ولكن لم يتوقع أحد مجىء وقت ستقدم فيه تقنية الأكلة ، الأساس المادى ، للراحة والمتعة المعقولتين ، والتسلية للجميع .

إذ كان التحول هو الذى يجعل من الفردية القديمة ، صدى محتضراً ، أكثر بروزاً وسرعة فى هذه البلاد منه فى غيرها . فأين هى الفلوات ،

التي تشير إلى الطاقة الخلاقة ، والتي تتيح الفرصة التي لا مثيل لها للحفاظ والحياة ؟ وأين هو الرائد ، الذي يمضى مبتهجا ، حتى في غمرة فاقته وحرمانه ، نحو الفتح والغزو ؟ فالبراري ، توجد في الأشرطة السينمائية والقصة ، أما أبناء الرواد ، الذين يعيشون ضمن أجواء مصطنعة خلقتها الآلة ، فإنهم يتمتعون بحياة الرواد التي يرونها في الأشرطة السينمائية التي تصورها . واني لأرى القليل من القلق الاجتماعي الذي هو ثمرة إجهاد الطاقة بحثًا عن متعلق للعمل . بل اني لأرى احتجاجًا ، على إضعاف الحيوية ، واستنزاف الطاقة ، الناجمين عن انعدام الفرصة البناءة ، كما أرى ارتباطًا ، هو في الحقيقة تعبير عن العجز عن إيجاد مكان أمين ، وذى فائدة معنوية ، في عالم اقتصادي كثير الاضطراب والتعقيد .

وكنتيجة لإفلاس الطراز القديم من الفردية ، فإن أولئك الذين شعروا بإفلاسها ، يتحدثون دائمًا ويناقشون وكان الفردية نفسها قد انتهت أمرها . لكني لا افترض ، أن هؤلاء الذين يعتبرون الاشتراكية والفردية أمرين متطابقين ، يعنون حقًا أن الفردية في طريق الفناء ، أو أنها ليست ثمينة في جوهرها . ولكنهم ، في قولهم بأن الفردية وحدها ، كانت الحدث المحلي الوحيد في القرنين الماضيين الآخرين ، يخدمون أولئك ، الذين يودون بقاءها حية لتخدم أغراضهم الخاصة ، متغاضين عن المشكلة الرئيسية ، مشكلة إعادة بناء المجتمع ، لخدمة نمو طراز جديد من الأفراد .

وهناك كثيرون يعتقدون ، أن اشتراكية من نوع ما ، أمر ضرورى لتحقيق
المبادأة الفردية والأمان على نطاق واسع . فهم مهتمون بتحديد السلطة
والحرية ، ووضعهما فى أيدى القلة فى النظام الحاضر ، وهم يرون أن
الإشراف الاشتراكى الجماعى ، أمر ضرورى ، إلى وقت محدود على
الأقل ، لتحقيق منافعه بالنسبة إلى الجميع ، ولكنهم كثيراً ما يبدون ،
وكانهم اعتبروا النتيجة مجرد توسيع للفردية السابقة لتشمل الكثيرين .

ويعالج هذا النوع من التفكير الفردية وكأنها شيء جامد ذى محتوى
متجانس ، ويتجاهل الحقيقة القائلة بأن الكيان العقلى والروحى للأفراد
وطابع رغباتهم وأهدافهم يتبدلان مع كل تبدل عظيم فى الكيان
الاجتماعى . فالأفراد غير المرتبطين فى فاعلياتهم المشتركة ، سواء أكانت
عائلية ، أو اقتصادية ، أو دينية ، أو سياسية أو فنية ، أو تعليمية ، هم
مُسوخ ليسوا إلا . ومن السخافة الافتراض بأن الوشائج التى تربطهم إلى
بعضهم ، ليست غير روابط ظاهرية خارجية ، ولا تنعكس على عقليتهم
أو شخصيتهم ، منتجة إطار استعدادهم الشخصى .

أما مأساة الفرد الضائع فتُرجع إلى أن الأفراد قد أصبحوا اليوم فى
قبضة مجموعة واسعة من الارتباطات والعلاقات ، فى حين فقد أى
انعكاس ، منسجم ، مترابط لمغزى تلك العلاقات فى النظرة التصورية
والعاطفية إلى الحياة ، وتعود هذه الحقيقة ، بدورها طبعاً ، إلى فقدان
الانسجام داخل كيان المجتمع . وهناك حلقة لا جدال فيها ، لكنها مفرغة

فاسدة ، ذلك أنه طالما كان الناس ، يرفضون التسليم بحقائق الظرف الاجتماعي - على ضوء الروح الإدراكية الملاحظة والمحبة للاستطلاع ، التي عرفتھا في الفصل السابق - ويسبب هذا الرفض ، فإنهم إما أن يستسلموا للتجزئة أو ينشدوا إنقاذ فرديتهم بالتهرب أو بالتمرد العاطفي المجرد . أن التعود على وضع الشيء المتحد والجماعي ، كأمر مناهض لمخاصم للفرد يؤدي إلى استمرار الحيرة وعدم اليقين استمراراً ملحاً . أنه يصرف الاهتمام عن المشكلة الأساسية ، وهي كيف يمكن للفرد أن يكتشف نفسه في وضع اجتماعي جديد ، لا مثيل له في السابق ، وما هي الصفات التي ستعرضها الفردية الجديدة ؟

أما كون المشكلة ، ليست مجرد مد جميع الأفراد بسمات المبادأة الاقتصادية ، والفرصة ، والعزيمة والإقدام ، إنما قضية تكوين لطار جديد نفسياني وروحي ، فهذا يبدو ، في الضغط العظيم ، الذي ييذل حالياً ، لإيجاد الانسجام والاقتياس في الرأي العام الأمريكي . ولماذا يكون جمع الصفوف المتسقة ، وبناء نخبة من أفكار الجماهير الكبيرة ، بمقاييس تنظيمية ضابطة ، وبصورة عامة لماذا تكون سيطرة الكم على الكيف ، المميزات للحياة الأمريكية الراهنة ؟ أنني أجد تفسيراً أساسياً وحيداً لهذا . فالفرد لا يستطيع البقاء فكرياً في فراغ . وإذا لم تكن آرائه ومعتقداته الوظيفة التلقائية للحياة الجماعية التي يشترك فيها ، فإن في الإمكان إقامة إجماع مصطنع ، كبديل ، بالوسائل المصطنعة والآلية . فعند غياب

المعلية التي تتجانس مع النظرية الاتحادية الاجتماعية الجديدة ، التي بدأت تظهر إلى حيز الوجود ، تبذل محاولات يائسة لسد الفراغ بوسائل خارجية تحظى بالقبول المصطنع .

وكنتيجة لذلك ، فإن وحدة أفكارنا ، هي أكثر اصطناعياً مما تبدو . فالاقتباس أمر يبعث على الأمل ، لأن الصلة فيه هي عدم توغله في أعماق . فهو يضيء فقط إلى الحد الذي يمكنه من طمس نوعية الفكر الأصلية ، لكنه لا يضيء إلى أبعد من ذلك ، ليخلق الوحدة الدائمة . ويبدو اصطناع طبيعته ، واضحاً في عدم استقراره . فالاتفاق في الآراء الناجم عن مؤثرات خارجية كالقمع والإرهاب ؛ مهما كان مرئياً ، وعن دعاية دقيقة في حساباتها ؛ ونشر منظم ، هو - أي الاتفاق في الآراء - أمر مصطنع بالضرورة . وكل ما هو مصطنع ، معرض للتغيير المستمر . والأساليب المستعملة ، تنتج سداجة جماهيرية ، تقفز من شيء إلى آخر طبقاً للإيمارات السائدة في يومها بالذات . فقد نفكر أو نشعر بصورة متشابهة ، ولكن لشهر واحد أو لفصل من الفصول ، ثم نواجه حادثاً مشيراً ، أو شخصية تثير فينا استجابة منسقة تحمل طابع التنويم المغناطيسي . وهكذا فالمطابقة هي القاعدة العامة في أي وقت معين ، أما في وقت يمتد إلى أجل ، وعلى ضوء المقاطع الطولية ، فعدم الثبات والتفسير هما اللذان يسيطران . وأنى لافتراض وجود آخرين يشعرون بالاهتياج من سماعهم لاصطلاحات ، تشابه ما أخذنا نتمرد على سماعه

مؤخرًا ، كالقول بأن هذا إنسان له «وحي إذاعي» أو «منطق هوائى» ، ولا اعتقد أن الهياج ، ناجم عن أسباب لغوية فقط ، بل لأنه يشير إلى تحس نصف واع بالسبل الخارجية التى تتكون فيها ذهنياتنا وتتحول ، ثم إلى التحس نصف الواعى بعدم ديمومة النتيجة وتفاهتها .

وهناك أيضًا ، كما اعتقد ، أولئك الذين يتصورون أن التأكيد الذى أوليته للطبيعة الاتحادية التكتلية لمجتمعنا الراهن فى الولايات المتحدة ، هو فى الواقع وإن لم يكن عن قصد واع منى ، ذريعة لإيجاد تطابق أكمل عما هو قائم حاليًا . لكن لا شيء أبعد عن الحقيقة من هذا رأى . فإن التعريف على المجتمع بمستوى معين من التطابق ، مهما كان عليًا أو خفيًا ، دليل آخر على الإلهاء الذى تاه الفرد بسببه ، فالمجتمع ليس بالطبع إلا علاقات تربط الأفراد بعضهم ببعض ، بهذا الشكل أو ذاك ، كما أن جميع العلاقات هى تفاعلات مترابطة متحركة ، لا قوالب ثابتة ، وتتضمن التفاعلات الضمنية المترابطة ، التى تؤلف مجتمعًا بشريًا ، تبادل الأخذ والعطاء فى المشاركة وفى الإسهام الذى يضاعف من قدرة العوامل المتفاعلة ، ويمققها ويوسع من أهميتها . أما المطابقة فهى اسم يطلق على انعدام التأثير أو التفاعل الضمنى الحيوى ، وعلى توقف المخالطة أو نخديرها . وهو ، كما حاولت القول ، البديل المصطنع ، الذى يستخدم لجمع شتات الناس ، فى حالة انعدام الارتباطات والمشاركات المدموجة فى لاستعدادات الباطنية للفكر والرغبة . وإنى لاتساءل أحيانًا عن المعنى

المقصود من كلمة «مجتمع» التى يستعملها أولئك الذين يعتبرون هذا التعريف مناقضاً لصميمية العلاقات الشخصية ، كملاقات الصداقة . ويبدو أنهم عند استعمالهم لهذا المعنى ، يفكرون فى أنظمة متزمتة ، أو فى نوع معين من تنظيم خارجى . لكن ، أى نظام ، لا يقوم بناؤه على المخالطة الإنسانية والصلات المتشابهة ، هو بقايا متحجرة لمجتمع سابق ، إذ أن التنظيم ، كما فى أى كائن حى ، هو الإجماع التعاونى لمجموعات من الخلايا ، تعيش كل منها عن طريق التبادل مع الأخريات .

ويوسى الافتراض ، أن أذكى من يشرفون على وكالات الدعاية التى تقوم بإنتاج المطابقة ، خليقون بالانزعاج من تأمل نجاحهم الشخصى . ويوسى ، أن أفهم بسهولة أنهم قد يستخفون بقدرتهم على الحصول على النتائج التى يرمون إليها فى وقت معين ، لكنهم سيخشون حتماً من أن التشابه فى التفكير ، فى أزمة حرجة ، قد يميل إلى انجها غير متوقع ، وينقلب بإجماع مماثل ، ضد المصالح والأمر التى جروا إلى تأييدها . أن نفسية الجمهور خطرة فى عدم استقرارها ، والاعتماد عليها للحصول على التأييد الدائم ، هو كمثل اللعب بالنار التى قد تشتت وتخرج عن حدود السيطرة عليها . فالمطابقة مشمرة طالما أنها مظهر تلقائى ، وغير واع ، للاتفاقات النابعة من حياة مشتركة أصيلة . أما التوافق الفكرى والعاطفى الحاصل بطريقة اصطناعية فهو علامة على الخواء الداخلى . وليس كل ما يقوم منها الآن ، نتاج قصدى إرادى ، إذ أنه ليس بشمرة للممارسة

المودونة المحصنة ، وإنما هو من الناحية الأخرى نتاج عوامل خارجية تجعل منه أمراً عرضياً ، كثير الارتجاج .

وقد يكون لعادة «المشاركة» لدى الأمريكي العادى ، ولميله الجم إلى الاختلاط ، تفسير يشبه ما ذكرناه عن المطابقة ، إذ أنهما يبرهنان أيضاً على كراهية طبيعته للخواء الذى تركه زوال الفردية القديمة . فنحن مثلاً لن نكره الوحدة ، إذا توفرت لدينا ، عندما نكون على انفراد ، رفقة المشاركة الفكرية الودود التى تكونت فى عاداتنا العقلية . أما فى حالة غياب مثل هذه المشاركة ، فإن الحاجة تشتد إلى إمداد وتعزيز الاتصالات الخارجية . وما ميلنا إلى الاختلاط إلا محاولة لإيجاد البديل عن ذلك الوعى العادى للترابط والاتحاد ، الناتج عن كوننا أعضاء فى كل اجتماعى يميلنا ونعيله .

وكما أن الفردية الجديدة لا يمكن تحقيقها بتعميم منافع الفردية الاقتصادية القديمة على مزيد من الأشخاص ، كذلك ليس فى الوسع الحصول عليها ، عن طريق تطوير جديد للكرم ، والنوايا الحسنة والإيثارية . ومثل هذه السمات مرغوبة ومحبوبة ، لكنها فى الوقت نفسه ، تعبيرات مستمرة عن الطبيعة البشرية . وفى الأوضاع الراهنة الكثير من الحوافز التى تشتهاها إلى العمل الفعال . ولربما كانت علامات فارقة للحياة الأمريكية ، أكثر من كونها كذلك بالنسبة لأية حضارة ، فى أى زمن من الأزمنة . وإحساننا ونزعائنا الخيرية الإنسانية ، هى إلى حد ما

مظهر لضمير قلق ، وهى بذلك تقدم الدليل على إدراكنا أن النظام الصناعى ، المنفذ لتحقيق منافع ذاتية ، لا يرضى الطبيعة البشرية الكاملة ، حتى عند أولئك الذين يتفعمون منه ، فالدافع والحاجة اللذان يخنفهما النظام الاقتصادى القائم عن طريق منعهما من التعبير بفصاحة ، يجدان متنفساً فى الأفعال التى تفر بمسؤولية اجتماعية يتكرر لها النظام ، كنظام . وعلى هذا الضوء ، فإن نمو التدابير الخيرية لا يعتبر مجرد تعويض عن طبيعة بشرية مكبوتة بانغماسها فى العمل ، بل إلى حد ما تدابير ذات طبيعة نبوية . أن البناء خير من الإسعاف . والوقاية خير من العلاج . وأن الفاعليات التى تبذل فى وجود الإغاثة من الفقر وما يترتب على الفقر من إجهادات فكرية وأمراض جسمانية - وهنا تجدر الإشارة إلى أن فاعليتنا الإحسانية الخيرية ، بما فيها منح الهبات للمؤسسات التعليمية ، هى فاعليات ذات مسببات نهائية كائنة فى الضائقات وانعدام الاطمئنان الاقتصادى - أقول أن هذه الفاعليات تشير ، بمنظار قائم ، إلى مجتمع تهب مشاغله اليومية وعلاقاته الاستقلال والعيش الرغد لجميع الأفراد العاديين ، الذين يشتركون فى أعماله ، محتفظاً بالغوث للحالات الطارئة غير العادية ، ولا أجدرنى مضطراً إلى التفكير فى الحوافز الشخصية لكبار المحسنين لأرى فيما يعملونه ، سجلاً توكيدياً ، لتدهور نظامنا الاقتصادى القائم .

ذلك أن العائق الرئيسى لخلق طراز من الأفراد ، يتميز دائماً شكل

تفكيرهم ورغباتهم بالتناسق والإجماع مع الآخرين ، ويكون ميلهم إلى الاختلاط متميزاً بالتعاون فى كافة الارتباطات والمشاركات الإنسانية ، إنما هو صمود من ذلك المظهر من الفردية القديمة التى تعرف الصناعة والتجارة بأفكار الربح المالى الذاتى . ومرة أخرى ، لماذا نجد هذه الحماسة لقيام التشابه الاقناسى ؟ لا أتصور أن السبب فى ذلك راجع إلى أن المطابقة ، كخساية فى حد ذاتها ، تبدو كسباً عظيماً . لا بل يرجع السبب ، فى الأكثر ، إلى أن قسماً معيناً من المطابقة يهب الحماية والوقاية للجوانب المالىة من نظامنا الراهن ، وقد تكتظ واجهة هذا النظام بما يصور حول التغير وبما يدعو لسيادة القانون والنظام ودعم الدستور ، بينما تكمن وراء ذلك الرغبة فى تأييد ودعم ذلك النظام الذى يعرف المبادأة الفردية والقابلية الفردية بمقاييس النجاح المهنى فى تحقيق الربح .

وقد لا أعالى إن قلت أن الأهمية الكلية للفردية القديمة ، تقلصت الآن لتصبح مقياساً ، أو ميزاناً مالياً . والفضائل ، التى يفترض أنها ترافق الفردية البالية ، قد ينادى بها جهاراً ، لكن الأمر لا يحتاج إلى الكثير من البصيرة وحسن الإدراك ، لرؤية أن ما هو محبوب فيها ، يقاس فقط بعلاقته بتلك الفاعليات التى تسمى وراء النجاح العملى الموجه للنفع الذاتى . وهذا وجه السخرية فى دعوة «المذهب الفردى» فى العمل ، هذه الدعوة الملتحمة بكبت فردية التفكير والكلام . وليس فى استطاعة أحد أن يتصور ، تعليقاً ، أكثر سخرية ومرارة ، على أى مذهب معترف

به من الفردية ، من القول بأنها تربط النوع الوحيد من الفردية الخلاقة ،
واعنى بها فردية الفكر ، بالحفاظ على نظام حكم يعطى الفرصة للأقلية
ليكونوا دهاء فى تصريف أعمال الصيرفة المالية .

ويزعم بعضهم طبعاً ، أن فردية الانتهازية الأثنية الاقتصادية قد
أعطتنا مزية الرخاء المادى ، حتى ولو أنها لم تثمر تكييف القابلية ،
والثواب وانسجام المصالح المتنبأ به . ولا أرى من الضرورى أن أثير هنا
مسألة المدى الذى ذهب إليه ذلك الرخاء المادى . فليس بصحيح القول
بأن سببه الدافع هو الفردية المالية على الرغم من أنها كانت السبب فى
خلق ثروات ضخمة ، فهى لم تكن العامل فى خلق الثروة القومية . إن
لها حسابها وأهميتها فى عملية التوزيع ، لا فى عملية الخلق الأساسية .
وفى هذا المجال كان الاستبصار العلمى النافذ فى التكنولوجيا الآلية أعظم
قوة منتجة . وفى أكثر الحالات كان المذهب الفردى الاقتصادى ، المفسر
بأنه طاقة وعمل مكرسان للربح الشخصى ، ملحفاً ، وغالباً ملحفاً طفيلياً
بحركة القوى العلمية والتقنية .

تبدل الميدان الذى تخلق فيه الفردية . والرائد ، على غرار ما وصفه
«كروثرز» فى الفقرة التى سبق لى اقتباسها ، لم يكن فى حاجة ماسة
إلى أية أفكار تتجاوز حدود تلك التى انبثقت فى نفسه فى معالجته للمهام
المباشرة التى كان يقوم بها . وقد نجمت مشاكله الفكرية عن صراعه مع
قوى ذات طبيعة مادية ، فالفلوات الموحشة كانت حقيقة ماثلة أمامه ،

وكان عليه أن يدللها ، فاتصف طرار الشخصية التى تطورت من ذلك بالقوة ، والصلابة ، والجمال أحياناً كثيرة والبطولة حيناً . وكانت الفردية حقيقة لأنها توافقت مع الظروف . وإذا كان أولئك الرواد قد احتفظوا بما لا يتفق وحياتهم من الآراء التقليدية فى الدين والأخلاق ، فإن هذه الآراء تقلصت إلى الحد الذى لم تعد معه مؤذية . وفى الحق ، كان من السهل تفسيرها على أنها سند للقوى الدؤوب وعزاء للضعيف والعاجز .

لكن الحالة تبدلت الآن ، فلم يعد ما يجب الاضطراع معه هو فلاة طبيعية موحشة ، وأصبحت مشاكلنا تنبع من أوضاعنا الاجتماعية وتتصل بالعلاقات الإنسانية أكثر من اتصالها بالعلاقة المباشرة بين الإنسان والطبيعة المادية . أما مغامرة الفرد ، إذا كان فى الأمر أية مغامرة للفردية ، ولم يكن فيه نكسة نحو القناعة المميتة والاستياء القانط ، فإنها تؤلف حاجزاً اجتماعياً لم يذلل بعد . وليس بالإمكان مواجهة المشاكل بأفكار ترجمل فى التور واللحظة . إذ أن المشاكل التى تحتاج إلى الحل ، عامة وليست محلية موضعية ، وهى تتعلق بقوى متشابكة تفعل فعلها فى جميع أنحاء البلاد ، فلا تتعلق بتلك القوى المقصورة على البيئة المباشرة التى يجابهها الإنسان . أن الأفكار التقليدية هى أكثر من أفكار نافلة غير ذات موضوع . بل أنها فى الحقيقة أعباء باهظة ، وعقبات رئيسية فى طريق تشكيل فردية جديدة متحدة متكاملة فى داخلها ، ولها وظيفتها

المعتوقة فى المجتمع الذى توجد فيه . وليس بالإمكان الوصول إلى فردية جديدة إلا عن طريق استخدام جميع موارد العلم والتكنولوجيا ، فى ظل رقابة شديدة ، وهى الموارد التى ذلت القوى المادية فى الطبيعة .

وليس هناك من سيطرة جوهرية على تلك الموارد والقوى ، لا بل أنها تسيطر علينا . أنها فى الحقيقة واقعة تحت سيطرتنا من الناحية المادية ، فمصانعنا ، ومحطاتنا الكهربائية ومحطات قطاراتنا تشهد لحقيقة أننا قد توصلنا إلى هذا القسط من السيطرة . ولكن السيطرة على القوة بواسطة الآلة ليست سيطرة على الآلة بالذات . والتحكم فى طاقات الطبيعة ، عن طريق العلم ، لا يعتبر استخداما انضباطيا للعلم . فنحن لسنا حتى فى طريق الاقتراب من ذروة السيطرة والتحكم ، بل لا نزال فى بدايتهما الضعيفة ، ذلك أن السيطرة تتصل بالنتائج والأهداف والقيم ، ونحن لا ندير فعلاً القوى الفيزيقية الطبيعية لتحقيق أهدافنا المرسومة وفوائدها المرتقبة ، بل لا نحلم بإدارتها . وقد فاجأتنا الآلة وباعتنا ، وبدلاً من أن نوجد أهدافاً تتطابق مع إمكاناتها وطاقاتها ، بدأنا نحاول استخدامها فى تحقيق أغراض تعبر عن عصر ، كان التفكير فيه بالسيطرة على الطاقات الطبيعية على أى نطاق واسع من خيالات السحرة والمشعوذين . ولقد قال كلارينس ايريس : «لقد بدأت ثورتنا الصناعية ، كما يقول بعض المؤرخين بنصف اثنى عشرية (دريئة) من التحسينات الفنية فى صناعة النسيج ، واقتضانا الامر قرناً لتدرك أن أى شىء مهم عظيم قد جرى لنا كان يتعدى التحسين الظاهرى فى الغزل والنسيج » .

ولست بقاتل ، أن أهداف الأيام الماضية وقيمها كانت حقيرة وتافهة ،
فى حد ذاتها . ولكنها تافهة بما يستعصى على التصور ، إذا ما قورنت
بالوسائل الواقعة الآن تحت تصرفنا ، هذا إذا كان لنا من الخيال الواسع ما
يحيط بمنافعها الكامنة ، بل أنها أسوأ من أن تكون مجرد تافهة ، أنها
مربكة وصارفة للاهتمام عندما يواجه الناس بالوسائلليات والوسائل
الفيزيائية ، التى تعمل بشكل أعمى ، فى حالة الافتقار إلى الهدف
الشامل والتخطيط المركز وتخطب بنا خبط عشواء . وليس فى وسعى
الحصول على القناعة الفكرية ، أو المعنوية ، والجمالية ، من الفلسفة
المعترف بها كمحرك للحياة فى روسيا البلشفية . ولكنى على يقين من أن
مؤرخى المستقبل ، عندما يؤرخون أيامنا الحاضرة ، سيجمعون على
الإعجاب بأولئك ، الذين توفر لهم ، قبل غيرهم ، الخيال ليدركوا أن
موارد التكنولوجيا يمكن أن توجه بطريق التخطيط المنظم لتخدم أغراضا
مختارة ، أقول سيجمعون الإعجاب إلى الدهشة من المحمول الفكرى
والسبات المعنوى لشعوب أخرى ، كانت من الناحية التكنولوجية ، قد
سبقت الأولين بمراحل بعيدة .

وليس هنالك قرينة على شلل الخيال ، الذى تتمكن العادة والتورط
فى التفاصيل الفورية من إحداثه ، أعظم من الاعتقاد ، الذى ييثره بلحاح
بعض من يفاخرون بلذوق مرهف رفيع ، بأن الآلة هى ، فى حد ذاتها ،
مصدر متاعبنا . وبالطبع ، فإن الموارد الكامنة الضخمة تفرض المسؤولية ؛

ومن الواجب تبين ما إذا كانت القدرة البشرية تستطيع الارتفاع إلى مستوى استخدام الفرص التي أتاحها لنا الآلة والتكنولوجيا . لكن لا شيء أكثر صبيانية ومسخاً من الروحانية التي تضع المسؤولية على الآلة ، فالآليات تعنى خزائن هائلة من القوة . وإذا كنا قد سخرنا هذه القوة لخدمة الدولار ، بدلاً من تسخيرها لتحرير الحياة الإنسانية وإخصابها ، فذلك لأننا قد قمنا بالبقاء داخل حدود أهدافنا التقليدية ؛ وقيمنا ، بالرغم من امتلاكنا ، لأداة تحويلية ثورية . إن تكرار العقيدة القديمة للفردية ليس إلا دليلاً على انحصارنا ضمن هذه القيود ، وإنى لأعتقد أن من غير المعقول أن يدوم هذا النوع الشاذ من إقرارنا بالانحطاط والنقص ، وعندما نبدأ في السؤال ؛ عما يمكن لنا أن نعمله بالآلة لخلق وتحقيق القيم المتماثلة مع طاقتها الخلاقية ، وعندما نبدأ في تخطيط منظم للحصول على هذه الفوائد، فإن فرداً جديداً متناسقاً مع حقائق العصر الذي نعيش فيه ، سيبدأ في التكون .

وللثورة على الآلة ، على اعتبار أنها مصدر الشرور الاجتماعية عادة ، أصل جمالي . ولكن أى رد فعل شبه فلسفى وأكثر إدراكاً يجد أن العلم الطبيعى هو المصدر ، وإذا لم يكن العلم نفسه هو مصدر تلك الشرور (هذا العلم الذى يترك لشأنه إذا حافظ على مقامه المتواضع) فإن مصدرها ، هو موقف هؤلاء الذين يعتمدون على العلم كجهاز للكشف والإثارة . إن احتقار الطبيعة أمر يمكن فهمه تاريخياً على الأقل

على الرغم من أنه يبدو من قبيل التضاهة الإدراكية والفظاظة الاخلاقية أن نشعر بالزراية لمنبت وجودنا ولأوضاع حياتنا التي لا مناص منها . لكن الشيء الذى لا أستطيع فهمه أبداً ، هو رؤية الناس يخافون طريقة معالجة الطبيعة ويكرهونها . فكثيراً ما ترى العين أشياء قبيحة ، وكثيراً ما تقترب اليد أشياء فظيعة ، لكن المتعصب ، الذى يقتلع العين ويقطع اليد يعتبر مستعصباً بالنسبة لما يعمل . ويوسع المرء القول بأن العلم هو امتداد للوسائل النظامية المضوية الطبيعية . وأنا لا أعنى هنا فقط مجرد الامتداد الكمي ، كقيام المجهر مثلاً بتضخيم قدرة العين المجردة على الرؤية ، بل أعنى إتساع التبصر والفهم ، عن طريق وضع العلاقات والتضاعلات قيد الرؤية . ولما كان علينا ، فى جميع الظروف ، أن نقارب الطبيعة بشكل أو بآخر ، ويطريق أو بغيره ؛ حتى ولو كان بطريق الموت ، فإننى أعترف بعجزى الكلى عن فهم هؤلاء الذين يعارضون فى مقارنة منظمة تنظيمياً أرياً ، لأن هذا هو العلم بعينه .

والطريقة الوحيدة ، التى تحملنى ، على فهم موقفهم ، بصورة يشوبها العطف ، هى أن أتذكر أن هناك فئة ، كانت تعرب عن اقتنائها بالعلم ، بتشخيصه عند الكتابة ووضعه فى حروف كبيرة ، وكانت ترى فيه ، لا وسيلة للبحث فقط ، بل كياناً مغلقاً ، وغاية فى حد ذاته أيضاً ، إن لم نقل لاهوتاً جديداً ، ذا حقيقة مطلقة وفطرية تتميز بالاكشفاء الذاتى . وخلق أن يبدو هنا أن إصلاح تقديرهم الخاطئ ، هو أيسر من اعتناق

مذهبهم أولاً ، ومن ثم قلب عبادتهم إلى كفر وتحديف . فنقيض الطريقة الذكية ليس طريقة على الإطلاق أو أنها طريقة عمياء وحمقاء ، ولا شك أن العقل يصبح فى وضع غريب عندما يجد اللذة فى وضع «حدود للعلم» . لأن الحد الأسمى للمعرفة ، هو مجرد الجهل ، والغاية من تمجيد الجهل لا يمكن أن تدرك ، إلا إذا صدرت عن أولئك الذين يفيدون من إبقاء غيرهم فى جهل مطبق . وبالطبع ، فهناك حدود خارجية للعلم ، لكن هذا التحديد يكمن فى عجز أولئك الذين يستعملونه ، بينما يكمن روال هذه الحدود فى تقويم استعمالها لا فى إساءة استخدام الشيء المستفاد به .

إن هذه الإشارة إلى العلم والتقنية هى ذات موضوع ، لأن العلم والتقنية يؤلفان فى حياتنا القوى التى هى هامة قطعاً ، وأن استخدام هذه القوى ، استخداماً مشفوعاً بفهم فحواها الذى هو فى حيز الممكن ، يمكن من إغلاق كيان حى فاعل على فردية جديدة ، متجانسة مع حقائق العصر الراهن . ولما كان هناك الكثير من المستويات والعناصر فى كل من الفرد وعلاقاته ومؤسسته ، فلا يمكن بالتالى فهمها أو معالجتها بالجملة . وهكذا فلا بد من الحساسية التمييزية ولا بد من الانتخاب المتفحص . وفى هذا يأتى الفن ثمرة مثل هذا الانتخاب ، عندما يطبق تطبيقاً موضوعياً ، والفن الذى يحتاجه أزمته الحاضرة لخلق طراز جديد من الفردية ، هو ذلك ، الذى يتمكن ، عن طريق إدراكه بأن العلم ، والتكنولوجيا هم

القوى المحركة فى عصرنا ، من تصور الثقافة الاجتماعية التوسعية التى يتحتم عليه أن يخدمها . ولا يهمنى كثيراً ، أن أصور الشكل الذى ستخذه هذه الفردية الصاعدة ، يضاف إلى هذا أننى حقيقة لا يمكن أن أرى طريقة لوصفها ، إلا بعد أن نخطو خطوات جديدة فى طريق إنتاجها . وفى هذا لا يمكننا البدء بمثل هذا التقدم إلا بعد أن تكف عن تأليب الفرد المندمج اجتماعياً على الفرد المنفرد ، وإلا بعد أن ننمى رقابة بناءة المخيلة لدور العلم والتكنولوجيا فى المجتمع الحقيقى . والعقبة الكأداء أمام هذه الرؤيا هى بقاء الفردية القديمة ، التى انخفضت قيمتها ، كما شرحت ، لتصبح استعمالاً للعلم والتكنولوجيا ، فى سبيل تحقيق أغراض ذات نفع مادى ذاتى . وأنى لامتاجب ، فى بعض الأحيان ، إذا لم يكن هؤلاء الذين يتحسون بالعلل الراهنة ، والذين يوجهون ضربات انتقادهم إلى كل شئ باستثناء هذه العقبة ، مدفوعين بدوافع يفضلون فى عقولهم الباطنة ، أن يبقوها تحت مستوى الوعى والإدراك .

الفصل السادس

الإشترائية العامة أم الرأسمالية

سمعت محامياً أمريكياً بارزاً يقول ، ذات مرة ، أن الآراء الأمريكية القديمة حول المبادأة الفردية والكدح الفردى يمكن استردادها ، عن طريق إجراء تعديل من بضعة أسطر فى الدستور الاتحادى ، على أن يحظر التعديل كل الشركات المشتركة المساهمة ، وأن يسمح فقط للمسؤولية الفردية بوضع شرعى قانونى . ولقد كان هذا المحامى فى رأى ، أن الديموقراطى الجفرسونى الوحيد ، غير المزيف الذى قابلته فى حياتى ، إذ كان بالإضافة إلى هذا منطقياً ، لم يخدع نفسه ، بافتراض أن التعاليم الرائدة المتعلقة بالمبادأة الشخصية ، والكدح الشخصى ، والطاقة والجزاء ، يمكن الحفاظ عليها فى عصر رأس المال المتحد المجمع ، وعصر الإنتاج والتوزيع الكبيرين ، والملكية اللاشخصانية والملكية المفصلة عن الإدارة . فحياتنا السياسية تواصل ، مع ذلك ، تجاهل التبدل الذى طرأ ، إلا عندما نرغمها الظروف على الاهتمام به فى قضايا متفرقة .

وما زالت شائعة الخرافة القائلة أن الاشتراكية ، نرغب فى استخدام الوسائل السياسية ، لتوزيع الثروة بالتساوى بين جميع الأفراد . وأنها تعارض ، تبعاً لذلك ، فى نمو التكتلات والاتحادات بين البيوت الصناعية وتعارض التكتل التجارى على وجه العموم . فهى تعتبر ، بعبارة أخرى ،

نوعاً من الفردية المجزأة إلى كسور . وهذه الفكرة عن الاشتراكية ، هي من النوع الذى يحمله من لا يستطيعون ، بصورة طبيعية ، التحرر من التصور الفطرى للفرد كوحدة مستقلة ومنعزلة . ولقد كان «كارل ماركس» فى الحقيقة نبي عصر التجمع الاقتصادى . وإذا كان شبحه يرتاد المسرح الأمريكى فإنه لابد واجد ترضية مشروعة فى تحقيقنا لنبؤاته .

وفى تلك التكهّنات استهدى «ماركس» أكثر مما يجب من المعطيات الاقتصادية البسيكولوجية ، واعتمد أقل مما يجب على المسببات ، التكنولوجية - تطبيق العلم على البخار والكهرباء والعمليات الكيميائية . أى إنه حاجج إلى أبعد مما يجب ، بالاستناد إلى ما ينسب إلى الراسمالين من استيلاء مستمر على جميع القيم الفائضة التى ينتجها العمال - وفى هذا صرف الفائض بأنه كل ما يرقى فوق الحد الأدنى المطلوب لاستمرار حياتهم . ولم تكن لماركس أية فكرة ، بالإضافة إلى ذلك ، عن قدرة الصناعة المتوسعة على تنمية الاختراعات الجديدة من أجل تنمية احتياجات جديدة ، وأشكال جديدة من الثروة ومهن جديدة ، وكذلك لم يتصور بأن الأهلية الفكرية لدى طبقة أصحاب العمل ستكون أهلاً لإدراك الحاجة إلى دعم القوة الاستهلاكية بزيادة الأجور ، لتضمن استمرار الإنتاج ومرباحه . وهذا يفسر لنا لماذا لم تتحقق فى هذه البلاد نبوءته بقيام ثورة فى السلطة السياسية ، نابعة عن الشقاء العام الذى تقاسيه الجماهير ، ومؤدية إلى قيام مجتمع اشتراكى . ومع ذلك ، فإن

الموضوع الذى أثاره ، وهو علاقة الكيان الاقتصادى بالإدارة السياسية ، موضوع قائم بصورة فعالة ومؤثرة .

ويشكل هذا الموضوع فى الحقيقة الأساس الوحيد للقضايا السياسية الراهنة ، وقد صرح مستيع ، خبير أرب ، للشؤون العامة فى واشنطن بأن جميع القضايا السياسية التى سمع النقاش يدور حولها فى العاصمة ، تعود ، أصلاً وكلية ، إلى مشاكل متعلقة بتوزيع الدخل . فكل من الثروة والملكية وعمليات الإنتاج الصناعى والتوزيع ، نزولاً حتى تجارة المفرق عن طريق نظام المخازن ذات الفروع المتعددة ، لا يمكن ، فى الحقيقة ، تكييفها اشتراكياً بشكل مظهرى ، دون أن يكون لهذا التكيف عاقبته السياسية ، وهذا ما يشكل قضية أساسية يجب أن تواجهها الأحزاب الجديدة أو الأحزاب القائمة حالياً . إذ ما زالت هناك حيوية كافية فى الفردية القديمة تمكثها من وضع عراقيل جديدة أمام أى حزب أو برنامج يسمى نفسه بالاشتراكى . ولكن حقائق الوضع ستمكن بمرور الزمن ، من السيطرة على المفاهيم التى تتمسك لأسباب تاريخية ، بالمعنى اللفظى . وعلى ضوء هذه الحقيقة ، فإن فرص وحظوظ أى حزب فى الاعتماد على ما يعنيه اسمه ، هى فرص وحظوظ تافهة .

وهناك ناحية أخرى ، على جانب كبير من الأهمية هى أن السياسات الحالية لا تتجاهل ، الطبيعة الرئيسية للمشكلة الاقتصادية . فالحزب الحاكم فى بلادنا ، قد نصب نفسه حارساً على الرخاء ، بل لقد

مضى إلى أبعد من هذا فتطوع بأن يكون مصدر الرخاء وخالفه . وقد تمكن ، تحت ستار هذا التكرار ، من الاندساس فى مخيلة عدد كاف من المواطنين والناخبين ، وهكذا يعود الفضل فى استمرار حكمه إلى أنه قرن نفسه بالرخاء وجعل الرخاء علماً عليه . ويقرر الشعور بالخوف عندنا انتخابات الرئاسة بصورة عامة ، إذ أن مئات الألوف من المواطنين ، الذين يصوتون لمرشحين مستقلين أو لمرشحين من الديمقراطيين فى الانتخابات المحلية أو فى انتخابات الكونغرس السنوية الفرعية ، يعطون بانتظام أصواتهم للمرشح الجمهورى للرئاسة كل أربع سنوات ، وأنهم ليفعلون ذلك بسبب خوف غامض ، ولكنه مؤثر ، من أن يودى انتقال الرئاسة إلى الحزب الآخر ، إلى عرقلة حركة الآلة الصناعية والمالية الأمريكية بوضع العصا بين دوليها . ويعم هذا الخوف وسيطر على العمال ، كما يشمل صغار التجار وأصحاب الحوانيت ولا شك أنه يؤلف بصورة رئيسية ، المعين الذى يوفر للحزب الحاكم أسباب البقاء فى الحكم . إن كياننا الصناعى بأكمله هو من التمسيد والتواكل المترابط الدقيق بين أطرافه المتنوعة ، بحيث أن جمهرة الناخبين تجد من الخير لها احتمال المساوى ، التى قد تعانيها حاضراً ، على أن تغامر بالإخلال بالصناعة عن طريق التغيير فى الحكم . وقد كان هنا هو العامل الحاسم فى نتائج انتخابات عام ١٩٢٨ حيث انتصر الجمهوريون ، على الرغم من تحريم المشروعات الروحية الذى لم يحظ بموافقة الرأى العام ، وعلى الرغم من قطيعة الكاثوليك للحزب .

وبالإضافة إلى كل هذا ، قدم الرئيس «هوفر» نفسه ، إلى مخيلة الشعب ، على اعتبار أنه شخصية تملك عقلية المهندس ، أكثر من امتلاكها لعقلية رجل السياسة ، وقد أثر هذا إلى حد بعيد فى الانتخابات. فلقد حققت الهندسة نتائج عظيمة ، واتضح انتصاراتها للعيان فى كل مكان ، ومنحتها المآثر التى صنعتها قوة السحر الذى يجترح العجائب . وشعر شعبنا ، الذى سئم الساسة ، بطريقة نصف واعية ، إن مواهب المهندس ، وتجاريه وعقله ، ستأتى بالشفاء والنظام لحياتنا السياسية . ويستحيل أن نبين بالإحصاءات مدى قوة العوامل التى أثبتت على ذكرها ، لكن الحكم على النقطتين ، ولا سيما الأخيرة منهما ، يجب أن تظل مسألة مفتوحة الباب للاجتهاد ، فالتعريف على الحزب الجمهورى ، بأنه حصن الرخاء ، أمر لا يمكن نكرانه ، والرغبة فى تولى المهندس شئون السياسة هى من الانتشار بحيث يمكن على الأقل اعتبارها دلالة قائمة .

والرفاه إلى حد بعيد حالة ذهنية ، وكذلك وربما إلى مدى أبعد حالة ، الإيمان بها . وترتب على ذلك أن الشك فى مدى اتساعها ليس بذى بال ، عندما يسير المد العقلى مع الفكرة جنباً إلى جنب ، ومع أنه بالإمكان الاستشهاد بالأرقام لتبيان مشالب هذه الرفاه ومدى ما فيه من مأخذ ، ولإظهار مدى ما فى توزيع أسبابه الاقتصادية من إجحاف وعدم مساواة ، فإنه ما من فائدة من ذلك الاستشهاد . إذ ماذا يجدين أن نعرف،

أن أحد عشر ألف شخص ، أربى دخل الواحد منهم فى السنة على المائة ألف دولار ، قد استأثروا فى عام ١٩٢٧ بواحد من خمسة وعشرين من صافى الدخل القومى ؟ وماذا يفيدنا سرد الأرقام الرسمية التى تظهر أن عشرين فى المائة فقط من دخل هؤلاء الأحد عشر ألفا من المحظوظين جاء من رواتب وأرباح الأعمال التى قاموا بها شخصياً ، أما الثمانون بالمائة الباقية ، فقد جاءت من الاستثمارات ، وأرباح المضاربات ، والأجور وما شاكلها ؟ وإن مجموع مكاسب ثمانية ملايين من عمال الأجرة ، لا يزيد على أربعة أضعاف المبالغ التى تدعوها صراحة بيانات دوائر ضريبة الدخل بأنها «دخل غير منظور» للأحد عشر ألف مليونير ، يحققونه دون أن يكاد يلاحظ ذلك أحد . يضاف إلى هذا كله ، أن الدخل من الاستثمارات فى الشركات المتجمعة المتحدة يزداد على حساب الدخل الناتج من المشاريع التى تدار إدارة شخصية خاصة . وإذا ما حاول إنسان أن يلفت النظر إلى هذا التباين الواضح ، اعتبر عمله قذفاً فى فريدينا الوعرة ، ومحاولة لاستثارة الشعور الطبقي . وتبدى ، فى غضون ذلك ، قوائم ضريبة الدخل لعام ١٩٢٨ ، إن عدد الذين يربو دخلهم السنوى على المائة ألف دولار ، قد زاد فى سبع سنوات من سبع وستون شخصاً إلى خمسمائة ، منهم أربعة وعشرون فقط ، يزيد دخل الواحد منهم على العشرة ملايين دولار .

ومع ذلك ، يعنى ادعاء حزب سياسى ، السهر على الرخاء والرفاء ،

قيامه بمسؤوليتهما ، وعليه فى المدى الطويل ، ويحكم ما فى النظام الحاكم من تطابق سياسى اقتصادى ، أن يقدم الحساب عن قيامه بهذه المسئولية . فعلى كبار السادة ، أن يعملوا شيئاً نحو التحسين والإصلاح . وهذا فى رأى محور مستقبل الوضع السياسى . وقد تبدأ مناقشة مستقبل التطور السياسى ، بالنسبة إلى علاقته بالصناعة المتحدة ، من حقيقة أن الصناعات التى كانت تعتبر فى الماضى ثابتة تجاريًا ، وكأسس لاقتصاد سليم ، تعانى الضائقة والكساد . ولعل نكبة الزراعة وصناعة الفحم والنسيج ، خير دليل على ذلك . كما أن عصر التوسع فى السكك الحديدية قد شارف على النهاية ، وأخذت تجارة البناء ، تسير سيرا مترنحا متقطعا . أما الوجه المقابل لهذه الحقيقة فهو أن الصناعات الآخذة الآن فى النمو ، هى تلك المتصلة بالتطورات التكنولوجية الجديدة والمستنبطة منها . ولو لم يجر هذا النمو السريع فى صناعة السيارات وبيعها ، وأجهزة الإذاعة والطائرات وما شاكلها ، ولو لم يقع التطور الحثيث فى الاستعمالات الجديدة للكهرباء والقوى الفائقة الطاقة ، فإن الرفاه فى السنوات الأخيرة ، ما كان خليقًا بأن يكون حتى حالة ذهنية - فقد نجم الحافز الاقتصادى ، إلى حد كبير ، عن هذا الاستخدام الجديد لرأس المال والعمال ، ووفرت الأموال الفائضة المستجرة من هذا الاستخدام أسباب بقاء سوق الأوراق المالية ، وغيرها من الأشكال والمؤسسات التجارية ناشطة العمل ، وفى الوقت نفسه سارعت هذه التطورات الجديدة فى تجميع الثروات المتضخمة وتركيزها .

ويبدو أن هذه الحقائق ، ستقرر مآل سياساتنا المقبلة . فحقيقة الكساد سبق لها أن أثرت فى العمل السياسى بالنسبة للتشريع والإدارة . وهنا قد نتساءل ، ماذا سيحدث عندما تصبح الصناعات الجديدة بدورها متضخمة الراسمىل ، فيعجز الاستهلاك عن مجاراة نسبة التوظيف فيها ، وتفيض قدرتها الإنتاجية على الحد اللازم ؟ فالتقديرات تقول أن هناك ثمانية مليارات من الوفر الفائض فى كل عام . وهذا الوفر فى نمو مضطرد . فأين سيجد رأس المال المتضخم هذا متنفساً له ؟ أن الانحراف به إلى سوق الأسهم المالية أو البورصة ، قد يعطى حلاً مؤقتاً ، لكن التضخم الناجم هو «علاج» يخلق مرضاً جديداً . أما الذهاب به إلى المؤسسات الصناعية لتوسيعها ، فسيؤدى إلى زيادة الفائض فى الإنتاج . ويبدو لى أن المستقبل ، يخفى فى طياته توسعاً فى الإشراف السياسى لمصلحة المجتمع . فلدنيا الآن مثلاً «لجنة التجارة الداخلية بين الولايات» و «مجلس الاحتياط الاتحادى» ويجرى الآن إنشاء «مجلس إغاثة المزارع» ، وهو مشروع ذو طابع اشتراكى واسع النطاق يشرف عليه الحزب الذى يؤمن بالفردية . وهناك احتمالات إيجابية يخلق عدد أكبر من هذه المجالس فى المستقبل ، على الرغم مما قد يرافق إنشاءها من الشكاوى من البيروقراطية ، ومن إدعاءات أخرى تقول بأن الفردية هى مصدر رخائنا القومى .

وتمر قضية التعريف الجمركية الآن ، فى مرحلة تبديل أيضاً ، فالصناعات القديمة ، التى لحق بها الكساد ، تصخب مطالبة بالعون

والمساعدة ، أما الصناعات «الفنية» فغير مكثرة بالمساعدة من الحماية الجمركية فى الحاضر ، وقد تزداد عدم اكتراث بها فى المستقبل ، بل قد تعادىها بسبب مصلحتها النامية فى تجارة الصادرات . ولم يتأثر تشكيل الأحزاب السياسية حتى الآن ، حقيقة ، بالتبدلات الاقتصادية ، باستثناء إنشاء كتل متمردة داخل الأحزاب القديمة نفسها . لكن هذه الحقيقة تخفى عن الأنظار الحقيقة الكبرى ، وهى أن التشريع والإدارة اتخذت تحت ستار الأحزاب القديمة ، وظائف جديدة نتيجة للتأثير التجارى والمالى . ولعل أبرز مثل على هذا ، بالطبع ، محاولة استخدام الوكالات الحكومية ، والاعتمادات المرصودة من الأموال العامة ، لوضع الزراعة على قدم المساواة مع الأشكال الأخرى للصناعة . وتزداد هذه القضية أهمية ، نظراً لأن المزارعين يؤلفون ذلك الجزء من السكان ، الذى ظل على ولائه وإخلاصه للفلسفة الفردية القديمة ، ولأن هذه الحركة الجديدة تحاول ، قطعاً ، ضمهم إلى مجال العمل الجماعى المتحد . ولا ريب أن سياسة استخدام الأشغال العامة ، كوسيلة للتخفيف من مشكلة البطالة ، فى أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية ، قرينة أخرى ، ولو أنها أقل أهمية ، على الاتجاه الذى يسير نحوه العمل السياسى فى حاضرننا .

أما موضوع ، ما إذا كانت الصناعات الجديدة ، تستير فى نفس الدورة التى سارت فيها الصناعات القديمة ، التى غدت كاسدة الآن ، وإلى أى مدى ستبلغ فى سيرها ، من ناحية تضخم رأسمالها ،

واستفاضة قدرة إنتاجها ، وتحملها لتكاليف النقل تحملاً يزيد من أعبائها ،
فهذا بالطبع موضوع تخميني ، لكن الجانب السلبى من المناقشة يتطلب مع
ذلك الكثير من التفاؤل . فمن المؤكد ، بصورة منطقية على الأقل ، أنه
إذا أصابها الكساد ، فإن عملية التدخل الرسمى والإشراف العام ستكرر .
وعلى كل حال ، فليس هناك ما يستثنى بصورة دائمة ، التدخل السياسى
فيما يتعلق بالشيخوخة والبطالة . ولعل النقص المزرى فى الإحصاءات
العامة والتحقيق الرسمى يتبلور ، بشكل بارز حاليًا ، فى تشريد العمال
نتيجة للتطورات الفنية ، وفى خفض الحد الأعلى لسن العمل ، الذى
يمكن معه استخدام العمال ، استخدامًا مريحًا ، وذلك بسبب العمليات
التسارعية فى الصناعة . أما البطالة ، على المقياس الذى توجد فيه الآن
« بصورة طبيعية » - دون أن نذكر شيئًا عما تصير إليه فى فترات الكساد
الدورية - فهى إقرار بانتهاء الصناعة الفردية غير المنسقة ، والموجهة للربح
الذاتى . وقد يكون فى الوسع تجاهل عمال المناجم والزراعة ، لكن ليس
فى الإمكان تجاهل عمال المدن الصناعيين ، وستكمن الدلالة الأولى على
بعث حركة عمالية عدوانية تهجمية ، فى اشتداد مشكلة البطالة لتصبح
قضية سياسية ، وستكون النتيجة ، توسعًا جديدًا فى الإشراف الرسمى
العام .

لما كان التكهن السياسى مجازفة خطيرة فلن أجازف فى خوض
التفاصيل ، لكن التيارات الكبيرة والأساسية فى الحياة الاقتصادية لا يمكن

تجاهلها مدة طويلة ، إذ أنها تسير فى اتجاه واحد . وهناك دلائل متوفرة على أن الاتجاهات الرجعية ، التى تحكمت فى السياسة الأمريكية ، هى فى طريق الزوال . فالتوزيع غير العادل للدخل سيدفع إلى المقدمة استعمال سلطة فرض الضرائب لإعادة التوزيع عن طريق زيادة الضريبة على الدخل المتضخم ، وزيادة ضرائب الإرث على الموارث الكبيرة . ولا يمكن أن تظل فضيحة الاستيلاء بوضع اليد على المنافع المنتجة مشاعاً فى الأراضى غير المستثمرة مستورة إلى الأبد . أن الوضع فى ميدان الإنتاج والتجارة العالميين يفتقد معان جديدة بالمرّة على اصطلاح «الحماية الجمركية والتجارة الحرة» . أما علاقة سوء إدارة البلديات والفساد بالمحابة الخاصة للمصالح والشركات الاقتصادية الكبيرة ، وعلاقة الحلف المعقود بهذا الشكل مع الإجرام ، فهى علاقة تزداد انكشافاً للأنظار . ولقد بدأت هيئات العمال المحلية تصبح أكثر تبرماً بسياسة الامتنكاف السياسى (الامتناع عن التصويت) ، وبمهزلة العمل بواسطة أحزاب تسيطر عليها المصالح المتضاربة . إن هذه الحركة تكديسية وتنطوى على تجميع شمل الكثير من العوامل ، المنعزلة عن بعضها حالياً ، تحت قيادة مشتركة . وعندما يصل الأمر إلى نقطة الانفجار ، فإن القضايا الاقتصادية ، تصبح جهاراً ، لا سراً ، مشاكل سياسية ، وسيصبح موضوع الإشراف الاجتماعى على الصناعة ، وعلى استخدام الوكالات الحكومية فى أهداف اجتماعية بناءة ، للحوار العلنى للنضال السياسى .

لم أكرس فصلاً خاصاً لبحث الجانب السياسى من الوضع ، بسبب أنه من المفروض أن مقام التدخل السياسى القطعى فى حسم الانفصال الحالى فى حياتنا ، هو أمر أساسى ، فهذا التدخل هو من تحصيل الحاصل . ويتطلب الأمر قطعاً من التغيير النوعى المعين فى التشريع والإدارة من أجل توفير الأسباب التى يمكن فى ظلها أن تطرأ تغيرات أخرى بوسائل غير سياسية . وعلى كل فإن التأثير النفسى للقانون وللجدل السياسى هو تأثير هائل . أما التدخل السياسى فقد يؤمن بإيجاد أنماط واسعة النطاق ، تنعكس تفاعلياً على تكون الآراء والمثل العليا المتعلقة بمختلف القضايا الاجتماعية . ومن الطرق السليمة التى تمكن الفرد، الضائع سياسياً بسبب فقدان الأهداف التى يستطيع أن يتجه إليها بولائه ، من استعادة التفكير المنظم ، تلك الطريقة الكامنة فى تفهم حقائق الصناعة والمال كما تعمل فى الحياة السياسية والعامة . ويعود الحمول السياسى الذى طبع أفكارنا سنوات طوالاً فى الماضى ، أصلاً ، إلى ارتباطك عقلى ناشئ عن الافتقار إلى إدراك أية علاقة حيوية بين السياسة والشؤون اليومية . وقد تواطأت الأحزاب السياسية ، تواطؤاً حماسياً ، على الاحتفاظ بهذا الارتباك وعدم الواقعية . إن معرفة اتجاه سير الأمور وأسبابه توفر المادة التى يمكن منها تكوين الأهداف الثابتة للمقصد والولاء ، ولا ريب أن رؤية السير الفعلى للأحداث ، بصورة واضحة ، تسير بنا إلى الصفاء الفكرى والنظام .

إن القيمة الأساسية للاستشهاد بالوقائع السياسية تكمن فى أن السياسات القائمة تجسد الاضطراب الاجتماعى القائم وأسبابه . أما ما جرى الاستشهاد به من ظواهر السيطرة الرسمية وتدخل الحكومة للإشراف على بعض أوجه النشاط العام فإنه قد وقع بصورة متفرقة ، واستجابة لضغط الجماعات المنكوبة المبتلية ، التى هى من الضخامة بحيث تطلبت قوتها الانتخابية الاهتمام . ولكن تلك التدابير قد ارتجملت ارتجالاً لمواجهة مناسبات خاصة ، ولم يجر تبنيتها كأجزاء من أية سياسة اجتماعية عامة . ونتيجة لذلك لم تطرح أهميتها الحقيقية على بساط البحث إنما اعتبرت من قبيل الاستثناءات الطارئة . أننا نعيش سياسياً دون أن نعد للغد عدته أو نحسب له حساباً . ومع أن القوى التجميعية التكتيلية هى من القوة بحيث تضمن الاهتمام بها والعمل وفق متطلباتها بين الحين والآخر ، عندما يفرض علينا طارئ من الطوارئ تلك القوى ومستلزماتها ، فإن اعترافنا بها لا يوحى إلينا باتباع سياسة مترابطة متتالية . فما زالت الفردية القديمة من الناحية الأخرى متأصلة بحيث تضمن الانقياد لها فى ظل المشاعر المشوشة ، بواسطتها وبواسطة الأقوال . وهى تصابر على البقاء إلى الحد الذى نستطيع معه الحفاظ على توهمنا بأنها تضبط تفكيرنا وسلوكنا السياسى . أما فى الواقع فإن الرجوع إليها يعمل على دوام الفوضى المنتشرة ، التى تستطيع فيها القوى المالبية والصناعية ، المنظمة بشكل تكتلى اتحادى ، تحويل النتائج الاقتصادية بعيداً عن منفعة الكثرة ، لخدمة أغراض القلة وامتياراتهم . لا أعرف حدثاً قريباً ومثيراً للاهتمام من

الناحية السياسية كإقدام الرئيس «هوفر» على عقد مؤتمرات صناعية بعد إنتهائى بورصة العقود ١٩٢٩ . فهذا التدبير يدل على أشياء كثيرة ، منها ما هو حقيقى فعلى ومنها ما هو فى حدود الإمكان الذى تحيط به الفتامة ويحتويه القموض أنه يشير إلى الاضطراب الذى ينشأ إذ تواجه سائحة الضائقة الصناعية حزبا وحكومة أخذتا على عاتقهما مسئولية الحفاظ على الرخاء ، عن طريق ادعاء الفضل فيه لنفسيهما . وأنه ليشير كذلك إلى أهمية الإيعاز والإيحاء فى تكييف نفسية الجماهير ، كما يدل على الساذجة فى الحياة الأمريكية . إن التعليم المسيحى هو الذى يسيطر على التفكير الأمريكى فى الشؤون التجارية ، ولذلك فقد تقع أشياء معينة وتبدلنا كأنها لم تقع كرها ، إذا جردنا إلى الاعتقاد بأنها غير قائمة . إن تلك المؤتمرات تقسيم الدليل كذلك على عادة قومية عندنا ، هى عادة انعدام التخطيط فى الشؤون الاجتماعية ، عادة إقفال باب الاسطبل ، ولكن بعد أن يكون الحصان قد سرق . ذلك أننا لم نفعل شيئا إلا بعد وقوع الكارثة الاقتصادية التى كان كل الاقتصاديين ، باستثناء أولئك الاقتصاديين الملتزمين التزاما لا يرجى منه الفكاك بمبدأ «حقبة اقتصادية جديدة» ، يجزمون بأنها ستقع ولو لم يستطيعوا الجزم بالوقت الذى ستقع فيه .

ويتصل المعنى الأكثر غموضا لهذه المؤتمرات بالتطورات المقبلة ، فمن الواضح أن إحدى مهام تلك المؤتمرات ، كان جمع أعمدة من الأرقام

لتؤلف حاصلًا حاسيًا شديد الوقع على مخيلة الجمهور ، وهل يثمر هذا إلا نتيجة نفسية وحسائية ؟ أن الإنسان المتفائل المستبشر قد يعتبرها بداية لتطبيق حقيقى للعقل الهندسى على حياتنا الاجتماعية فى صورتها الاقتصادية . وقد يقنع صاحب هذه الروح نفسه ، بأنها البداية فى قبول الصناعيين والماليين والساسة الأمريكيين ، المسئولية الاجتماعية على نطاق واسع . وقد يرى أيضًا ، عقب سلسلة من هذه المؤتمرات ، قيام مجلس اقتصادى دائم يتولى التنسيق التخطيطى للإتماء الصناعى ، بل قد يضى به التفاؤل بعيدًا ، فيتوقع مجئ زمن يجتمع فيه ممثلو العمال وأصحاب الأعمال على قدم المساواة ، لا سعيًا وراء الحصول على ضمان ، بالامتناع عن المحاولات الرامية لزيادة الأجور أو الامتناع عن الإنسراب ، بل كعامل ، لا ينقسم فى المحافظة على تنظيم ضابط مخطط لاسر رخائنا القومى .

لا يزال هذا الأمر طى الغيب وغير مضمون ، أما المؤكد ، فهو أن أية خطوة كهذه ، إذا نفذت ، ستشير إلى الإقرار بانتهاء الحقبة السياسية والاجتماعية القديمة ، وزوال فلسفتها المسيطرة . ولو تمت الخطوة بالمرافقة الطوعية ، والسعى الاختيارى عوضًا عن القسر الحكومى ، فإنها تكون منسجمة مع روح الحياة الأمريكية وعلى وفاق معها . ففى فرديتنا مثل هذا القدر من الحقيقة الصامدة . لكن النتيجة ، ستشمل حتمًا إدخال المسئولية الاجتماعية فى نظام أعمالنا ، إلى الحد الذى يترتب عليه القضاء المحتوم

على صناعة تستأثر بالربح المالى . وسيرمز إقامة مجلس للتنسيق والتنظيم ، يجتمع فيه قباطنة الصناعة والمال مع ممثلى العمال والحكومة ، لتخطيط الأنظمة للنشاط الصناعى ، إلى أننا قد دخلنا بصورة طوعية وبناءة إلى الطريق الذى تسير عليه روسيا السوفيتية ، مع ما يرافق سيرها من تدمير وإكراه . وبينما التدخل السياسى ليس أساسياً ، كما سبق أن قلت ، إلا أن تركيز الاهتمام على المسائل الحيوية والحقيقية ، كالإشراف الرسمى العام على الصناعة ، وشئون المال ، فى سبيل تحقيق المنافع الاجتماعية سيكون ذا انعكاسات عاطفية وفكرية كبيرة . فلا يمكن لأى مظهر من مظاهر ثقافتنا ، أن يظل دون تأثير بذلك . فالسياسة وسيلة لا غاية . لكن التفكير فيها كوسيلة ، سيؤدى إلى التفكير ، بالغايات التى ستحققها . أنها ستحث التفكير إلى الطرق التى تؤدى إلى إقامة حياة ثرية ولائقة للجميع . وإذ تفعل ذلك فإنها ستجدد الأهداف التوجيهية وتصبح خطوة مهمة فى طريق استعادة الفردية الموحدة .

حاولت أن أقدم عرضاً قصيراً للاحتتمالات التى ينطوى عليها الوضع السياسى بصورة عامة ، دون أن أعرض حجة أو نبوءة ذات اتجاهات سياسية معينة . لكن أى نوع من أنواع التجدد السياسى ، أما داخل الأحزاب القائمة أو بدونها ، يتطلب أولاً ، وقبل كل شئ معرفة إدراكية صريحة بالاتجاهات الحاضرة . فى مجتمع يتجه بسرعة نحو الاتحادية تمس الحاجة إلى فكر مشارك يهتم بحقائق الوضع ، ويرسم السياسات

لفائدة المجموع . وفى مثل هذه الحالة فقط ، يمكن للعمل المنظم ، القائم بالنيابة عن مصلحة المجموع ، أن يصبح حقيقة . فنحن فى وضع من أوضاع الاشتراكية ، ولنسمه بأية تسمية نريدها ، فلا أهمية فى أى اسم يطلق عليه عندما يتحقق . وقد أصبحت الحتمية الاقتصادية حقيقة لا مجرد نظرية ، لكن هناك فرقاً واختياراً بين حتمية عمياء مشوشة وغير مخططة ، منبثقة من أعمال موجهة للنفع المالى ، وحتمية تطويرية منتظمة ومخططة على أسس اجتماعية اشتراكية . أنه الفرق والاختيار بين اشتراكية عامة وأخرى رأسمالية .

الفصل السابع

الأزمة في الثقافة

^١ النقاش في حالة الثقافة الأمريكية وسوانحها طويل مستفيض ، لكن «الثقافة» كلمة غامضة . وبالنسبة إلى أحد معانيها ، فإننى لا أرى سبباً للتشاؤم . فالاهتمام بالفن ، والعلم والفلسفة ، ليس فى طريق الزوال ، بل العكس هو الصواب . ولربما كان فى الماضى أفراد متفوقون فى المآتى والإنجازات ، ولكننى لا أعرف رمزاً فى تاريخنا ، ظهر فيه مثل هذا العدد الضخم من الناس المنشغلين عملياً بالجوانب التى تكلل حضارتنا ، كمنتجين ومتذوقين مقدرين لها . فهناك أكثر من أى زمن مضى اهتمام أشد حيوية ، وأوسع انتشاراً بالفكر والمناقشات النقدية ، ويكل ما يؤلف حياة فكرية . وكل من يرجع ببصره ، ثلاثين سنة أو أربعين إلى الوراء ، يشعر بالفرق الذى خلقه جيل واحد . وما زالت الحركة فى تقدم مستمر إلى الامام فلا تنكفئ إلى الوراء .

ولا أجد سبباً يدعو إلى الخوف أو الذعر على الثقافة من حيث كونها تهلياً وتربية لعدد من الأشخاص ، ينمو باضطراب ولا يتناقص . لكن «الثقافة» معنى آخر أيضاً ، فهى تدل ، على ذلك الطراز من الشعور والفكر الذى يميز شعباً أو حقبة ككل . وهى بالتالى صفة فكرية وروحية . وإذا ما تجاهلنا موضوع الارستقراطية الغامض ، ففى إمكاننا أن

نقول ، دون خوف ، من تناقض أو مغالطة ، أن درجة عالية من التهذيب الشخصى فى ذروة المجتمع ، يمكن أن تتعايش جنباً إلى جنب ، مع حالة خفيضة وغير لائقة من الثقافة ، كمظهر بارز من مظاهر الحياة الاجتماعية . ولعل المآتى الرائعة للقصة والموسيقى والتمثيل فى روسيا القيصرية ، تشرح ما أعنيه شرحاً وافياً ، فالاشتغال بالتجارة والثروة لا يعتبر حاجزاً عاطفياً فى وجه حضارة مزدهرة . وفى إمكان المرء أن يستشهد بحقيقة أن أرفع مرحلة من تطور الرسم الهولندى ، قد جاءت فى زمن توسع هولندا التجارى والمالى . وهذا ينطبق أيضاً على عصر بركليس وأوغسطس واليزابيث . فقد كان سمو التهذيب الشخصى يتفق غالباً ، وربما عادة ، مع السيطرة الاقتصادية والسياسية للأقلية ، ومع عهود التوسع المادى .

ولا أرى سبباً يحول بيننا فى الولايات المتحدة وبين أن تكون لنا أيضاً عصور ذهبية للأدب والعلم . لكننا تعودنا التطلع إلى هذا «العصر» أو ذاك متميزاً بأسماء شخصيات عظيمة وإنتاج عظيم ، بينما ننسى أن نسال عن جذور هذا الازدهار . أو ليس فى الوسع المناقشة فى أن الطبيعة الانتقالية لامجاد هذه المصور تبرهن على أن مسيبتها كانت متفرقة وعرضية ؟ وعلى أى حال ، يجب أن نتساءل ، عن نمو الحضارة الأهلية فى بلادنا . ففكرة الديمقراطية تحوى من الغموض ، بدون شك ، ما تحويه كلمة الارستقراطية ، لكن ليس فى وسعنا أن نتجنب مشكلة

رئيسية. فما لم يقدّم شعب ديموقراطي أصيل ، فى زمن صناعى لا يتطرق إليه الشك ، بخلق شىء أكثر من مجرد «عصر» من التهذيب الشخصى الرفيع ، فهناك ، شىء أكثر عمقاً من العجز فى حضارته . ومثل هذا العصر ، سيكون أمريكياً بالمعنى الطوبوغرافى ، لا بالمعنى الروحى .

إن هذه الحقيقة تغدق أهمية على التساؤل الذى كثيراً ما يثار ، بشأن ما إذا كانت القوى المادية والآلية لعصر الآلة تستحق الحياة الأسمى . فمن ناحية واحدة ، لا أجد ، كما سبق وذكرنا ، أى خطر مؤكد فى ذلك ، فيظهر الشعراء والرسامون والقصاصيون وكتاب المسرحيات ، والفلاسفة ، والعلماء ، حتمًا ، وسيجدون جماهيرهم المعجبة بهم . لكن الحقيقة الفريدة المتعلقة بحضارتنا هى أنها إذا كانت ستخرج إلى حيز الوجود ثقافة مميزة لنا ، فعليها أن تتطور ، لا على هامش دعائم سياسية واقتصادية ، بل من داخلها المادى نفسه . وعليها ، أما أن تأتى من تحويل عصر آلى إلى نحو جديد من العقل والعاطفة ، أو لا تأتى مطلقًا . فتهديب طبقة تزين المظهر الخارجى لحضارة مادية ، سيميد ما سبق أن حدث عدة مرات وبصورة عرضية فى الماضى .

والموضوع فى مثل هذه الحالة ، ليس مجرد أمر كمى ، أى أنه لا يتصل بزيادة عدد الأشخاص الذين سيشاركون فى خلق الثقافة والعلم والتمتع بهما ، بل هو أمر كيفى . فهل فى وسعنا تحويل حضارة مادية صناعية إلى أداة مميزة تقوم بتحرير عقول جميع المشتركين فيها وتهذيب

عواطفهم ؟ ولا ريب فى أن الموضوع الثقافى هو مشكلة سياسية واقتصادية قبل أن يكون مشكلة ثقافية محددة .

ومن الشائع أن مشكلة العلاقة بين المدنية الصناعية والآلة ، وبين الثقافة هى أعمق المشاكل ، وأكثرها تعقيداً فى وقتنا الحاضر ، وإذا صدق الشارحون فى قولهم أن «الأمركة» هى فى طريقها لتصبح عالمية ، فإن هذه المشكلة مستغدة عالمية ، ولن تقتصر على بلادنا وإن كنا أول من يعانى منها . أنها تشير قضايا ذات أهمية فلسفية بالغة . ويتخذ موضوع العلاقة بين الرجل والطبيعة وبين العقل والمادة أهميته الحيوية فى هذا المستوى ، وستتصور النظرية «الإنسانية» ، التى تفصل الإنسان عن الطبيعة ، حلاً لارتباكات العصر الاقتصادية والصناعية يختلف كلية عن «المذهب الإنسانى» لأولئك الذين لا يجدون ثغرة ثابتة أو خليجاً لا يمكن اجتيازه بين الإنسان والطبيعة . وستجده النظرية الأولى إلى الماضى حتماً فى طلب التوجيه وتبذل الجهد لخلق نخبة مهيمنة تعيش على أكتاف الجماهير الكادحة . أما النظرية الثانية ، فستضطر إلى مواجهة مسألة ما إذا كان باستطاعة العمل نفسه أن يصبح أداة للثقافة ، وكيف يمكن للجماهير أن تشترك بحرية فى حياة غنية بخيالاتها ولذاتها الجمالية . وهذه المهمة لا تفرض بدافع من «الإنسانية العاطفية» ، بل تكون خاتمة ضرورية للاعتقاد الفكرى بأن الإنسان ، مع كونه ينتمى إلى الطبيعة ، وأن العقل مع كونه يرتبط بالمادة ، فإن البشرية وذكاؤها الجماعى ، هما السبيل الذى يوجه الطبيعة إلى إمكانات جديدة .

ويحكم الكثير من النقاد الأوروبيين بصراحة على الحياة الأمريكية على ضوء ازدواجية المادة والروح ، ويستبكرون أولوية الناحية الفيزيائية المادية كقاضية على أية ثقافة . لكنهم يفشلون فى رؤية عمق ومدى مشكلتنا التى هى مشكلة جعل المادة أداة فعالة فى خلق حياة فكرية وفنية ، ويشغل كثير من النقاد الأمريكيين للوضع الحاضر باستنباط الطرق للخلاص والفرار . فيهرب بعضهم إلى باريس وفلورنسة ، وبعضهم الآخر يهرب بخياله إلى الهند واثينا والمصور الوسطى ، أو عصر أميرسون فى أمريكا وعصر ثورو وملفيل . فالفرار حل عن طريق التهرب ، أما العودة إلى ازدواجية تتألف من أسس ثقيلة من المادة ، تشاد عليها واجهات مزخرفة زخرفة روحية ، فهى أمر مستحيل قطعاً ، إلا على أساس عقوبة الحرم السياسى الروحية لأولئك الذين قدر عليهم أن يكذبوا ، بصورة آلية ، بالآلة .

ويشهد نظامنا التربوى على وجوب الوصول إلى حل للمشكلة الثقافية بطرق اقتصادية . فليس هناك من شعب فى العالم ، التزم عملياً بالتدريس العام الشامل كشعب الولايات المتحدة . ولكن ماذا يستهدف نظامنا ؟ وما هى الغايات التى يعمل من أجلها ؟ فليس فى وسع أحد أن ينكر ، أن نظامنا يمنح الفرصة للكثيرين ، الذين ما كان بوسعهم الحصول على التعليم بدونه - وهو أيضاً ، الواسطة المستعملة فى عمليات

الصهر واللحام التى تعتبر شروطاً لازمة فى خلق عقل يشكل طرازاً مميزاً من الثقافة . لكنها شروط ليس إلا . وإذا كان نظام التعليم العام عندنا ينتج فقط المادة الإنسانية الكفء التى تطعم وتغذى الصناعة أو تنتج غذاء الرعوية (المواطنة) فى دولة تسيطر عليها الصناعة المالية ، كما انتجت مدارس أخرى فى أمم أخرى المادة الغذائية للمدافع ، فإن هذا النظام لا يساعد على حل مشكلة تشييد ثقافة أمريكية ذات سمات . إنما يزيد من خطورة المشكلة . ذلك أن ما يمنع المدارس من أن تقوم بوظيفتها التعليمية بحرية هو على وجه التدقيق الضغط - وأكثره على وجه التأكيد ضغط غير مباشر - الناجم عن دافع الريح المالى فى نظامنا الاقتصادى . وهذا الموضوع ، أوسع من أن أتمكن من تناوله بالبحث هنا ، لكن السمعة المميزة لجامعات الطلاب الأمريكيين ، فى مدارسنا العالية ، هى نوع من عدم النضوج الإدراكى ، الذى يعود فى الأصل إلى العزلة الفكرية الراسخة ، على الرغم من وجود بعض العناية الحرة ، ولكن غير المكثرة ، فى المدارس ، بإفهامهم المشاكل الاجتماعية لحضارتنا . ويقوم الدليل المثالى أيضاً فى تدريب المهندسين ، فقد أشار ثورستين فييلين - وغيره ممن تبعوه فى رأيه أيضاً - إلى المركز الحساس الذى يحتله المهندس فى نشاطنا الصناعى والتكنولوجى . أجل أن المدارس الهندسية تقدم تدريباً فنياً ممتازاً ، ولكن أين هى المدرسة التى تهتم اهتماماً منظماً بالوظيفة الاجتماعية للمهنة الهندسية وبما تنطوى عليه من احتمالات ؟

وأنا أشير إلى المدارس عند الحديث عن مشكلة الثقافة الأمريكية لأنها الوسائل الرسمية لإنتاج هذه الاتجاهات العقلية ، ولإنتاج طرق الإحساس والتفكير ، التى هى ريدة الثقافة المميزة ، لكنها - أى المدارس - ليست القوة التكوينية القاطعة ، وإنما المنظمات الاجتماعية ، والاتجاهات الحرفية وطابع الترتيبات الاجتماعية ، هى المؤثرات الأخيرة المسيطرة فى تشكيل العقول وتكييفها . ويلزم عدم النضوج ، الذى تغذية المدارس ، الطلاب . بعد خروجهم إلى الحياة نفسها . وإذا كنا نحن الأمريكين ، نظهر ، إذا ما قورنا بغيرنا من شعوب البلاد الأخرى التى اتبحت لها فوائد الدراسة العالية ، نوعاً من الصبيانية ، فذلك لأن مدارسنا تتجنب ، على العموم ، الدرس الجدى للمشاكل العميقة فى الحياة الاجتماعية . أن العقل ، لا يمكن أن ينضج إلا باستقراء الحقائق ، وكتيجة لذلك ، فإن التعليم المؤثر ، الذى يترك طابعاً فى الشخصية والفكرة ، يظهر عندما يأتى الخريجون للإسهام فى نشاط جمعية تضم الراشدين ، وتضع توكيداً مبالغاً فيه على العمل ونتائج النجاح فيه . ويكون هذا النوع من التعليم فى أحسن حالاته ، وحيد الطرف متحزباً أنه يعمل لخلق «العقل العملى» الأخصائى ، وهذا يتبدى بدوره فى أوقات الفراغ كما فى العمل نفسه . ، ويرجع السبب فى وصفه بأنه وحيد الطرف إلى عدم التطابق المفجع بين الدراسة السابقة والحقائق المسيطرة على حياتنا الاجتماعية . أن هناك القليل من الاستعداد ، للبحث على إبداء مقاومة شديدة ، أو نقد

تميزى ، وكذلك القليل من الرغبة فى توجيه القوى الاقتصادية نحو دروب جديدة .

ولهذا ، فإذا كنت قد اخترت أمر التعليم أو التربية ، ليكون موضع عناية خاصة ، فذلك لأن التعليم ، فى معناه الواسع ، من حيث تشكيل الاتجاهات الأساسية للإدراك والرغبة والتفكير - مترابط تمامًا مع الثقافة فى معناها الاجتماعى الشامل ، ولأن التأثير التعليمى للمنظمات السياسية والاقتصادية ، هو فى التحليل الأخير ، أكثر أهمية من نتائجه الاقتصادية الفورية . والفقر العقلى ، الناجم عن التواء عقلى منحرف ، هو أكثر أهمية من الفقر المادى . وهذا لا يعنى تجاهل الصعوبات المادية القائمة ، لكنه إشارة إلى تعلم الفصل فى الظروف الراحنة بين النتائج المادية وتطور العقل والشخصية . فالفقر من ناحية ، والثراء من ناحية أخرى ، هما عاملان فى تقرير ذلك الأساس النفسى والروحى الذى يعتبر منبع الثقافة المكتسبة ومقياسها . ولا اعتقد أن هناك ، على سبيل المثال ، أمراً أكثر تفاهة صبيانية ، من محاولة إيصال التمتع بالفن والجمال من الخارج للجماهير التى تعمل فى أبشع الأجواء ، والتى تترك معاملها القبيحة الشكل ، لتذهب عبر شوارع قائمة ببعث الغم ، لتأكل وتنام وتغضى فى حياتها العائلية فى بيوت قلدة وخفيفة . وأن ما يديه الجيل الطالع من اهتمام بالفن والجمالية للدليل مشجع على نحو الثقافة ، فى أضيق حدودها ومعانيها ، لكن هذا الاهتمام سينقلب إلى تهرب من الواقع ، إلا إذا

تطور إلى اهتمام يقظ بالأحوال التي تقرر المحيط الجمالى للجماهير
الفقيرة، التي تعيش الآن وتعمل وتلهو فى أجواء ترغمها على الانحطاط
بأذواقها وتعلمها ، بصورة غير واعية ، وعلى اشتهاى أى نوع من أنواع
المتعة ، طالما كان رخيصاً و «مثيراً» .

أن من مهمة علماء الاجتماع والنفس ، وكتاب القصة والمرحبة
والشعراء أن يعرضوا النتائج التي يجرها نظامنا الاقتصادى الراهن على
أذواقنا ورغباتنا ، وقناعاتنا ومقاييس القيم عندنا . ولا يمكن لمقالة كهذه
أن تقوم بهذا العمل الذى يتطلب العديد من المجلدات . لكن فقرة واحدة
تكفى للفت النظر إلى حقيقة أساسية واحدة ، وهى أن معظم هؤلاء
المنشغلين فى العمل الخارجى لإنتاج السلع الاقتصادية وتوزيعها ، لا
يسهمون ، لا تخيلياً ولا عقلياً ولا عاطفياً ، فى توجيه الأعمال التي
يشاركون فيها بنيتاً .

وقد أشيرت فى فصل سابق إلى وجود تقييد معين مفروض على
الاتحادية التكتلية ، ويكمن هذا التقييد فى أن تنظيم الاتحادات الاقتصادية
قد تم بطريقة تستثنى معظم عمالها من الاشتراك فى إدارتها ، بحيث
يتعكس إخضاع المشاريع للربح المالى ، فى جعل العمال «يدك» ليس إلا ،
فليس هناك من حاجة لتشغيل قلوبهم وعقولهم . أنهم ينقلون الخطط
التي لا يضعونها ، والتي يجهلون معناها والقصد منها ، باستثناء أنها
تؤمن الربح للآخرين والأجر لهم . ويتطلب إيضاح نتائج هذه الحقيقة ،

على عقول أفراد الجماهير ، التى لا حصر لها ، وتجاربهم ، العديد من المجلدات أيضًا . لكن هناك تحديًا للفرص ليس فى الوضع نكرانه . وتزوج بفضل أعمال هذا التحديد الأدمغة وتفسد وتندم تغذيتها ، مع أن الأدمغة هى المصدر الدائم لتغذية الروح . وتحقق فكرة الفلاسفة عن الفصل التام بين العقل والجسم ، فى الوف العمال الصناعيين ، ويتج عن تحقيقها أجسام قانطة خائرة وعقول فارغة معجوجة .

وتوجد أمثلة هنا ، وهناك ، على الآثار العقلية والمعنوية التى تنجم وتزايد ، عندما يستطيع العمال استخدام أحاسيسهم ومخيلتهم بالإضافة إلى عضلاتهم ، فى ما يعملونه . لكن ما زال من المستحيل التكهّن تفصيلًا بما قد يحدث ، إذا ما ظهر نظام للإشراف التعاونى على الصناعة ، يستعاض به بصورة عامة عن النظام الحالى القائم على أساس العزل أو الفصل . على أنه سينجم عن ذلك تحرير هائل للعقل ، وإذا ما تحرر العقل ، فسيوفر له التوجيه الدائم والغذاء المستمر . ويمكن أن تخلق الرغبة فى المعرفة المذكورة ، مادية واجتماعية ، وأن تجزى كذلك ، وسيصار إلى نشدان المبادأة والمسئولية وسيتم الوصول إليهما . وقد لا يجور للمرء أن يتكهّن بأن النتيجة الفورية ستكون إدراكًا لثقافة اجتماعية مميزة ، لكن فى استطاعته أن يقول ، دون تردد ، أننا سنحصل على تهذيب شخصى لطبقة معينة ، لا على ثقافة أمريكية مميزة ، إلا إذا تحقق هذا الشرط . ويستحيل على مجتمع ، رفيع التصنيع ، إدراك تفوق

عقلى ، سام وواسع النطاق ، بينما تستثنى الجماهير من فرص استعمال الفكر والعاطفة فى مهنها اليومية . أن التناقض هو من الضخامة والشمول بحيث يجعل الوصول إلى نتيجة مرضية ، أمراً مستحيلاً منه . فعلى أن نستخلص ثقافتنا العامة من حضارة صناعية . وتعنى هذه الحقيقة ، أن على الصناعة نفسها أن تصبح قوة ثقافية وتربوية بالنسبة إلى العاملين فيها . والتصور بأن العلم الطبيعى يضع إلى حد ما تحديداً للحرية ، مخضعا الناس إلى ضرورات معينة ، ليس فى حد ذاته نتاجاً أصيلاً للعلم . وكما أن الفكرة الشائعة تقول بأن الفن مظهر من مظاهر الترف والكماليات ، وأن مكانه اللائق هو فى المتاحف وصلالات العرض ، فإن فكرة الأدباء (بما فيهم بعض الفلاسفة) بأن العلم جو ناظم عن كيان الطبيعة المادى ، هى أيضاً انعكاس للأحوال الاجتماعية ، التى يطبق فيها العلم تطبيقاً من شأنه ألا يودى إلى الاثمار المادى . أن المعرفة تؤثر فى الآلة وفى عقول مديريها الفنيين ، ولكنها لا تعمل فى عقول الذين يعملون بالآلات ، والجبرية المزعومة للعمل ، هى فى الحقيقة ، جبرية للنظام المالى الذى يستخدم فيه العلم .

وإذا كنت قد اكثرت من التأكيد على تأثير العلم فى العمال المأجورين ، فليس هذا بناظم عن أن نتائجه ليست على نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة إلى القلة الذين يتمتعون الآن بالكاسب المادية للنظام ويحتكرون إدارته والسيطرة عليه . وما لا شك فيه أنه سيكون دائماً ،

هناك ، قادة يلعبون دوراً أكثر نشاطاً وأهمية في التوجيه الفكرى للمشاريع الصناعية الكبيرة . ولكن ما دام الاهتمام بالتوجيه للربح المالى أكثر منه للنفع الاجتماعى ، فإن النمو الفكرى والمعنوى الناجم سيكون دائماً وحيد الطرف ، ومنحرفاً ، وستكون النتيجة الحتمية للإشراف التعاونى المشترك على الصناعة ، ماثلة فى الإقزار بأن النفع النهائى والاستهلاك هما ميزان التقييم ، والتقرير والتوجيه . وعندما تصبح وجهة نظر الاستهلاك هى العليا فى الصناعة ، فإن الصناعة ستصبح مشاعة . ولا أرى وسيلة لتأمين تكييفها تكييفاً اشتراكياً حقيقياً ، إلا إذا نظر إلى الصناعة ، ووجهت توجيهها يتفق مع رأى المستفيع والمتمتع بالخدمات والبيع ، وهو المستهلك ، فعندئذ ستحكم القيم الإنسانية بالقيم الاقتصادية . يضاف إلى هذا ، أنه طالما بقيت الوسائل مفصولة عن الأهداف البشرية ، (وأعنى بها العواقب المترتبة على الحياة البشرية) فإن «القيم المستعملة» سيطر عليها قيم التبادل أو قيم البيع ، بحيث تصبح الأخيرة مفسرة للأولى . وبكلمة أخرى ، ليست هناك الآن مقاييس متماسكة للتقييم الاستهلاكية . فالثروة . كما قال «راسكين» بقوة وعنف ، تضم من اليوم بقدر ما تضم من الرفاه . وعندما تصبح القيم المستعملة ، غاية الصناعة ، فستلقى نقلاً وتمحيصاً ، ليس لهما من أساس حالياً غير التحريف والتعذيب الأخلاقى الخارجى . أما الإنتاج فى سبيل الربح الذاتى فيعنى أن أى نوع من الاستهلاك يكون موضع تشييط سيؤدى إلى الربح الشخصى .

وليس فى الإمكان تنمية العقل والشخصية بمعزل عن تحمل مسؤولية تنمية موزونة مستقرة . ويجب فى مجتمع مصنع أن ترتبط المسؤولية إلى الحد الأعظم بالصناعة ، بالنظر إلى أنها ستتمو بصورة مباشرة عن طريق الصناعة ، حتى ولو كانت لأناس لا يعملون فيها . وكلما كان التحسس بالعواقب الاجتماعية أوسع وأعم - أى الشعور بتأثير ذلك فى التجربة الحياتية للمستهلك - كان إدراك هؤلاء ، الذين يتباون مركزاً متقدماً فى توجيه الصناعة ؛ أكثر عمقاً وقيمتاً وثباتاً . وقد يخرج المجتمع ، المشبع بالتصنيع ، طبقة من الأشخاص ، المهذبن تهذيباً عالياً ، على ضوء المعنى التقليدى للتهذيب ، ولكن سيظل هناك دوماً شىء هزيل ورقيق فى ثواب هذا التهذيب ، إذا كان يدور بمعزل عن التيارات الرئيسية للعمل الذى تشترك فيه الرغبة مع الفكرة . وما دام أن المخيلة مهتمة ، بصورة رئيسية ، بالحصول على النجاح المالى والتمتع بمنتجاته المادية ، فإن طراز الثقافة سيتطابق مع هذه المقاييس .

ظل تطور العقل وثمراته الثقافية ، فى كل مكان وزمان ، مقترن النمو وملتحقاً بالمجالات التى يزاول فيها التفكير العقلى ويطبق ، وهذه الحقيقة هى التى تحدد مشكلة خلق حضارة من شأنها أن تكون حضارتنا المميزة لنا . ويمكن للتهرب من التصنيع ، على أساس أنه غير جمالى ومتوحش ، أن يحرر انتصاراً ولكنه مصطنع ومحدود القيم . ولا ريب أنه لتصوير ناقد ساخر وسخيف ، أن نفسر مثل هذه البيانات وكأنها:

تعنى أن العلم يجب أن يكرس نفسه بصورة مباشرة لحل المشاكل الصناعية ، أو أن الرسم والشعر يجب أن يجدا مادتهما فى الآلة وفى عملياتها ، فليست القضية قضية إسدال المظهر المثالى على الأحوال الراهنة بمعالجة جمالية ، بل قضية اكتشاف الأحوال التى يمكن فيها للإنتاج الجمالى الحيوى ، والتقدير الجمالى ، أن يجريا على مقياس اجتماعى واسع وقضية محاولة تحقيق تلك الأحوال .

وينطبق هذا الأمر على العلم أيضاً ، فالموضوع بالنسبة إليه ، ليس فى وجوب اعتبار هذا التطبيق العلمى أو ذاك تطبيقاً مستمداً من العلم ، إذ لدينا حتى الآن الكثير من هذا الذى نتحدث عنه . بل هو موضوع اعتراف من جانب علماء البحث بالمسئولية الإدراكية وموضوع أن يفسحوا فى وعيهم مجالاً لإدراك حسى ، لدى ما فعله العلم واقعيًا ، بواسطة تكنولوجياته التى هى ند له ، فى جعل العالم والحياة على ما هما عليه الآن . وقد ينجح هذا الإدراك الحسى بإثارة مسألة ما يمكن للعلم أن يقوم به فى إيجاد عالم ومجتمع من صنف آخر . وسيكون مثل هذا النوع من العلم ، على طرقى نقيض مع نظيره المفهوم على أساس أنه مجرد واسطة إلى أهداف صناعية خاصة . وسيضم بالطبع ، فى محتواه ، جميع النواحي التكنولوجية للعلم الأخير ، ولكنه سيهتم أيضاً بالإشراف على آثارها الاجتماعية . ولا ريب أن مجتمعاً إنسانياً يستخدم الطريقة العلمية والذكاء ، بكل ما لديهما من معدلات وأجهزة لتحقيق نتائج إنسانية ،

سيسد الحاجة إلى علم يقوم على أسس إنسانية ، لا مجرد أسس فيزيقية أو فنية . أن «حلول» مشكلة العلاقة بين المادى والروحى ، وبين المثالى والواقعى ، هى حلول تصورية ، أو على أكثر تقدير حلول تكهنية ، إلا إذا جعلت الظروف المادية مثالية عن طريق إسهامها فى النتائج الثقافية . فالعلم وسيلة قوية لاسترواح مستحضر ، والفنون ، بما فى ضمنها الإشراف الاجتماعى ، هى نعيمها ولذتها .

ولا اعتقد أننى أحمل رأياً مبالغاً فيه عن النفوذ الذى يتمتع به من نسميهم «بأهل الرأى» من الفلاسفة المحترفين وغيرهم ، ومن النقاد والكتاب ، ومن الأشخاص المحترفين بصورة عامة ، والذين يهتمون بالأمور التى تجرى خارج نطاق أعمالهم المباشرة . لكن مركزهم الحالى ليس مقياساً على إمكاناتهم . فهم الآن متفرقون مشتتون فكرياً ، وهذه الحقيقة هى جانب مما دعيت به باسم «الفرد الضائع» . ويرافق هذا الانحلال الداخلى ، بالضرورة ، فاعلية اجتماعية ضعيفة . ويعود السبب فى هذه الفوضى ، أكثر من أى شئ آخر ، إلى التراجع المعنوى ، إلى عدم مواجهة حقائق المجتمع المصنع ، وسواء أكان التأثير النهائى للجماعات المفكرة أو المدركة كبيراً أو صغيراً ، فإن الحركة الحافز مستتبع منها . والدراسة الانتقادية الواعية لحالة المجتمع الراهنة من ناحية مسيبتها ونتائجها ، هى شروط أولى لإظهار أفكار بناءة . ومن أن تكون الحركة منظمة ، حتى تكون فعالة ، ولكن هذا الشرط لا يتطلب خلق تنظيم

رسمى شكلى ، بل يتطلب أن يسيطر التحسس بالحاجة والفرصة على عدد كبير وكاف من العقول . وإذا ما تحقق هذا ، فإن نتائج تحقيقات قادة الحركة ستطور إلى قضية عامة .

وكثيراً ما تعرض وجهة النظر هذه ، على أنها نداء فعلى إلى أولئك العاملين فى حقول البحث والدراسة بالتخلى عن دراساتهم ومكتباتهم ، ومختبراتهم والاشتراك فى أعمال الإصلاح الاجتماعى . على أن هذا المرض ، هو رسم تشويهى هازئ . فليس المطلوب هجر التفكير والدراسة ، وإنما الإكثار من التفكير ومن الدراسة العميقة . ويعادل «الإكثار» التوجيه الواعى للفكرة والدرس ، وهكذا لا يكون إلا عند إدراك المشاكل حسب أهميتها وإلحاحها . وقد احتل «الكاتب» والسكرتير فى الماضى ، إذا كان لنا أن نصدق التاريخ ، مراكز ذات تأثير كبير ، إن لم نقل ذات رفعة وصيت . ففى مجتمع تزعمه قيادة عسكريون سياسيون أميون ، ليس هناك ريب فى أن الكتاب وأمناء السر قد قاموا حتماً بالكثير من التفكير والتفاوض الذين يمتدح الآن من أجلهما القادة العظماء .

أن مشغفى العصر الحاضر ، هم أبناء أولئك الكتبة ، لكنهم فى المظهر الخارجى ، قد تحرروا وأخذوا مراكز مستقلة لهم ، لم تكن متوفرة فى الماضى ؛ أما إذا كانت فعاليتهم الواقعية قد رادت أيضاً بصورة مماثلة ، فهذا أمر مشكوك فيه . وقد حصل هؤلاء ، إلى حد ما ، على حريتهم بنسبة بعدهم عن مواقع العمل ، وإذا كانت هناك صلة أكثر وشاجة ،

فهى لا تعنى ، وأكرر هنا ، التنازل عن عمل التفكير ، حتى التخلي منه ، سعيًا وراء الاشتغال بما يسمى بقضية عملية ، كما أنها لا تعنى أيضًا تركيز الفكر وتكثيف نوعيته وكيفيته ، عن طريق إيجاد صلة بينه وبين القضايا ذات المعانى المعجبة الهائلة .

وانى لا أشك فى جميع المحاولات الرامية إلى إقامة نظام تصاعدى من القيم ، لأن نتائجها تبرهن ، بصورة عامة ، على عدم إمكان تطبيقها وعلى كونها تجريدية مبهمة ؛ ولكن هناك فى كل وقت تصاعداً من المشاكل ، إذ توجد قضايا تسند غيرها وتكيفها ، وليس فى مكنة شخص واحد ، أن يستنبط حلاً إنشائياً لمشكلة تكيف الحضارة الصناعية إنسانياً ، ووضعها هى وتكنولوجيايتها فى خدمة الحياة البشرية . وهى مشكلة تعادل ، مرة أخرى بالنسبة إلينا ، مشكلة خلق ثقافة حقيقية . ولكن التوجيه العام للمسمى الفكرى الجدى ، بواسطة استيعاب الوعى للمشكلة ، سيتمكن مجموعة من الأفراد على الأقل ، من استرداد وظيفة اجتماعية وهكذا يعثرون مجدداً على أنفسهم . أن شفاه ذوى المواهب الفكرية الخاصة وذوى الاستعداد الخاص من علتهم الاجتماعية المتمكنة منهم ، هو على الأقل ، خطوة أولى فى حركة إعادة بناء أكثر شمولاً ، من شأنها أن تستخرج الوحدة والانسجام من الاضطراب والفوضى .

ولا أود أيضاً أن تفسر ملاحظاتي عن الهروب والانسحاب على أنها تعنى مجموعة خاصة من الأشخاص ، فهروب أفراد معينين هو دلالة على

اتعزالية العلم القائم والذكاء والفن ، وإذا ما عممنا فى حديثنا ، فإن الهوية الشخصية التى تفصل العامل المثقف عن الأجبر ، هى دلالة ترمز للتجزئة العميقة بين الوظائف ، كما أنها من الملامات المميزة لهذه التجزئة التى هى انفصام بين النظرية والتطبيق فى العمل الفعلى . وتأثير هذا الانفصام عميت للثقافة من هذه الناحية ، كما من الناحية الأخرى ، وهو يعنى أن ما ندعوه بثقافتنا سيظل ، ويقسط أوفر ، بمثابة استمرار للتقاليد الأوروبية الموروثة ، كما يعنى بأنها لن تصبح أهلية محلية ، وإذا صح ما يراه بعضهم ، من أن اتساع تكنولوجيا الآلة والتصنيع سيؤيدان إلى «أمركة» العالم ، فإن خلق ثقافة أهلية لا يلحق الأذى بالموارد الأوروبية التقليدية لحياتنا الروحية . أنها لن تمثل التكرار للجميل ، بل ستمثل السعى لتسديد الديون .

إن حل أزمة الثقافة متماثل مع استرداد الفردية الخلاقة والمؤثرة والمركبة . ولا يعنى الانسجام بين عقل الفرد وحقائق الحضارة التى اتخذت بتأثير الصناعة القائمة على التكنولوجيا مظهر الاتحادية ، فإن عقول الأفراد ستصوغها الأوضاع الاجتماعية القائمة بصورة سلبية ، وكأن هذه الأوضاع ثابتة وجامدة . وعندما تنسجم القوالب التى تشكل فردية الفكر والرغبة مع القوى الاجتماعية المحركة ، فسيطلق سراح هذه الفردية لتقوم بجهد خلاق . وليست الأصالة والتفرد ، بمناقضين للترتيب الاجتماعى ، وإنما يتفذهما الترتيب من الشذوذ والهروب . والطاقة الإيجابية والبناءة

للأفراد، كما تبدو فى إعادة تشكيل القوى والظروف الاجتماعية وإعادة توجيهها ، هى فى حد ذاتها ضرورة اجتماعية . وستطلق الثقافة الجديدة ، المعبرة عن الإمكانيات المستقرة داخل الآلة وداخل الحضارة المادية ، كل ما هو بارز وقادر على الخلق فى الأفراد ، الذين سيصبحون ، بفضل تحررهم هذا ، البنائين الدائمين لمجتمع مستمر فى التجدد .

سبق لى أن ذكرت فى فصل سابق ، أن «التسليم» بالأوضاع يحمل معنيين مختلفين . وفى إمكاننا أن نضيف الآن إلى هذا القول أن «الأوضاع» دائمة التحرك ، وأنها دائماً فى حالة انتقال إلى شئ آخر . والموضوع الهام هو ما إذا كان كل من الذكاء ، أو الملاحظة ، أو التأمل ، قد يتدخل ويصبح عاملاً موجهاً فى هذا الانتقال . وعندما يتحقق هذا التدخل ، تصبح الأوضاع ذات نتائج تبصيرية تخمينية ، وعندما تصل تلك النتائج إلى الفكر يفعل فعله كل من الاختيار ، والإرادة والتخطيط والتصميم آنذاك . أما التكهّن للذيول الأوضاع القائمة ، فهو تخل عن الحياد وتخبط على غير هدى ، وهو التحزب للذيول المفضلة . أن النتائج الثقافية ، التى يتجهها نظامنا الصناعى حالياً ، ليست نهائية أو غائية فى طبيعتها ، ولكنها عندما تراقب ، وترد إلى أسبابها بشكل إيضاحى ، تصبح شروطاً للتخطيط والرغبة والاختيار . وأن التمهيص الدقيق المميز سيكشف عن أى قسم من النتائج الحالية ، هو ثمرة العوامل التكنولوجية الفعالة ، وأى قسم آخر يعود إلى النظام الاقتصادى والتشريعى الذى يمكن

للإنسان تحويله وتغييره . ولا شك أن من الحماية الادعاء بأن الحضارة الصناعية منتج بصورة آلية ، ويدافع من حوافزها الداخلية ، ثقافة جديدة ، لكننا نكون قد تنازلنا عن مسئولياتنا ، بتكاسل ، إذا رعننا أن الثقافة الأصلية ، لا يمكن الحصول عليها ، إلا ، أولاً وقبل كل شيء ، باعتراف إدراكي يقظ لحقائق العصر الصناعي ، ومن ثم بالتخطيط لاستعمالها في سبيل حياة إنسانية أفضل . والقول بأن هؤلاء ، الذين يدعون إلى الإقترار الإدراكي أو التسليم الفكري كخطوة أولى ضرورية ، يفغون عند هذا الحد وبذا يتسهون إلى استعقال متفائل للحاضر ، وكأنه دائم ونهائي ، هو فى الحقيقة ، تحريف يظهر الرغبة فى التواني عن مسئولية القيام بوظيفة إعادة البناء والتوجيه ، وإلا فإن الحصول على الثقافة ، التى تريدها جميع العقول الجلية ، يتوقف على حدوث معجزة .

الفصل التاسع

الفردية في حاضرنا

حاولت فى الفصول السابقة أن أرسم صورة الانقسام بين فكرة الفرد الموروثة عن الماضى وبين حقائق وضع يسير باضطراب فى طريق الاتحادية التكتلية . وقد بينت بعض الآثار التى تركها هذا الخلاف فى الفردية الحية ، وأكدت أن الفردية ستصبح من جديد أمراً حيوياً ، متكاملأ عندما تخلق لنفسها إطاراً عن طريق الاهتمام بالميدان الذى أجبرت على أن تعيش فيه وتتطور . ومن المفضل أن يعتبر الكثيرون عرضى للمشكلة على أساس أنه شئ شائع معلوم ، بينما قد يستكر آخرون فشلى فى تقديم حل تفصيلى ، وصورة محددة لما هو خليف بالفرد أن يكون عليه ، إذا كان منسجماً مع حقائق الحضارة الأمريكية . وسيعتقد آخرون أيضاً ، أننى وصفت داءً على اعتباره علاجاً ، وأن مقالاتى هذه ، مديح مسرف للعلم التكنولوجى ، وللحضارة الصناعية المتكتلة ، وأنها محاولة أرمى من ورائها إلى أن أضع فى الغربة أولئك المترددين فى ركبها .

وقد حاولت حقاً ، تحليل شروط المجتمع القائم أكثر من ادانتها أو التوصية بنهايات ومثل محددة لعلاجها ، وذلك لآنى اعتقد بأن العقول الجادة متفقة ، إلى حد بعيد ، حول كل من الشرور والمثل ، طالما كانت الشرور والمثل تؤخذ على وجوهها العامة ، وكثيراً ما تكون الإذانة وسيلة

لإظهار التفوق ، فهي تحدث من خارج ميدان الوقائع ، وأنها لتكشف الستار عن الظواهر ولكن ليس عن الأسباب والدوافع . أنها أعجز من أن تتيج ، لكن في إمكانها أن تستولد من نوعها بالذات . أما من ناحية المثل العليا ، فالكل مجمع على أننا نريد حياة طيبة ، تستلزم الحرية ، والذوق السليم المدرب على الإعجاب بكل ما هو نبيل وصادق وجميل . ولكن ما دمنا نقيّد أنفسنا بالعموميات ، فإن الجمل المعبرة عن المثل العليا تتنقل من الجانب المحافظ إلى الجانب المتطرف ، والعكس بالعكس ، وطالما فعلنا ذلك ، لن يكون هناك من هو أعدل منا وأحكم ، إذ بدون التحليل ، لا يمكن للعموميات أن تهبط إلى الميدان الواقعي ، وأن تهتم بالأحوال التي تتولد عنها أسباب تحقيق المثل العليا .

هناك خطر ، في تكرار الحقائق الخالدة وتأكيد الروحانيات المطلقة . فلقد يصاب تحسنا بالواقع ببعض التبدل ، فنعتقد أننا بتمسكنا بالأهداف المثالية نترفع عن الشرور الحالية . أن المثل العليا تعبر عن إمكانات ، ولكنها ، أي المثل ، لا تكون أصيلة ، إلا إذا عبرت عن الإمكانات والاحتمالات التي ينطوي عليها سير الحياة حاليًا . ويوسع المخيلة أن تحررها عما يحيط بها من غشاوات ، وأن تبرزها كدليل يرشد إلى ما هو قاسم ، لكن هذه المثل ليست أكثر من صور في حلم إلا إذا ردت إلى الوقائع وربطت بها .

وقد غامرت بعد ذلك ، في افتراضى أن تحليل الأوضاع الحاضرة

بالغ الأهمية ، فالتحليل ، حتى ولو كان عرضياً ، يحسر النقاب عن عدم ثبوت هذه الأوضاع . وتقبلها إدراكياً يعنى ملاحظة ما فيها من ميوعة ، وإدراك أن حركتها ليست موجهة إلى هدف واحد فريد . ولقد تتكشف هذه الحركة عن متجات عدة كما يمكن توجيهها ، بطرق متعددة ، إلى أهداف مختارة ، حالما تعرف الظروف والأحوال على حقيقتها ؛ وإذا ما أحسنا بحركاتها ، وأسهمنا عملياً فى تياراتها ، فقد يمكننا أن نوجهها إلى بعض الاحتمالات المفضلة . ويحصل الأفراد من هذا التفاعل ، على كيان متكامل ، أما الفرد الذى يشترك عملياً وعقلياً فى إدراك أنها خطوة أولى فى اختيار واع ، فإنه لا يمكن أن يعزل بشكل يتبه معه ولا يمكن أن يكبح بشكل يزول معه .

ومن المصاعب الأساسية فى فهم الحاضر وتفهم إمكاناته الإنسانية صمود واستمرار القوالب الراسخة للحياة الروحية التى تكونت فى حضارات قديمة وغريبة . ولقد كان للتسليم ، وكذلك لتخطيط المثل العليا المحددة الثابتة ، معنى فى المجتمعات الجامدة التى حكمت عليها الثورة الصناعية بالزوال . ولقد كانت الأمور من الاستقرار نسبياً بحيث كان هناك مجال للتسليم بهذا الأمر أو ذاك ، وبحيث كان يمكن تصور الأهداف والمثل العليا ثابتة محدودة ، مثلها فى ذلك مثل الأوضاع القائمة . وكان بوسع الجهاز التشريعى فى المصور الوسطى أن يعرف الأسعار والأجور «العادلة» ، لأن التعريف كان مجرد صياغة لفظية لما

جرت عليه ديباتير العرف والعادة فى المجتمع المحلى ، ولم يكن هذا الجهاز يعمل ويتدخل إلا ليحول دون الانحرافات الفاضحة . وكان بوسعه أن يضع نظامًا يحدد واجبات كل أصحاب العلاقة ، ذلك لأن نظام الحكم كان دينيًا وكانت سوانح مزاوله الواجبات تقع ضمن نطاق نظام حكم موطن ومعروف . وكانت المجتمعات محلية إقليمية فما كانت تتخاطل وتتمازج وتتفاعل بمختلف الطرق المرنه والخفية . كانت هناك كنيسة عامة تحمى حقيقة مثلى وتدبر أمرها ، وكان لسلطانها النظرية سبل مباشرة لجعل نفسها ذات أثر فى جميع تفاصيل الحياة العملية . وقد يكون للحقائق الروحية مكانها فى العالم الثانى ولكن هذا العالم الثانى كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بكل شئون هذا العالم عن طريق مؤسسة موجودة زمانًا ومكانًا .

أما اليوم فليس هناك من نماذج أو صور تحمل طابع الديمومة ، ويمكن لها أن تقدم شيئًا ثابتًا مستقرًا يمكن التسليم به ، كما لا توجد المواد التى يمكننا أن نصوغ منها أهدافًا نهائية وشاملة . بل على العكس ، هناك تغيير دائم ، بحيث أن التسليم لا يعدو عن أن يكون سلسلة من التشنجات المتقطعة ، ويؤدى بالنتيجة إلى الانحراف والزيف . وفى مثل هذا الوضع تصبح الأهداف المحدودة والشاملة ، أحلامًا لا تتصل بالحقيقة، ولا يصبح التسليم بها سياسة بل إنكارًا لها .

ومرة أخرى تدان الآلة إداة عامة ، ذلك لأن الحكم عليها يجرى فى

ضوء روحية تمت إلى وضع حضارى مختلف . وبالنظر إلى تعذر انسجام النتائج السيئة الراهنة مع مثل عصر آخر ، فإن هذه النتائج تعتبر كأنها ضرورات أولية . وعصر الآلة ، فى الحقيقة ، هو تحد يستفز على توليد مفاهيم جديدة للمثاليات والروحانيات . وقد ذكر «فيريرو» ، أن الآلات هى «برابرة العصور الحديثة» لأنها دمرت أجمل نتاج الحضارة القديمة ، ولكن البرابرة أنفسهم ، لم يكونوا ثابتين فى همجيتهم ، فقد حملوا هم أيضاً حركة موجهة ، وقد أنتجوا بدورهم حضارة كان لها مقاييس جمالها وصفاتها .

وتنجم معظم الحملات على طبيعة العلم الآلية ، من بقاء الفلسفات والديانات التى ظهرت ، عندما كانت الطبيعة بدو الإنسان الأول ، ولكن طاقة الحاضر ، وبالتالي مشكلته ، هى أن العلم قد يجعل من الطبيعة صديقة للإنسان ، وحليفة لها . ويندر أن أرى حملة موجهة إلى العلم بدعوى عدائه للإنسانية ، لم تكن مرتكزة على فكرة للطبيعة رسمت قبل عهد طويل من وجود العلم ، أما أن هناك الكثير دائماً فى الطبيعة المحيطة ، مما يعتبر معادياً للقيم الإنسانية أو متجاهلاً لها ، فهذا أمر واضح لكل عقل جاد . فمن الطبيعى أن تكون السيطرة على الطبيعة مستحيلة عندما لم تكن تكون هناك معرفة بالطبيعة . ولم يكن هناك من ملجأ للإنسان فى هذه الحالة من انعدام قوة السيطرة ، إلا أن يبحث عن ملاجئ يعيش فيها فى

خياله ، إن لم يكن فى حقيقته . ولا أجدنى محتاجاً إلى إنكار ما لهذه الإنشاءات من جمال وجلال . ولكنها عندما تفقد طابعها الخيالى ، وتنقلب إلى حقيقة ، فإن من العقيم الافتراض بأن فى وسع المرء أن يظل يحيا عليها أو أن يظل يدعم الحياة بها ، إذ أننا عندما نشد منها العون والتأكيد نفشل فى إدراك إمكانات حاضرها فتبقى طاقاتها البناء عاطلة .

ويمكن للإنسان من مطالعة الكتب الأدبية التى تعجب بالعلم وتقدره ، أن يستخلص أن الناس ، قبل ظهور العلم الحديث ، لم يعوا بأن الحياة فى الطبيعة تودى إلى الموت ، وتجعل المستقبل غامضاً ومبهماً ، بل حتى أن العلم يعتبر كما لو كان مسئولاً عن اكتشاف حقيقة أن الطبيعة عدو للمصالح والمنافع الإنسانية ، مع أن طينة المعتقدات التى آمن بها الإنسان فى الماضى ، والطقوس التى راولها ، تؤلف دليلاً على أن الإنسان كان مدركاً كل الإدراك لهذه الحقيقة ، ولو لم يكن الأمر كذلك لما لجأ إلى السحر والمعجزات والخرافات والإيمان بالثواب والعقاب فى حياة ثانية وعالم آخر . ولقد ظل للفلسفة الاثنينية وفلسفة عكس الطبيعة ، معنهما ، طيلة الوقت الذى ظل فيه الإنسان مؤمناً تمام الإيمان بهذه الأمور ، لأن «الحياة الثانية» كانت آنذاك حقيقة . ولا ريب أن التخلّى عن الإيمان ، والتمسك بالاثينية ، أمر ممكن مؤقتاً بالنسبة للعقول الحائرة ، ولكن ذلك حال يستحيل أن يدوم . والشئ البديل ، هو أن نقبل بما يقوله العلم لنا عن العالم الذى نعيش فيه ، وأن نقرر استعمال الوسائل

التي يضعها تحت تصرف قوتنا ، لنجعل من الطبيعة أكثر موافقة
للرغبات الإنسانية وأكثر إسهاماً في الخير البشري . ولكلمة «الطبيعة»
معاني مختلفة ، لكن الطبيعية التي تدرك أن الرجل ، بعاداته ،
وشرائعه ، ورغباته ، وأفكاره ، ومطامحه ، ومثله وكفاحاته ، هو داخل
الطبيعة ، بل جزء لا يتجزأ منها ، هي التي تملك الأسس الفلسفية
والإيحاء العملي ، لبذل الجهود لاستخدام الطبيعة كحليف للمثل والمنافع
الإنسانية بما لا يمكن لأية نظرية اثنية أن تقدمه .

وهناك فريق من الناس ، يرحبون بالعلم ، شريطة أن يظل «نقيًا»
صافيًا ، وهم يرون أنه كشيء موضع تفكير وتدبير يزيد من التلذذ بفهم
الحياة ، ولكنهم يشعرون بأن تطبيقاته في الاختراعات الآلية ، هي السبب
في الكثير من متاعب المجتمع المعاصر . ولا ريب في أن هذه التطبيقات ،
قد جاءت معها بأنماط جديدة من المكروهات والآلام ، ولن أحاول أن
أقارف المستحيل فأضع رصيدًا واضحًا يوازن بين المساوئ والمباهج في الأيام
التي سبقت الاستخدام العملي للعلم ، أو الأيام التي تلتها . فالمهم أن
التطبيق ما زال محدودًا ، وهو يتناول معاملاتنا مع الأشياء ، لا بعضنا
مع بعض . ونحن نستخدم الطريقة العلمية في توجيه الطاقات الطبيعية
الفيزيائية ، لا الطاقات البشرية ، ولذا فإن دراسة التطبيق الكامل للعلم
هي ، حتمًا ، موضوع تكهنى ، أكثر من أن تكون سجلًا لما حدث
فعلاً . لكن هذا التكهن ، ليس بدون أساس . ولو ظلت الأمور على ما

هى عليه ، فهناك حركة فى العلم ، إذا ما استمر فى تحقيق الآمال المعلقة عليه ، ترمز إلى قيام عصر أكثر إنسانية ، فالعلم يتوق إلى وقت يشارك فيه جميع الأفراد فى اكتشافات الآخرين وأفكارهم لتحرير تجاربهم وخبرتهم وتنميتها .

وليس فى وسع أى بحائة علمى أن يحتفظ لنفسه بما يكتشفه ، أو يضعه فى حسابه الخاص ، دون أن يفقد سمعته العلمية ، فكل اكتشاف يصبح ملكاً لمجموعة العاملين فيه ، وعلى كل فكرة أو نظرية جديدة أن تحال إلى هذه المجموعة للتأكد منها واختبارها . لأنها مجموعة متوسعة قوامها الجهد التعاونى والحقيقة . وإذا كان صحيحاً أن هذه السمات ما زالت مقصورة حتى الآن على جماعات صغيرة ، لها نشاط تقنى ما ، فإن مجرد وجود مثل هذه الجماعات ، يحسر النقاب عن احتمال واهن ، هو أحد الاحتمالات التى تعتبر حافزاً للتوسع ، لا سبباً للتراجع والانقباض .

ولنفترض أن ما يقع الآن فى دوائر محدودة قد اتسع ، وأصبح شاملاً ، فهل تكون النتيجة ، تحرراً أم كبتاً ؟ أن عملية الدرس والتمحيص ، هى حافز يتحدى وليس مطابقة جامدة ، والتطبيق وسيلة للإثماء لا للكبت . أما التبنى العام للرأى العلمى فى القضايا الإنسانية ، فإذنه معنى شيئاً لا يقل عن تفسير انقلابى ثورى فى الأخلاق والدين والسياسة والصناعة . أما تحديدها لاستعمال العلم فى المسائل التقنية ،

بصورة رئيسية ، فلا يلام عليه العلم نفسه ، وإنما أولئك الذين يستخدمونه لأغراضهم الذاتية ، والذين يسمون لإجباط تطبيقه الاجتماعى، مخافة ما يسببه من تخريب لسلطانهم ومناقضهم المادية . ولا ريب فى أن تصور ذلك اليوم الذى تستخدم فيه العلوم الطبيعية والتكنولوجيا المنبثقة عنها ، لخدمة الحياة الإنسانية ، يشكل الخيال الذى يتفق مع حاضرننا . أما الفلسفة الإنسانية التى تهرب من العلم كعدو ، فإنها تنكر للوسائل ، التى يمكن أن نجعل بواسطتها من الإنسانية المتحررة حقيقة قائمة .

أن الرأى العلمى ، تجريبى ، بقدر ما هو تشاركى فى الأصل . وإذا ما طبق بصورة عامة ، فسيحررنا من العبء الثقيل الذى فرضته علينا العقائد والمقاييس الخارجية . وطريقة التجربة ، هى أكثر من مجرد استعمال أنابيب الاختيار ، والمكثفات ، والرواكس وغيرها من أدوات المختبرات . أنها الخصم لكل عقيدة تتسامح بقيام العادة ، وترغب فى مد سلطانها على الاختراع والاكتشاف ، كما أنها تؤلف نظامًا جاهزًا لتركيب الحقائق ، الممكن الثبوت منها . فالمراجعة الدائمة هى عمل التحقيق الاختبارى . ولا تتوفر لنا القدرة على التحويل ، إلا عن طريق مراجعة المعرفة والآراء . وحالما يتجسد هذا الرأى فى عقل الفرد فإنه خليق بأن يجد منفلاً مؤثراً وفعالاً . وإذا كانت العقائد والشرائع ترتعش خوفاً عندما تظهر فكرة جديدة ، فليس لهذا التخوف من قيمة ، إذا ما قورن بما

سيحدث، إذا ما تسلحت الفكرة بالوسائل للكشف المستمر عن حقائق جديدة ، ولانتقاد العقائد القديمة . إن التسليم فى ميدان العلم ، يشكل خطراً فقط على أولئك الذين يحافظون على الأمور فى النظام الاجتماعى القائم دون تغيير ، بسبب تعودهم الكسل أو خدمة لمصالحهم الذاتية . ذلك أن رأى العلمى يتطلب الأمانة لكل ما يكتشف ، كما يتطلب الثبات فى التمسك بالحقيقة الجديدة .

أن «المعطى» الذى يدهونا العلم إلى التسليم به ليس شيئاً نهائياً ثابتاً ، بل أنه فى طريقه إلى ذلك . ولا يدرس الكيميائى العناصر ليحى رأسه أمامها ، بل ليصل إلى ثمرتها ألا وهى القدرة على تحويلها . ويقال، وهذا حق وصدق ، أننا نروح تحت ثقل العلم . ولكن لماذا ؟ من واجبنا أن نسامح بعض الشيء ، لأن استخدام الوسائل الجديدة والاستفادة من جهودها ، يتطلب وقتاً . وعندما تكون هذه الوسائل جديدة فى أصلها ، كجدة العلم التجريبي ، فالوقت اللازم يكون بالمطابقة طويلاً أيضاً . ولكن إذا استثنينا هذه الحقيقة ، فإن الإكثار من الوسائل والمواد يعنى زيادة الفرص والغايات ، كما يعنى إطلاق حرية الفردية للقيام بأعمال وتصريف عواطف ، هى أكثر تجانساً مع طبيعتها بالذات . وحتى موضوع حوض الاستحمام الذى نسخر منه له قوائمه الفردية . والفرد لا ينحط على كرهه منه لأن الفرصة أتاحت له كى يبقى نظيفاً ، ومستجيب الإذاعة التوجيهية فى توحيد المقاييس والآراء والصفوف ، ما دام

الأفراد يرفضون مزاوله ردود أفعالهم الاختيارية . فليست السلع المادية هي العدو ، وإنما العدو هو الافتقار إلى الإرادة لاستخدامها كأدوات في سبيل الحصول على إمكانيات أفضل . وإذا ما تصورنا مجتمعاً ، متحرراً من السيطرة المالية ، فإن السلع المادية فيه ، تقدر بديهاً ، مغريات للذوق والاختيار الفرديين وفرصاً للنمو الفردي . وإذا لم تكن المخلوقات البشرية من القوة والصمود بحيث تقبل فيه هذا الإغراء ، وتهتبل هذه الفرص السانحة ، فعلياً أن نضع اللوم حيث يجب أن يوضع .

وهناك على الأقل الكثير من الصدق في المذهب الجبري الاقتصادي . فالصناعة ليست خارج نطاق الحياة الإنسانية بل في داخله . وتغلق التقاليد المهذبة عيونها عن هذه الحقيقة ، فتدفع بالصناعة ، وصورتها المادية ، عاطفياً وعقلياً إلى منطقة بعيدة عن القيم الإنسانية . أما الوقوف عند حد الرفض العاطفي ، والشجب الأخلاقي للصناعة والتجارة ، على اعتبار أنهما ماديتان ، فهو أشبه بتركهما في هذه المنطقة غير الإنسانية ، تعاملان كأداتين في أيدي أولئك الذين يستخدمونهما للأغراض الذاتية . ويعتبر هذا الموقف مشاركة للقوى التي تعمل على ترك الأمور في مواضعها فهناك شراكة خفية أو (دوروية) بين أولئك الذين يستخدمون النظام الاقتصادي ، القاسم للربح المادي الأثافي ، وأولئك الذين يتجاهلونه ، لمصلحة مسراتهم الشخصية ، وكبرياتهم الذاتي وتهربهم من المسؤولية .

تترك كل مهنة آثارها على الشخصية الفردية ، وتكيف وجهة نظر صاحبها في الحياة . ولا يناقش أحد في هذه الحقيقة ، مثلما لا يناقش في حقيقة ارتباط مستحقى الأجور بالآلة ، أو حقيقة تكريس رجال الأعمال أنفسهم للمهمات المالية . وقد يكون للمهن جذورها في الحوافز الفطرية للطبيعة الإنسانية ، لكن متابعة هذه المهن وممارستها لا "تعبّر" فقط عن هذه الحوافز ، تاركة إياها دون تعديل ، بل أنها تقرر آفاقها العقلية ، وتعجل في تجميع المعرفة وانبثاق الأفكار وتكيف شكل الرغبة والمصلحة . ويعمل هذا التأثير في حالات أولئك الذين يجعلون من الفنون الجميلة ، والعلم والدين غايات في حد ذاتها معزولة ومحموجة عن الإشعاع والتمدد إلى غيرها من المصالح (على اعتبار أن التطبيق يعنى الإشعاع) بنفس النسبة التي يعمل بها في حالات أولئك العاملين في الصناعة . والبدائل هي الانتقال إلى التطبيق مع ما يترتب عليه من تضيق ومبالغة في التخصص ، والتطبيق مع التوسع وزيادة الحرية . ويتضح لكل شخص مفكر ذلك التضيق في ميدان الصناعة التي تستخدم بمعزل عن الأهداف الاجتماعية . أما المفكرون والأدباء ، الذين يعتقدون غرورا ، بأنهم قد كرسوا حياتهم لمتابعة الحقيقة المجردة ، والجمال المطلق غير المشوب ، فكثيرا ما يتجاهلون حقيقة أنهم وقعوا في مثل هذا التضيق والتشديد . وعلى الرغم من أن سلمهم ، قد تكون أكثر نقاءً وتسامياً ، إلا أنهم ينهمكون في التملك والاستحواذ ، وما لم يعنوا بنفع ما ينتجون

ويتفاعلاته التوسعية ، فإنهم يصبحون أيضاً من محتكرى رأس المال .
واحتكار رأس المال الروحى قد يصبح فى النهاية أكثر ضرراً من احتكار
رأس المال المادى .

أن التأثير الهدام للعلم فى المعتقدات التى طالما آمن بها الإنسان ،
والقيم التى كان يجعلها ، هو سبب كبير للفرع من العلم ومن تطبيقه على
الحياة . وينطبق قانون قوة الاستمرار على ملكة المخيلة وعلى ما يتبعها ،
كما ينطبق على الأشياء الطبيعية الفيزيكية . ولا أفترض أن بالإمكان
التحول فجأة من هذه التأثيرات السلبية إلى تأثيرات إيجابية ممكنة وبناءة .
ولكن ما دمنا نرفض القيام بمحاولة لتغيير الاتجاه ، الذى يتطلع فيه الخيال
إلى العالم ، وما دمنا نصر على عدم الرغبة فى إعادة فحص المقاييس
والقيم السابقة ، فسيظل العلم مرتدياً مظهره السلبي . ولتأخذ العلم ،
على ما هو عليه (بما فى ذلك تطبيقه على الآلة) فستبدأ حتماً فى اعتباره
كخالق قادر لقيم وأهداف جديدة . وستوفر لنا بشائر وافرة على التحرر ،
وزيادة الحوافز ، والاستقلال والابتكارية التى يأتى بها العلم فى ميادينه
المقررة إلى العالم الفرد ، وستبدو كلها كوسائل لأصالة الابتكار وفى
خدمة التحول الفردى . وحتى بالنسبة إلى تلك العلوم التى نساعد
بتسميتها ، بالعلوم «النقية المجردة» هناك درس ذو مغزى فى الغريزة التى
تعملنا على الكلام عن قوانين نيوتن واينشتاين .

ولا كان الإيمان الحر للتفكير ، هو أعظم المباحج المتيسرة للإنسان ،

فإن التفكير العلمي ، المتدمج في العقل الفردي ، يضيف كثيراً إلى تمتع الإنسان بالوجود . ولم يتم التمتع بمباهج التفكير والتحقيق في وقتنا الحاضر . لكن من يتمتع بهما مرة ، يصعب عليه أن يستبدلها بأية ملذة أخرى ، ومع ذلك فما رالا محدودين في النوعية ، كما في عدد الذين يتشاطرونهما . إذ ما دام التفكير العلمي ، مقصوراً على المجالات الفنية التكنيكية ، فيظل مفتضراً إلى المدى الواسع والمادة المتنوعة المختلفة . وستظل مادته الموضوعية ، فنية في الحدود التي يكون فيها تطبيقه في الحياة الإنسانية محصوراً ومقيداً . والعقل الذي يقلقه الخوف من أن شيئاً قديماً وثميناً قد يدمر ، هو العقل الذي يعاني الخوف من العلم . وكل من يقع تحت سيطرة هذا الخوف ، لا يمكن له أن يجد العزاء أو العثمائية ، في اكتشاف حقائق جديدة وتخطيط مثل عليا جديدة . أنه لا يسير بحرية على وجه هذه البسيطة ، لأنه مهووس بالحاجة إلى حماية بعض ما يملكه من إيمان وتذوق . ذلك أن حب التملك الذاتي لا يقتصر على المنافع المادية .

ولعل من خصائص العلم ، أن يجد مجالاته في المشاكل والفضايا ولما كان العلم هو البحث والتنقيب ، فالصعوبات والعقد ، هي الغذاء الذي يعيش عليه . وعلى الإنسان أن لا يخشى من التباينات والتناقضات ، التي تثير المشاكل ، بل أن يتحملها بكل ما لديه من اضطراب على المشقة ، لأنها الأمور التي يجب أن يصارعها في النهاية . إن كلا منا يعاني هذه

المصاعب فى نطاق علاقاته الشخصية ، سواء أكانت فى صلاته القريبة المباشرة ، أو فى ارتباطاته الواسعة التى نسميها اصطلاحاً بالمجتمع . وقد أصبحت الاحتكاكات الشخصية فى عصرنا الحاضر ، من الأسباب الرئيسية للألم . ولا أستطيع القول بأن جميع الآلام ستختفى بدمج الطريقة العلمية فى الاستعداد الفردى ، ولكننى أقول ، بأن هذه الآلام قد ازدهادت زيادة هائلة ، نتيجة عدم ميلنا إلى تناول هذه الاحتكاكات كمشاكل تعالج بصورة إدراكية . وسيخف كثيرًا الشقاء النابع من اتكماشنا على أنفسنا ، وسيتحول جزئيًا إلى المتعة المترتبة على التفكير الطليق ، إذا ما أخذنا تلك الاحتكاكات كفرص لمزاولة التفكير ، على اعتبار أنها مشاكل ذات اتجاه ومنفذ موضوعيين .

ونحن نقاسى ، كما قلت فى الماضى ، من الارتباكات التى تنشأ فى خصوصيات العلاقات الشخصية ، لكن علاقات المجتمع الأكثر تنافسًا ، تثير أيضًا مشاكلها . فقد كثر الحديث مؤخرًا عن «المشاكل الاجتماعية» ، وإن كنا لا نعاملها كمشاكل ، بالمعنى الإدراكى للكلمة . إذ أننا نفكر فيها «كمساوئ» تحتاج إلى تقويم أو ردائل أو أعمال شيطانية تحتاج إلى «إصلاح» . وانتشالنا بهذه الأفكار ، يرهق على مدى بعدنا عن النهج العلمى وأنا لا أقول أن موقف الطبيب الذى يعتبر مريضة «حالة جميلة» ، موقف مثالى كليًا ، ولكنه أكثر صحة وسلامة ، وادعى للرجاء من إصرار العادة التى سبقت عصر العلم على الانشغال بالشورور وإصلاحها . لقد

أصبحت الطريقة الشائعة فى معالجة الجريمة والمجرمين ، تذكرنا واقتباساً من طريقة معالجة الأمراض فى الماضى ، عندما كان المعتقد أن الأصل فى الأمراض معنوى وشخصى ، وإن عدوك ، قد يكون شيطاناً أو إنساناً ، قد وضع مادة غريبة فى شخص المريض . أما المعالجة الصحيحة المؤثرة للأمراض ، فقد بدأت عندما اعتبرت الأمراض ذات منشأ باطنى ناجم عن التفاعلات بين الجسم البشرى والمحيط الطبيعى . وقد بدأنا نرى فى الجريمة ، بالفعل ، مظهراً تفاعلياً بين الفرد ومحيطه الاجتماعى ، وما ولنا بالنسبة إلى الجريمة ، كما بالنسبة إلى غيرها من الشرور الأخرى ، نفكر ونعمل ، بموجب المصطلحات «الأخلاقية» السابقة للعصر العلمى . وهذا التصور «ما قبل العلمى» للشر ، قد يكون الحاجز الرئيسى الذى يقوم أمام الإصلاح الحقيقى ، الذى يعتبر مطابقاً لإعادة التكوين بطريقة بناءة .

ولما كان العلم يبدأ انطلاقه بالأسئلة والتحقيقات ، فإنه تبعاً لذلك قتال مهلك لكل عملية ترمى لتكوين أنظمة اجتماعية وبرامج ذات أغراض ثابتة . وعلى الرغم من إفلاس النظم العقائدية السابقة ، فمن الصعب أن نتناول عن إيماننا بالنظام وبعقيدة شاملة ، إذ ما ولنا ، نواصل التفكير والنقاش ، وكأن الصعوبة كانت فى النظام المعين الذى فشل ، أو كأننا أخيراً قد أوشكنا على العثور على ما هو صحيح وكما لو أن أنظمة الماضى كلها كانت باطلة . أن الحلل الحقيقى يكمن فى موقف الإتكال على أى

من تلك الأنظمة . وبينما توحى إلينا الطريقة العلمية بأن نفك الروابط ، وأن ندرس بدقة وتحديد ، وأن نبحث عن الحلول فى حدود المشاكل المركزة حالما تظهر أمامنا ، فإنه ليس من السهل تصور الفرق الذى سيترتب على تحول التفكير إلى التمهين التمييز والتحليل . فالفائدة الجامعة ، وجميع المثل الشاملة ، كلها تعجز أمام الأوضاع الواقعية ، لأن العمل دائماً يعنى عمل شيء معين ، بل أنها أسوأ من أن تكون عاجزة فحسب . أنها تجر إلى حالات انفعالية غامضة وعمياء تحتل الفجاجة مركز الصدارة فى كيانها حيث يمكن لأصحاب الغايات ، الذين احتفظوا برياسة جأشهم ومهارتهم ، أن يسيروا الفعل بسهولة ، وخاصة أن الفعل يحدد حذو العاطفة الانفعالية البالغة القوة . وما من شيء خلى بأن يودى ، مثلاً ، إلى القضاء على الحرب من إبدال أسبابها المردودة إلى غرام عام بمثل «الحرية والإنسانية والعدالة والحضارة» وذلك عن طريق تحليل نوعى يبين أسبابها الأخرى الحقيقية .

وستقودنا جميع هذه الاعتبارات إلى أن ضائقة الفرد هى نتائج مسئولية الفرد نفسه عن الوقت الذى يمضى ، قبل أن يتمكن مبدأ جديد من شق طريقه ، متوغلاً فى عقل الفرد على نطاق واسع . ومع مضى الزمن تصبح المسئولية فردية ليس إلا ، إذ أن الفردية منيعة لا تقهر ، ومن طبيعتها أن تفرض نفسها وتؤكد ذاتها . والحركة الأولى فى نقاعة فرد متكامل ، تسير وفقاً لذلك الفرد بالذات . إذ مهما كانت المهنة التى

يجد نفسه عاملاً فيها ، والمصالح التى تشغله ، فإنه يكون هو نفسه وليس غيره ، ويظل يعيش فى أحوال مرنة ومطاطة إلى حد ما .

وقد اعتدنا على الغموض والرحابة عند تفكيرنا فى المجتمع . لكن علينا أن ننسى «المجتمع» وأن نفكر بالقانون والصناعة ، والدين ، والطب ، والياسة ، والفن ، والتربية والفلسفة ، على أن يكون تفكيرنا فيها مجموعياً . ففقط الاتصال ليست متسائلة بين أى شخصين ، وتبعاً لذلك فإن المواضيع التى تفرضها المصالح والمهن ، لا تتماثل مرتين أبداً . وليس هناك من صلة على درجة من الثبات واللاطورية ، بحيث لا تذلل عند نقطة ما . وجميع هذه المهن والمشاغل ، هى الطرق التى يفعل بواسطتها العالم فعله فىنا ، ونفعل بواسطتها فعلنا فى العالم . فليس هناك من مجتمع ينجو منها ، ولا عمل يخلو من وجودها . والانسجام مع الأوضاع ليس تجانساً مفرداً أو رتيباً ، بل قضية متنوعة تتطلب إقداماً فردياً .

وتمود مناعة الفردية إلى أنها أسلوب متميز فى الحساسية والانتخاب والاختيار ، والاستجابة والانتفاع من الأوضاع . ويستحيل لهذا السبب وحده ، لا لغيره ، تطوير الفردية المتكاملة عن طريق أى نظام أو برنامج شامل ، فليس فى وسع أى فرد أن يصمم نيابة عن آخر . كما ليس فى وسعه ، أن يصمم لنفسه كلية ، فوراً وإلى الأبد . أن أسلوباً يسيئاً للانتخاب يعطى الاتهام والديمومة ، لكن التمييز المحدود لا يوجد إلا فى

الظروف المتغيرة والأشكال المختلفة . ويجب اللجوء ، دائماً وتكراراً ، إلى الاختيار الإنتقائي وإلى الإنتفاع من الأوضاع . وما معنا نعيش في عالم متحرك ، تتغير مع تفاعلاتنا فيه ، فكل حمل من أعمالنا ينتج منظوراً جديداً ، يتطلب ممارسة جديدة للتفضيل . وإذا ما ظل الفرد ، مع مضي الزمن ، ضائعاً ، فذلك لأنه اختار عدم الشعور بالمسئولية ، أما إذا ظل حزيناً منقبض النفس ، فلأنه اختار طريق التطفلية السهلة .

والتسليم من ناحية الإنحراف في الاتجاه ليس شيئاً يتطلب تحقيقه جهداً ، بل هو شيء يجب أن يقهر . أنه شيء «طبيعي» من ناحية سهولته ، إلا أنه يتخذ مئات الأشكال . ولعل تصفيق الروتارين للأوضاع الراحنة ، مظهر من مظاهر هذه الأشكال . ويتألف الشكل الآخر من الخنوع والإذعان من التخلي عن قيم حضارة جديدة ، في سبيل قيم حضارة ماضية . وما ارتداء مظهر إحدى الحضارات الميتة ، إلا وسيلة أخرى من وسائل التبريب وجمع الصفوف . أما التكامل الحقيقي فيمكن ، بالنسبة إلى الحاضر ، في التجاوب الفعال مع ظروف الحاضر كما هي ، في جهد لتحويلها وفقاً لاحتمال اعتبر عن صادق وعي وإحساس .

وتكون الفردية في بداية الأمر حفوية وغير مصقولة . أنها طاقة وقدرة على التطور . ومع ذلك فإنها أسلوب فريد للفعل في ومع عالم من الأشياء والأشخاص . أنها ليست شيئاً كاملاً في حد ذاته ، كخزانة في

بيت، أو درج سرى فى مكتب ملئ بالكنور التى تنتظر من يقدحها على العالم . ولما كانت الفردية طريقة بارزة للإحساس بصدمات العالم ، ولإظهار ميلو إثارية فى التجاوب مع هذه الصدمات ، فإنها تتطور ، فى الشكل والمظهر ، عن طريق تفاعل مع الأوضاع الفعلية ، وهى ليست كاملة فى نفسها إلا بقدر ما تكون أنبوية الدهان عند الرسام كاملة بدون لوحة يرسم عليها . أن العمل الفنى هو الشيء الفردى الصادق ، وهو ثمرة التفاعل بين الدهان واللوحه عن طريق وسيط من خيال الفنان البار وقوته . فالفردية القادرة للفنان تأخذ عن طريق تصميمها ، شكلاً مرئياً ودائماً . والفرض بأن الفردية شيء يصنع سلفاً ، يشهد دائماً للأسلوبية ، لا للأسلوب نفسه ، لأن الأسلوب شيء ابتكارى خلاق ، بل أنه شيء يتشكل إبان عملية خلق أشياء أخرى .

يستعصى المستقبل دائماً على التكهّن . فالمثل العليا ، بما فى ضمنها تلك المتعلقة بفردية جديدة ومؤثرة ، يجب أن تصاغ من إمكانيات الظروف الراهنة ، حتى ولو كانت تلك التى تشكل عصرًا صناعيًا واتحاديًا . وتتخذ المثل شكلاً ، وتنال محتوى «عندما تعمل فى إعادة تكوين الأوضاع» . وقد نضع ، رغبة منا فى استمرار الاتجاه ، مخططاً لبرنامج عمل ، توقعاً منا للظروف كما تظهر . أما وضع برنامج للأهداف والمثل ، إذا أبقي بمعزل عن المنهج المرن والمنطقي ، فإنه يصبح عائقاً ، لأن طبيعته القاسية والصلبة ، تخيل عالماً ثابتاً ، وفرداً جامداً ، لا يتحرك ،

وكلاهما غير موجود قطعاً . وقد يشير ذلك إلى أن فى إمكاننا التنبؤ بالمستقبل ، لكنها محاولة ، تنتهى كما قال بعضهم ، بالتنبؤ عن الماضى أو عن احتمالات تكرره .

وإيمرسون الذى قال أن «المجتمع فى كل مكان يتآمر على أعضائه» هو ذاته الذى قال فى نفس مقاله «اقبلوا بالوضع الذى أوجدته لكم العناية الإلهية ، واقبلوا بمجتمع معاصريكم ، وترابط الأحداث» لكن عندما تؤخذ الحوادث منفصلة ، وتبحث فى معزل عن التفاعلات الناتجة عن الفرد الذى يملك حق الاختيار ، فإنها تكون فعلاً متآمرة ضد الفردية . وينطبق هذا القول على المجتمع ، عندما يقبل كشيء ثابت بين المنظمات . ولكن لما كان «ترابط الأحداث» و «مجتمع المعاصرين» يتألفان من مشاركات وارتباطات عديدة وسيارة ، فإنها السبيل الوحيد لتحقيق إمكانات الفردية .

وقد بين أطباء الأمراض العقلية ، أن الكثير من التفككات والتبدلات العقلية فى الفرد ناجم عن انكفائه من الحقيقة إلى مجرد عالم باطنى . لكن هناك مع ذلك بعض الأشكال الأرية البارعة للانسحاب ، وبعضها قائم فى النظم الفلسفية ، ويجد فى الآداب المعاصرة . وقد قال «إيمرسون» «أن من العبث ، أن تبحث عن العبقرية لتعيد معجزاتها فى الفنون القديمة . فخریزتها تدفعها إلى العثور على الجمال والجلال فى الحقائق الجديدة واللازمة ، فى الحقل ، وعلى قارعة الطريق ، فى المصنع وفى

الحائوت « . وعلى كل منا ، إذا أردنا اكتساب فردية كاملة . أن يزرع
حقله ، على أن لا يحيطه بسياج ، ولا يجمله حظيرة محددة ومفصولة .
فحقلنا من زاوية تماسه مع طريقنا في الحياة ، هو العالم . وعندما نقبل
بالعالم الصناعي والمتحد المتكامل الذي نعيش فيه ، ونحقق بذلك الشرط
الأولى في تفاعلنا معه ، فإننا كأجزاء من الحاضر السيار ، نخلق أنفسنا
إذ نخلق مستقبلاً مجهولاً .

المؤرخ

الصفحة

الموضوع

- ٧ المؤلف/ جون ديوى :
- المساهمون فى هذا الكتاب
- ٩ الفصل الأول : البيت المنقسم على نفسه
- ١٩ الفصل الثانى : دراسة قاعدية لأمريكا
- ٣١ الفصل الثالث : الولايات المتحدة كيان متحد
- ٤٥ الفصل الرابع : الفرد الضائع
- ٦٥ الفصل الخامس : نحو فردية جديدة
- ٨٧ الفصل السادس : الاشتراكية العامة أم الرأسمالية
- ١٠٥ الفصل السابع : الأزمة فى الثقافة
- ١٢٥ الفصل الثامن : الفردية فى حاضرتنا

رقم الايداع بدار الكتب

٢٠٠١ / ١٠٨٩٣

الترقيم الدولي I.S.B.N

977-01-7274-0



بين الحلم والواقع كانت مساهمة زمنية ربما بدت لي
طويلة أو مختلفة ولكن الأهم أن الحلم أصبح واقعاً
لمؤمناً حياً يتأثر ويؤثر. وهكذا كانت مكتبة الأسرة
تجربة مصرية صميعة بالجهد والمتابعة والتطوير.
خرجت عن حدود المحلية وأصبحت باعتراف منظمة
ليونيسكو تجربة مصرية متفردة تستحق أن تنتشر في
كل دول العالم النامي وأسعدني انتشار التجربة ومحاولة
تخصيمها في دول أخرى. كما أسعدني كل السعادة
احتضان الأسرة المصرية واحتفائها وانتظارها وتلفها
على إصدارات مكتبة الأسرة طوال الأعوام السابقة.

ولقد أصبح هذا المشروع كياناً ثقافياً له مضمونه
شكله وهدفه الفيل. ورغم اهتماماتي الوطنية المتنوعة
في مجالات كثيرة أخرى إلا أنني أعتبر مهرجان القراءة
لجميع ومكتبة الأسرة هي الإبن البكر. ونجاح هذا
المشروع كان سبباً قوياً لمزيد من المشروعات الأخرى.

وما زالت قافلة التطوير تواصل إشعاعها بالمعرفة
لإنسانية، تميد الروح للكتاب مصدراً أساسياً وخالداً
لثقافة. وتوالي «مكتبة الأسرة» إصداراتها للعام الثامن
علي التوالي، تضيف دائماً من جواهر الإبداع الفكري
العلمي والأدبي وتترسخ على مدى الأيام والسنوات زادا
ثقافياً لأهلى وعشيرتى ومواطنى أهل مصر المحروسة
حصر الحضارة والثقافة والتاريخ.

سوزان مبارك

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

سعر النسخة

١٥٠ قرنة

Bibliotheca Alexandrina



0534736



مكتبة الأسرة 1
مهرجان القراءة

097
91
2